



مَسْلَطَنَةُ عُومَانِ  
وَزَارَةُ التَّرَاثِ الْقَوْمِي وَالشَّقَافَةِ

# المصنف

تأليف

العلامة أبو بكر أحمد بن عبد الله بن موسى  
الكندي السعدي التروني

الجزء الرابع عشر

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م









سلطنة عُمان  
وزارة التراث القومي والثقافة

# المصنف

تأليف  
أبو بكر أحمد بن عبد الله بن موسى الكندي  
المستمدى النزوي  
(٥٥٧ هجرية) : (١١٦٢ م)

الجزء الرابع عشر

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م قم الهـ :



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كلمة المحقق

الحمد لله الذي أنعم عليّ بالنظر ، في تحقيق هذا الكتاب ، وجعلني خادما  
لعلم الشريعة المستطاب ، أخرجته من مخطوطات ، أكل عليها الدهر وشرب .  
فقيض الله لها بعنايته هذا السلطان المذهب ، ذا الفضائل الجليلة ، والمزايا النبيلة :  
قابوس بن سعيد سلطان عمان ، فاستخرج كنوزها الخفية ، وعلومها السنية ، حتى  
برزت للعالم بعد الخفا ، وانتشرت شمساً مشرقة في الفضا .

وقد فرغت من تحقيق ، هذا الجزء ، الرابع عشر ، في الدعاوى والأحكام .  
ويبحث في الأحكام ، وما يحل أخذه ، بحكم الحاكم ، وما لا يحل . وفي طلب الخصم  
وعصيانه للحاكم . وفي حكم الحاكم بعلمه . وفي حكمه في بلده ، وغير بلده . وفي صفة  
الحكم بين الخصوم . وفي طلب البيئات . وفي الحكم بين الخصمين ، في الشيء  
الذي ليس بأيديهما . وفي اختلاف دعوى الطالب والمطلوب . وفي الدعاوى  
وأحكامها . وفي المتداعيين . وما يدعيان فيه . وفي أحكام اليد . وفي الدعاوى  
بين الزوجين ، والولد وولده ، والمتماكفين والشركاء . ومعاني ذلك .

وكان الفراغ من استعراضه وتحقيقه ، في :

بقلم

سالم بن حمد بن سليمان بن حميد الخاوي

١٠ من محرم سنة ١٤٠٣ هـ  
٢٧ / ١٠ / ١٩٨٢ م





# بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب في الأحكام وما يحل أخذه بحكم الحاكم  
وما لا يحل أخذه

قال الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ  
وَتَذْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِغَاكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ » .

## فصل

وحكم الحاكم لا يحل حراما . وإن كان قضاؤه نافذا في الظاهر ، فلا يحل  
للمحكوم له ، ما حكم الحاكم به .

الدليل على ذلك قول النبي ﷺ : « إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ . وَإِنَّمَا  
وَأَنكُمْ لَتَخْتَصِمُونِ إِلَيَّ » . ولعل بعضكم أن يكون الحن بحجته ، من بعض . وإنما  
أنا أقضى على ما أسمع . فمن قضيت له بشيء من حق أخيه ، فلا يأخذه به ، وإنما  
أقطع له قطعة من النار .

## فصل

قوله : الحن بحجته ، يعنى أظن لها . والاحن - بفتح الحاء - : اللطيفة .  
ومنه قول عمر بن عبد العزيز : عجبت لمن لاحن الناس كيف لا يعرف جوامع  
الكلام ! يقال منه : رجل لحن ، إذا كان فطنا .

وقال بعضهم : ألحن الرجل بحجته ، إذا قطع بحجته ، يلحن لحفا بالثقل .  
قال الله لنبيه : « ولتعزيتهم في لحن القول » فكان بعد نزولها يعرف المذاقين ،  
إذا سمع كلامهم ، على ما يرى من لحنه .

مسألة :

أجمع أهل العلم على أن ما يقضى به القاضى فى الظاهر ، والخصم يعلم أنه حرام  
عليه أخذه من مال ، أو يملكه حرا وقود ، أن جميع ذلك على المقتضى له به  
حرام ، بدلالة الرواية .

وقيل : قال رجل : يا رسول الله ، ولو شيئا يسيرا ؟

فقال - عليه السلام - : نعم . ولو قضيبا من أراك .

مسألة :

عن أم سلمة - زوج النبي ﷺ - : أن رجلين من الأنصار ، دخلا على نبي  
الله - عليه السلام - وهو عندها ، فاختما إليه فى أرض ، ورثاها عن أبيهما . فقال :  
ما قضيت بينكما ، ما لم ينزل فيه كتاب ، فإنما أفضى لكما برأى ، بقدر ما أسمع  
منكما . فمن قضيت له بشئ من حق أخيه ، فلا يأخذ به ، فإنما يأخذ هو قطعة  
من نار جهنم ، يطوقها بعرها ، إلى سبع أرضين ، يأتى بها انتصافا فى عقه إلى  
يوم القيامة .

مسألة :

قيل : إن شريحا قال لأحد خصميه : إني لأحكم لك ، وإني لأظن أنك  
تدعى باطلا ولكن ما أصنع ، إنما أحكم لك بشهادة شهودك .

وكان يقول للخصم - إذا قعد بين يديه - : إن الخصوم داء ، فابحث لدائك  
دواء الشاهدين . يقول : إنما الخصوم جمر . فنفخ الجمر بشاهدين ، كما ينفخ الجمر  
بمودين .

مسألة :

وإذا كان الرجل يرى رأيا ، فحكم عليه الإمام ، أو من يتقضى له فالذى  
سمعنا : أنه لا يسمعه أن يأخذ برأيه .

ومن ادعى على أحد شيئا ، وأخذ من ماله بعمى ، وهو ثقة . ولا يسمي  
أكله ، حتى يصح معي بالبينة . فلو كنت أنا شاهدا عليه ؛ لأنه يجوز أن يكون  
قد أعطاه من حيث لا أعلم ، حتى يشهد له معي شاهد آخر . فحينئذ يكون حجة .

مسألة :

وإذا اختلف رجلان ، فيما يكون فيه الاختلاف بالرأى ، فى مال ، أو  
معاملة ، أو غير ذلك . وكل واحد منها يقول : أنا آخذ بالقول الذى فيه الفعلى ؛  
لأنى أراه عندى عدلا .

فإذا كان حاكم عدل ، رفعا إليه ، حتى يحكم بينهما ، بما يراه عدلا عنده  
من الآراء . وليس لهما اختيار فى ذلك على الحاكم .

فإذا عدم الحاكم ، وصلا إلى رجل من المسلمين ، يتولى ما يتولاه الحاكم .

فإن قل كل واحد منهما ، أن يقال الذى اختلفا فيه ، إذا كان براه حلالا  
خلفه ، فلا يجوز ذلك هـ ، إلا أن يكون ذلك على سبيل التضمنين ، إلى أن يلقى  
الحاكم ، أو من يقوم مقامه ، فيوجب ذلك إن براه دون صاحبه .

• • •

## باب في الأحكام وما ينبغي للحاكم

قال الله تعالى : « وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَلَ الْخِطَابِ » في قصة داود :  
وآتيناها الحكمة وفصل الخطاب .

قيل : إنه فصل القضاء .

وقيل - والله أعلم - : إن داود - عليه السلام - لما أمره الله تعالى بالقضاء ،  
انقطع به ، فأوحى الله إليه : أن البينة على المدعى . وحلف المدعى باسمي . وخل  
يوفي وينه . وهو فصل الخطاب .

قال زهير :

فإن الحق مقطعه ثلاث يمين أو نفار أو جلاء  
والنفار : المرافعة إلى الحاكم . والجلاء : البيان .

روى عن النبي ﷺ أنه قال : لو أعطى قوم بدعاويهم ، لاستحل قوم دماء  
قوم وأموالهم . ولكن البينة على المدعى ، واليمين على من أنكر .

مسألة :

ولا مأثم على القاضى في مطلق القضاء ، ما لم يستتب الحق .  
والقضى نحب له - إذا حضر الخصوم - أن ينظر بينهم ، ولا يؤخر ذلك .

مسألة :

قال الشافعى : الحكم قبل البيان ظلم . والحبس بالحكم بعد البيان ظلم .

مسألة :

ويجوز للحاكم أن يحكم بالظاهر ، وإن علم أن أحدهما كاذب ، بدليل أن  
الذي ﷺ حكم بين المتلاعنين . وقال : إن أحدا كاذب . فهل من تأنب ؟

مسألة :

ويستحب للقاضي أن لا يشاور في أمره إلا عالما بلسان العرب . وحتى يكون  
مأمونا في دينه ، وعالما بكتاب الله وسنة نبيه ، وآثار أقاويل السلف ، عاقلا يعرف  
القياس ؛ ولا يحرف الكلام ووجوهه . ولا يكون هذا في رجل ، حتى يكون  
مأمونا في دينه . ولا يقصد إلا قصد الحق عنده . ولا يقبل من كان عنده شيء  
أشار به إليه ، على كل حال ، حتى يخبره : أنه أشار به ، من حق لازم . وذلك  
في كتاب الله ، أو سنة ، أو إجماع ، أو قياس على أحد هذا . ويسأل هل يحتمل  
وجها غير الذي قال . فإن لم يكن يحتمل غير الذي قال ، أو كان سنة ، ولم يختلف  
في روايتها قبله .

مسألة :

وإذا ورد أمر مشكل من الأمر ، أحضر له أصحلا من الكتاب والسنة  
والإجماع . وسألهم عن ذلك . ولا يحكم حتى يتبين له الحجة . ثم يجب أن يحكم  
بها .

مسألة :

في الحاكم - إذا لم يبصر الحكم بين الخصمين ، أو شك فيه - إن له أن

بصرفهما ، ويجعل أجلا في حضورهما إليه ، حتى ينظر في عدل ما يدخل فيه ؛  
لأنه لا يحكم إلا بيقين .

مسألة :

وقيل : لا يجوز الحكم في الليل .

\*\*\*

### باب في إحضار الخصم للحكم وغيره

أبو سعيد - في المرأة أو الرجل ، إذا اشتكى أن فلانا ظلمه ، وأنه لم يكن إليه سبيل . هل للحاكم أن يرسل إليه يدعوه ؟

فإذا كان المدعى ، يدعى شيئاً ، مثل الضرب والقتل والسرقة ، والإحداث في الأموال ، التي تلزم فيها العقوبة ، وتنفوت . فهذا يسارع إليه الحاكم ، من حين ما يصل إليه المدعى .

وأما الحرق ، مثل الديون والمنازعات ، والشفع والمشاركات ، ومثل الكسوة والبنقات ، وسائر ذلك ، من المحاكمات . فهذا ومثله ، إذا رفع الخصم فيه إلى الحاكم ، أمره أن يأخذ على خصمه مدرة ، يريه إياها ، ويشهد على ذلك بينة ، أن يوافيه وقت كذا ، في موضع كذا إلى الحاكم .

فإن لم يوافه ذلك الوقت ، ويشهد عليه بذلك بينة عتدل ، أرسل إليه وحجه ، إلا إذا تبين للحاكم دلائل الامتناع من الخصم ، على ما يطمئن قلبه إليه ، على وجه الاحتساب مفع ، لا على وجوب الاحتساب . وإذا أرسل إليه للحضرة لا للعقوبة ، لا على وجه الدفع منه له .

فإذا صار إلى حضرته ، يقطع حجة المدعى عليه ، مع حجته . ولو امتنع ذلك الخصم عن الوصول إلى الحاكم ، على هذا الوجه ، لم نر للحاكم عليه حجة ، يماقبة بها ، كما يماقب على عصيان المدرة .



مسألة :

في القاضى - إذا استعدى إليه رجل على خصمه ، وطلب حضرته والإنصاف منه .  
قال : يقول للخصم : أن يحضر خصمه .  
فإن حضر ، نظر بينهما على ما يدعيان .  
وإن لم يحضر ، فليس عليه إلا أن يطلب إليه مدرة .  
ف قيل : إنه يعطيه ذلك ؛ لأنها ليس من فعل الحاكم . وإنما هي من فعل  
الناس . وقد جرت في سمة الأحكام .

مسألة :

في الخصم - إذا ادعى أنه أرى خصمه مدرة القاضى ، فعصى وهو غير متهم  
هل يرسل إليه ؟

قال : لا يجب عليه ذلك . وإن رأى أن يرسل إلى خصم من الخصوم ، لمعنى  
يقع ، من ضمة خصمه عن الوصول إليه ، بوجه من الوجوه ، أو بمعنى تقيّة له فيه .  
وجعل ذلك احتياطياً على الخبر للرسول ، لا على معنى مشثول الخصم ، أن يوافق  
فيه خصمه ، جاز ذلك عندى ، فى جميع الخصوم . والله أعلم .

مسألة :

وهل على الرجل أن يوافق خصمه إلى من طلب إليه ، فيما يطلبه من حق ،  
وخصمه منكراً لذلك فى بلده ، أو فى غير بلده ؟  
قال : نعم . عليه أن يوافيه إلى الإمام ، أو إلى قاضى الإمام ، ولو كان فى غير  
بلده .

وكذلك إذا طلب منه الموافقة في بلده إلى رجل من المسلمين ، في غير عصر الإمام ، كان عليه أن يوافق إليه .

مسألة :

رجل ادعى على رجل حقا ، من غير أن يأخذ مندرة من الحاكم ، أو يصح مع الحاكم عصيانه .

قال : معنى أن ليس عليه . وإن أوجب الفطر ذلك ، كان له في مخصوص من يدعى ذلك ؛ لأن الفاس يختلفون في تواريهم عن الإنصاف ولدهم لخصومهم وإنصافهم لهم .

مسألة :

وإذا بعث الحاكم رسولا ثقة ، أو غير ثقة ، إلى أحد ، ليوافق به خصمه . فلم يوافق في الوقت الذي أرسل إليه . وقال : إنه كان مشغولا .

فأما الثقة ، فإذا جعله الحاكم لذلك . فأحب أن يكون حجة .  
وأما غير الثقة ، فلا أعلمه تقوم به حجة .

وأما شغله ذلك ، فإن كان مما له فيه العذر ، قبل ذلك منه .

ولا أحب أن يعجل عليه بالعقوبة ما اعتذر ، حتى لا يكون له عذر .

ويعجبني إن كان ذلك الشغل ، مما يشغل مما يخاف فوته ، من أمر دنياه ، أو دينه . ويسكون عليه فيه الضرر ، بما يشغله الانشغال فيه ، فله العذر فإن حبسه ، فلا أدرى على ما حبسه . وإن لم يكن له ذلك في الإجماع ، فهو حقيق بالجور .

مسألة :

وإن أصابه رسول القاضى ، فى ضيعة ، أو مقجر عند غيره فى ضيعة ، فلا أحب أن يعطل ، لما لزمه من ذلك ويمدد ؛ لأن ذلك واجب عليه القيام به ، وتركه يزيل أجرته . فذلك عندى مضرة . ولا ضرر فى الإسلام .

مسألة :

وإذا كان طلب الخصم حضور خصمه ، فى اليوم ، فطلب المرفوع عليه التأخير إلى الغد ، فعليه أن يوافيه ، إلا أن يكون له عذر من مرض . وإن كان شغل من أشغال الدنيا ، فليس بعذر .

مسألة :

وإذا قال المرفوع عليه : إن لم أوافك إلى غد ، فهذه المائة دراهم على لك . وهو منكسر لتلك المائة ، فلم يوافه فى غد ، لم يلزمه له شيء ؛ لأنه لم يقر له بشيء .

\*\*\*

### باب في إحضار الخصم بالمدرسة

ومدرسة القاضى يكون عليها ختمه . فإذا رفع الخصم إلى الحاكم ، أمره أن يأخذ على خصمه مدره ، ويريه إياها ، ويشهد عليه أن يوافيه وقت كذا ، موضع كذا ، إلى الحاكم القدى أراه مدرته .

مسألة :

في الصبي - إذا طالب المدره - هل للحاكم أن يعطيه ؟

قال : له ذلك ، ويجعلها له في الأرض .

فإن أعطاه في يده ، فلا يبين لى في ذلك شيء ، إذا كان من مصالحه .

مسألة :

سألت أبا بكر أحمد بن محمد بن خالد ، عن رجل أعطاه مدره ، ليحضر

خصمه لها ، أيجوز له أن يحضر بها إنسانا غير ذلك ؟

قال : يجبنى أن لا يحضر بها ، إلا من كان طلبها له .

قلت : فيجوز لأحد أن يأخذها من عنده ، ويسلمها إلى خصمه له ليصحبه ؟

قال : لا . إلا برأى القاضى .

قلت : فإن علم القاضى بذلك . هل يعاقبهما ؟

قال : بلى .

مسألة :

قلت : رجل عليه لى دين ، يجوز لى أن أستعمل مدرة . وأقول له : يصحبنى إلى القاضى ، من غير أن أقول له : هذه مدرة القاضى .

قال : إنما المدرة للقاضى .

مسألة :

وإذا سلم الأخذ للمدرة إلى غيره ، فأراها المسلم إليه خصما له ، وأشهد عليه بالموافاة . هل تكون هذه حجة على الخصم ؟  
قال : إذا صح عصيانه للمدرة ، وكانت هى علامة القاضى ، كان ذلك حجة ويلزمه ما يلزم من عصى المدرة .

• • •

## باب في عصيان الخصم لمدرّة الحاكم وحبسه على ذلك

من كتاب أبي قحطان :

وقد رأينا المسلمين يحبسون على عصيان للمدرّة ، إذا صح ذلك بعدلين ،  
أو إقرار ، إلا أن يكون رجل من المسلمين ، فيتقدم عليه . ولا يحبس . وليس  
بالحبس الطويل ، مثل اليوم واليومين والثلاثة .

مسألة :

قال عبد الله بن حازم : إذا عصى رجل المدرّة ، ثم استتر ، لا يدخل عليه  
إلا بإذنه ، وإذن أهل البيت .

مسألة :

ومن أشهد على رجل بمدرّة ، إلى مجلس الحكم ، فلم يواف ؛ فإن للتأذى أن  
يحبسه كيف رأى .

وقول : ثلاثة أيام . وإن أشهد بلا مدرّة ، فليس عليه عقوبة .

مسألة :

عن الشيخ أبي مالك - في مصيبة الحاكم بالمدرّة ، والعقوبة عليها حق لله ،  
أو للتأذى ؟

قال : حق لله .

قلت : فلمَ جاز للحاكم المفور عنها ؟

قال : إنما هو أدب وردع للناس ، لئلا يستعفوا بحكم حاكمهم ، وولاية أمورهم ، وسبيله سبيل الآداب التي يؤدب الحاكم الناس بها ، على جهلهم ، وتعدى بعضهم على بعض .

مسألة :

وقيل : إذا كان العاصي للمدرة ، أو الشاتم لغيره ، رجلاً من المسلمين ، من أهل الإقرار ، لا متهماً . ورأى الحاكم أن الفعل جرى منه على حد السهو والفقء . وأنه لم يعتمد لذلك ، فله أن لا يعاقبه ، وأن يعفو عنه . وإن ففده على ما كان منه ، وأظهر إليه استقباح الكبائر من فعله ، فذلك جائز .

مسألة :

وإذا طلب الخصم أخذ حقه ، قبل الحبس على عصيان المدرة ، فله ذلك ؛ لأن الحق للعباد - إذا خيف فوته - أولى من العقوبة ؛ لأن العقوبة لله . فإذا فات الأخذ بها ، لم يتعلق هل الحاكم تبعه .

مسألة :

وإذا لم يأخذ الرجل لخصمه مدرة ، واحتج أنه دعاه ، فامتنع هل يعاقبه ؟ قال : إذا لم يره حجة الحاكم ، فلا أعلم أنه قيل : إنه يحبس .

مسألة :

والعذر في التخلف عن موافاة الخصم : مرض ، أو معيبة موت ، في ولد ، أو مال ، أو نحو هذا .

## باب فى حبس الخصم لانتقطاع الحكم

أبو قحطان - فى العبد يدعى الرجل ، أنه عبده ، ويخاف - إن تركه - أن يهرب . والمرأة تدعى أن الرجل زوجها ، فيفكرها ، فيخاف أن يهرب : فللحاكم أن يحبسهما ، حتى يحضر المدعى بيته .

فإن كانت بيته بعيدة ، أو تأجل أجلا بعيدا ، أخذ الحاكم عليهما كفيلا ، وخلاهما . ولا يحال بينهما وبين الكسب .

فأما الزوج فكفيل بحق المرأة ، وموثما يضمها الكفيل . وما صرع لها . ويعمل طلاقها بيد الكفيل .

وأما كفيل العبد ، فقيمته ، ويضمها الكفيل - إذا لم يحضر الأجل . وعليه إحضاره .

ونفقة العبد فى الحبس على نفسه . فإن صرع رقه ، أخذ المولى للعبد ، بما أنفق عليه ، من يأمره الحاكم بنفقته . ولا يعطى الحاكم الأجل فى الحبس ، إلا أن يحضر البيعة على العبد ، فيحبسه حتى يستبرى عدلتهما .

مسألة :

وإن ادعى عبد العتق على سيده ، رفعه إلى الحاكم ، أخذ على السيد كفيلا أن يوافق به . فإن لم يوافق به ، أخذ الكفيل ، حتى يحضره .

فإن طلب أجلا فى طلبه ، أخذ على الكفيل أيضا كفيلا ، يحضره للأجل الذى أجله فى طلبه . فن ادعى أسود أو بيسرا أنه مملوك لغائب وأنكر . وقال :



إنه حر ، فطلب حبسه حتى يصحح بالبيئة . فإن كان يدعيه لنفسه ، ولم يتهم في دعواه .

فقول : إذا طلب حبسه ، لئلا يهرب ، حبس له لمدة قريبة : لا يكون عليه فيها ضرر . .

وقول : لا يحبس إلا بصحة ؛ لأن الحبس عقوبة . وأما دعواه لغيره ، فلا يبين لي ذلك ، لأنه يقر أنه لا خصومة عليه له .

قيل : فإذا طلب حبسه ، حتى تصح وكالته وتصح البيعة بالعبد .

قال : لا يعجبني أن يحبس له في الأولى ، ولا في الآخرة .

\* \* \*

## باب في في دعوى الخصم عصيان المدرة

وصحة ذلك

وإذا ادعى الخصم، أنه قد أرى خصمه المدرة ، بحضرة رجلين ، غير عدلين .  
هل يقبل قولهما ؟

قال : إذا كان ممن تلحقه بذلك التهمة بالنظر ، خرج استخفافا ، في أمر  
الحاكم .

فإذا لم يبين له عذر ، أعجبني أن يكون من حد سبب التهمة ، أن يحبس  
— كما يراه الحاكم — على وجه مصيته للمدرة .

وإذا كان ممن لا تلحقه التهمة ، لم يكن ذلك حجة ، ولم تقم على الألفاء  
حجة بالنمة . ولا تلحقهم إذا صحت عدالتهم ، أو نقتهم . ولكن شهد عليه شاهد  
واحد ، من يصدق ، أو شاهدان ، ممن لا يتهم بكذب ، في مثل ذلك ، إن لالحاكم  
أن يرسل إليه ، يحضره لموافاة خصمه .

مسألة :

وإذا ادعى الخصم ، أنه قد أرى خصمه المدرة ، وأنكر وهدمت البينة ،  
لم يكن في هذا يمين .

## باب في آداب الحاكم والتسوية بين الخصوم وسماع الشكوى والإنصاف بينهم

قال الله تعالى: « يا أيُّها الذين آمنُوا كونوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ » فعن ابن عباس:  
الرجلان يقعدان عند القاضي .

وقيل في قوله تعالى : « وإن تَكَلَّوْا أو تُعْرَضُوا » فعن ابن عباس : أنه كان  
يقول ذلك برأى القاضي . وعنه أيضا - قال : الرجلان يقعدان عند القاضي ،  
فيكون لىُّ القاضي ، وإعراضه ، لأحدهما على الآخر .

وعن مجاهد : تلووا : تحرفوا . أو تعرضوا : تتركوا . وذهب إلى الشاهد .

قال المفضل : أكثر القراءة بالواو بوزن تفعلوا ، من لويت الشهادة : إذا  
حرقها . والحكومة : إذا ملت فيها .

مسألة :

وروى عن أم سلمة : أن رسول الله ﷺ قال : من ابتلى بالقضاء بين  
المسلمين ، فليمدل بينهم في لَحْظِهِ وإشارته ، ومقصده ، ومجلسه . ولا يرفع صوته  
على أحد الخصمين ، ما لم يرفع على الآخر .

فعلى الحاكم أن يساوى ، في مجلسه ، ونظره ، وكلامه

قيل : ولا يدخان خصما دون خصمه . ولا يتران عليه خصما . ولا يلقن الخصم

حجة .

مسألة :

وقيل : إن عمر بن الخطاب - رحمه الله - عنقه منازعة في شيء . وهو يومئذ أمير المؤمنين ، فاجتمع هو وخصمه إلى أبي بن كعب . فلما دخل عليه قال له : إني جئتك مخافا ، فطرح أبي ثيابه وسادة ، فجلس عليها . فقال عمر : هذا أول جورك . أنا أقول لك : إني جئتك مخافا ، وأنت تطرح لي وسادة أجلس عليها . ثم قام عمر ، فجلس مع خصمه . فنارعه خصمه . ف رأى أبي عليه اليمين . فقال له : أتخلف ؟ فقال له عمر : نعم .

فقال أبي لخصم : أهد أمير المؤمنين من اليمين ، فكره فاستعلقه . فلما كان في بعض اليمين . قال الخصم : قد أعفيت أمير المؤمنين عن اليمين . ومضى عمر في اليمين ، حتى انتهى . وكان في يده مسواك . فقال ، إن هذا مسواك لك .

مسألة :

ولا ينبغي له أن يضيف الخصم إلا ومعه خصمه .

مسألة :

وعن الحسن - قال : أتى رجل عليا ، فأضافه ، فقام إليه في خصومة . فقال له علي : أخضم أنت ؟ قال : نعم .

قال علي : تحمل عنا ؛ فإن رسول الله ﷺ نهانا أن نضيف الخصم إلا ومعه خصمه . وهذا يقتضى وجوب التسوية .

مسألة :

وقيل : أتى الأشعث شريحا ، فأجلسه إلى جنبه ، ومعه خصمه .

فقال : إنما جئت لأخاصمه إليك

فقال شريح للأشعث : كذلك ؟

قال : نعم .

فقال : تحول مع خصمك .

فيقال : تغير وجه الأشعث . فقال : عهدي بك يا شريح وشأنك شريف .

فقال له : أنت يا أشعث جهلك نعمة الله عليك ، وعقوبتهما على غيرك . إني

كذا كدت بك .

فقال الأشعث : لأرضيه من حقه . ثم لا أخاصم .

فقال له : أنت وشأنك . فقام من عنده مغضبا .

مسألة :

ولا ينبغي أن يبدأ أحد الخصمين - وإن كان يعرفه من قبل - بالسلام .

وإذا سلم أحد الخصمين على القاضى .

فقول : لا يجيبه .

وقول : يرد عليه .

وقول : يقول : وعليكما السلام . وكأنه لا يتعبد بالرد على من سلم عليه فقط .

وقول : لا يرد ، حتى إذا فرغ من النظر بينهما رد .

مسألة :

ولا ينبغي للحاكم - إذا جاءه رجل بخاصم غائباً - أن يسمع من حجته شريفاً،  
أو وضيعاً ، حتى يستوى معه خصمه .

مسألة :

وفي الحديث : لا ينبغي للحاكم أن يسمع شكية أحد ، إلا ومعه خصمه .  
قال أبو عبد الله : لكيلا يسبق إلى قلبه على الآخر بشيء ، قبل أن يعرف  
ماعدده .

مسألة :

قال الأصمعي : ومن أمثالهم : من يأت الحكم وحده يفاج . يضرب للرجل  
يسبق إلى الحاكم ، فيلقى في قلبه التهمة والغل على صاحبه ، وهو طرف من المكائد .

مسألة :

ويقدم الناس على منازلهم ؛ لأن الذي جاء أولاً ، استحق الفخر في أمره أولاً ،  
فقد روى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قام فيما يتبوك . فقال : إياكم والإفراد .  
فقالوا : يا رسول الله وما الأفراد ؟

قال : أن يكون أحدكم عاملاً ، فتأتي الأرملة والمساكين واليتيم . فيقول :  
اقعد حتى ننظر في حاجتك . ويأني العنق والشريف ، فيعده إلى جنبه . فيقول :  
ما حاجتك ؟ اقضوا له حاجته ، وعجلوا بها .

مسألة :

وإذا جلس إليه الخصوم ، أعرض عنهم حتى تجترى قلوبهم ، وتنبسط المستهم ،  
ويذكروا حاجتهم .

وفي موضع : إذا رأى أحد الخصمين مرعوباً جلوسه قدامه ، فليتنافل عنه قليلاً ، حتى يطمئن ، ويرجع إليه قلبه ، ويجلس الخصمان بين يديه ، ويسوى بينهما في المجلس . ولا يرفع أحدهما على صاحبه .

مسألة :

وإذا قعد للحكم ، فينبغي أن يتخذ فيما على رأسه عقد الخصوم ، يثق به . فإن طول أحدهما ، أو زاد ، وجعل يحتاج بما ليس له حجة ، أمره بأقامه .

مسألة :

وإذا حضر القاضى الخصمان ، فيتكلم المدعى منهما . فإن جهلاً ، فلا بأس أن يقول : إنما يتكلم المدعى منكم .

فإذا تكلم المدعى ، فتكلم المدعى عليه ، قبل فراغ المدعى ، أسكتته الحاكم ، حتى يفرغ المدعى من الكلام . ثم يتكلم المدعى عليه . ولا يدعهما يتكلمان معاً . وإذا ادعى أحد الخصمين دعوى على خصمه ، فليستفتح حتى يحفظ دعواه ، ويفهم قصته وحجته . ثم يسأل المدعى عليه ، عما قال خصمه .

فإن أقر أو جب الفتيماً عليه ، وأخذ منه لخصمه الحق الذى أوجب الله عليه . وإن كان قويا ، وخصمه ضعيفاً - كما قال أبو بكر الصديق - رحمه الله - في خطبته التى بعد وفاة رسول الله ﷺ : قوبكم عنسدى - فى طلب ما يطلب عنده - ضعيف ، حتى آخذ منه الحق الذى أوجب الله عليه . وضعيفكم عندى - فى طلب ما يطلب من الحق - قوى ، حتى آخذ له الحق الذى أوجب الله له .

مسألة :

عن علي - قال : قال رسول الله ﷺ : إذا جلس إليك الخصمان فلا تقض للأول حتى تسمع من الآخر ، كما تسمع من الآخر ، ما زلت قاضيا .

مسألة :

وإذا ادعى رجل على رجل حقا ، ثم ادعى الآخر أيضا على المدعى حقا ، فإن المدعى عليه الأول يحلف ، ثم يحلف الآخر بعده .

مسألة :

قيل : إن الخصمين أيهما بدأ ، انصف من الآخر ، ثم ادعى عليه الآخر دعوى . فإن الحاكم يبدأ ، فيحلف هذا لهذا . ثم يحلف الآخر ، فيما يدعى إليه : وإنيما يحلف الأول .

وقيل : يبدأ يحلف أيهما شاء ، وينصفهما جميعا . وأيها أنصفه ، ثم أنصف الآخر ، فقد أنصف .

وأما إن كان أحدهما يدعى بيعة ، ويكون مطالبه متأخرا عن مجلس الحكم ، فإنه يحلفه لخصمه في المجلس ، إذا طلب ذلك الأول أو الآخر .

مسألة :

وفي موضع : إذا طلب الإنصاف جميعا إلى الحاكم .

فقول : يسمع من المدعى الأول ، حتى يتقطع الحكم بيته وبين خصمه ، ثم يسمع من الثاني .

وقول : له الخيار في أيهما شاء ، استمع منه ، وبدأ بإنصافه .



## باب في تعليم الخصوم الحجج وفتيا الحاكم في الأحكام

قال أبو سعيد : اختلف أهل العلم في الحاكم : أيلقن الخصم حجته ، أم لا ؟  
فقول : على الحاكم أن يقيم للخصم حجته ، يقوى بها على الدفع عن نفسه بالحق ،  
إذا بان له ذلك . حتى يفهم الخصم حجته .  
ويوجد هذا القول عن محمد بن محبوب - رحمه الله .  
وقول : إن له ذلك . وليس عليه .  
وقول : لا يؤمر بذلك . فإن فعل لم يضق عليه .  
وقول : ليس له ذلك ، ولا عليه . وينهى عن ذلك :  
ويسكره له أن يفتح للخصوم الحجج . وإنما يحكم بما يصح عنده ، من  
الدهاوى

مسألة :

ومما يكره للقاضي . أن يفتى في الأحكام ، إذا سئل عنها . كان شريح يقول :  
إنما أقضى ، ولا أفتى .  
وأما الفتيا في سائر أمور الدين ، مما ليس من أبواب الأحكام ، فلا بأس ،  
إذا أفتى بعلم .

مسألة :

قال أبو الحواري : ومن ادعى على رجل حقا ، فلا يجوز للحاكم أن يفتح

لأحدهما حجة على الآخر وأما غير الحاكم ، فيجوز له ، إذا كان في غير موضع الحكم . وذلك كله بالحق ، إذا كان يرى هذا عمياً بحجته ، ويخاف أن يلزمه ما ليس عليه ، ويؤخذ منه ما هو له .

ومن غيره :

وسألت الفقيه : إبراهيم بن محمد بن أحمد السعالي - حفظه الله - عن الرجل هل يجوز له أن يفتح الحجج ، ويلقنها الخصم ، من غير أن يسأل الخصم عن ذلك ؟

نقال : إنه يجوز له ذلك ، إذا كان الخصم ثقة ، ولو لم يسأل هو . وإذا كان الخصم غير ثقة ، لم يجوز له أن يفتح الحجج ويلقنها إياها ، إلا أن يسأله عن ذلك فهناك يجوز له أن يخبره بذلك . ولا شيء عليه .  
رجع إلى كتاب المصنف .

\*\*\*

### باب فى الحيل فى الأحكام على الخصوم

وإذا كان على رجل دين ، أو صداق لزوجه ، وخيف منه أن يفكر ماله ، أو يلجئه ، فادعى عليه جميع ماله بمحدوده ، وأنه لادمعى دونه . فإن أقر به ، فقد انتطع الحكم .

وإن قال : إنه له ، أخذ عليه الحاكم إقراره .

مسألة :

وإن اشترى رجل من عند رجل مالا ، وعدم البينة ، نالحيلة فيه أن يبيعه من غيره ، ممن يثق به ، من حضرة من صاحب المال . وليشهد أنه باعه عليه بلا حاجز ، ولا مانع .

فإن ادعى من يدعى ، أنه فى يده ، طلبت منه البينة : أنه فى يده . ويسلم البائع من إقامة البينة .

فإن أمكنه أن يحدث فيه حدثا ، بحضرة الشهود ، ليشهدوا : أنه قد أحدث فيه ، بلا دافع ، ولا مانع . وأن اليد يده ، فهو جيد .

## باب في الحجج في الأحكام

ومن سرق سرقة ، وأراد دفع الحد عنه ، فليحتج أنه اشتراها ، فإنه لا قطع عليه إلا أن تقوم عليه بينة .

مسألة :

ومن ضرب سارقا نقب بيته ، وأدخل رأسه ، فقتله . فذلك جائز . فإن خاف فليحلف ما قتله ، ويحرك لسانه ظالما له ، يعني بقوله ظالما له ، بينه وبين نفسه .

مسألة :

وعن أبي عبد الله - فيمن أراد سلب رجل ، فوثب عليه ليضربه . قال : له أن يقتله . فإن رفع عليه أولياء القتل إلى السلطان فليجحدوا .

فإن حلفه السلطان ، فليحلف ويسر في نفسه ظالما له ، يعني أنه يحرك به لسانه ، إلا أنه لا يسمعه السلطان .

وكذلك من أقر بالسرقة ، ثم أراد أن يرجع ، فإن له أن يفكرها . فإذا أنكرها ، فلا قطع عليه .

وكذلك إن احتج أن الذي سرقه هو له ، لم يقطع .

وكذلك من زنا بجارية ، فاحتج أنها له ، أو أن له فيها شركاء ، فإن هذا شبهة .

مسألة :

وإذا أراد السلطان أن يحلف رجلا ، فليقل : أنا ليس أحلف . فإن أمرني

السلطان أن أحلف حلفت . وإن أمره باليمين ، فقد أكرهه ؛ لأن أمر السلطان

إكراه ، إذا خاف على نفسه وماله .

مسألة :

ومن أراد الحيلة في اليمين ، فليقتل فيها : فالله ولأه ؛ لأن الله تعالى ولأه أمور المسلمين .

مسألة :

وإذا ادعى عليه ديناً عاجلاً ، وهو آجل ، حلف : ماله على حق ، وحرك لسانه : في هذا الوقت .

مسألة :

فإن حلف بالحج . فقال : وعليك حجة إلى بيت الله الحرام ، حرك لسانه : الذي يقربني . يعنى بعض المساجد .  
فإن قال : الذي بمكة ، أضمر في نفسه : من فيها من الرجال والمساجد ، أى أنه بمكة .

مسألة :

وإذا خاف اليمين بالصدقة والعق والطلاق ، أقر بجميع ما كان له ، وخالف زوجته . فإذا حلف ، استرجع ماله ، وراجع زوجته ، بشاهدين على الصداق الذى خالعهما .

مسألة :

ومن حلف يميناً لوجه حيلة ، فلم يفتن له من استحلقة ، فلا يجوز ذلك في حقوق الناس . ويجوز عند السلطان ، في غير حقوق الناس .

مسألة :

والتي أنفقت على ابن أخيها من ماله ، وهو يقيم . فلما بلغ طالبها ، ولم تجد بيعة ، لأشهادها بما أنفقت من ماله ، فإنها تحلف : ما في يدي اليوم لك حق ، إذا كانت تففق عليه - عند نفسها - من غلته .

مسألة :

فإذا وجب الخصم على خصم يمين ، فأراد مدافعتيه بحجة ، فإنه يحتاج أنه قد حلفني على دعواه ، عند حاكم آخر .

فإن أنكر المدعى ، أنه ما حلفه ، احتجج بأنني أقيم البيعة بذلك .

وإن أراد يمينه ما حلفه ، فله ذلك عليه . ثم الحاكم يحلفه من بعده ، على ما يدعى .

وإن رد المدعى اليمين على المدعى عليه ، بأنه قد حلفه على هذا الحق ، تحلف ، برى من اليمين .

مسألة :

وإذا أقام خصم على خصم شاهدا بحق ، وأراد المشهود عليه تأخير الحكم ، فإنه يحتاج أن لأشاهد عليه ، فيما شهد عليه به حصة له ، أو لولده أو لعبده . ويدعى أن معه على ذلك بيعة . وإن شاء طلب يمين المشهود له : ما لأشاهده هذا ، ولا لولده ، ولا لعبده حصة ، فيما شهد عليه خصمه .

مسألة :

وإذا طوّل المعسر ، على علم بإعساره له ، لم يجوز له أن ينسكرك . فيقول :  
ماله على حق ، ويدعى براءة ذمته . ولكن يجوز له أن يقول : ماله على حق ،  
أجده في هذا الوقت . وليس له أن يتقصد براءة ذمته في الوقت ؛ لأنها مرتبهة  
بالدين .

مسألة :

ومن تزوج امرأة ، ولم يسم لها صداقا ، فوهبت له مالها وقبضه . ثم دخل بها  
وطلقها ، فإن طلبت إليه صداقها ، ولم تكن معه بينة بالهبة ، فليقل لها : إني قد  
قضيتك هذا المال الذي بيدك بصداقك . ولا بأس عليه ، إن حلف : ما قبضه لها  
شيء .

فإن لم يقدر عليها ، وكان الذي يطلبه وكيلها ، فلو قضى في نفسه المال الذي  
في يدها .

فإن أمكفه أن يشهد بشاهدين ، يشهدان في يدها : لى مال مثل صداقها  
قد قضيتها إياه . وقد برئت من صداقها هي ، مما أخذت مني . ثم يحلف بعد هذا :  
ما عليه لها الصداق الذي تدعيه . فأرجو أن لا يكون آثما - إذا فعل .

مسألة :

ومن غير الكتاب :

عن أبي عبد الله محمد بن سميد الشجعي . قال : إن خاف اليمين بالصدقة والعتق

والطلاق . وأعطى إنسانا ماله . فإذا أحرز المعلنى ثبت ذلك . وإن أعطاه زوجته  
ثبت ولا إحراز عليها فيه ، إذا قبلته ، وخالف زوجته .

فإذا حلف بالصدقة والعق والطلاق ، فلا يلزمه ذلك ، إذا حنث . ثم يسترجع  
ماله ، ويراجع زوجته ، بشاهدين على الصداق ، الذى خالفها عليه ، لأن العطية  
أسلم ، وأثبت عند الله ، من إقراره كاذبا .

مسألة :

ومن غير الكتاب :

ومن الجامع : وسألته عن رجل ، قعش من أرضه حضارا لغيره . وكذلك  
إذا وجد صرمة مفسولة فى أرضه فقعشها ، فأراد صاحب الصرمة والحضار يمينه .  
كيف يحلف - إذا كان قد قعش الصرمة - والحضار من أرضه ؟  
قال : يحلف بيميننا بالله : ما يعلم أن قبله له حقا ، مما يدعيه عليه من قعش هذا  
الحضار والصرمة .

وإن حلف أنه : ما قعش له حضارا من أرضه - إذا حلفه على ذلك - كان  
عليه أن يحلف ، ويستثنى فى نفسه : ما قعش له صرمة من أرضها ، أو يستثنى :  
ما قعش له صرمة ، ظالما له .

قلت : فهل بضمن الصرمة - إذا قعشها من ماله ؟

قال : نعم . وعليه أن يعلم صاحب الصرمة . فإذا أعلمه ، لم بضمن الصرمة ،  
إن تلفت .



مسألة :

وعن رجل سرق شاة لرجل . ثم سرق المسروق له شاة الذى سرقه ، يريد بذلك مكافأة له بشاته ، فطلب يمينه ، فيحتاج عليه . فيقول له : قد أخذت لك شاة بدل شاتى . فإن شئت ، فرد على وأرد عليك .

فإن كره وامتنع ، حلف : ما على له حق ، من قبل هذه الشاة التى تدعيها . والله أعلم .

رجع إلى كتاب المصنف .

\* \* \*

## باب في الحكم إذا صحح من حاكمين أيهما أولى

وليس لحاكم أن ينقض حكم حاكم قبله ، إلا أن يرى جوراً بيناً ،  
وإن صحح حكام في شيء واحد ، من وال وقاض ، أنفذ الحكم للقاضي .  
وإن صحح حكم للقاضي ، وصحح في ذلك حكم بخلافه من الإمام ، أنفذ حكم  
الإمام .

قال غيره :

وتفسير ذلك : معنى إذا صحح الحكمان كلاهما ، ولم يصحح أيهما قبل صاحبه .  
وأما إن صحح ، أن حكم الوالي ، قبل حكم القاضي ، ثبت حكم الوالي .  
وكذلك الإمام والقاضي ، إلا أن يكون باطلاً مجتمعا عليه .

مسألة :

وأجمع العلماء : أن الحاكم إذا خالف الكتاب والسنة والإجماع ، في قضية ،  
وجب ردها .

\*\*\*

## باب فى حكم الحاكم بعامه

فى مصره وغير مصره

ولا يجوز قضاء القاضى ، فى غير مصره الذى استقضى فيه

وإن كان القاضى فى طريق مصره ، فسمع رجلاً يمتنع عبده ، أو يطلق امرأته ، أو رآه قطع يد رجل ، أو قذف رجلاً . فكل شئ يراه القاضى ، ويسمعه ، من حقوق الناس ، حيث يجوز قضاؤه ، من طريق أو غيره ، فليتنص الذى علم وسمع ، من حقوق الناس . وفيه اختلاف : أنه لا يجوز حتى تقوم معه بيعة ، ويشهد ، ويولى الحكم غيره .

قال : وكذلك عندى : أنه لا يحكم بعله ، فى الحدود . وأما الحقوق فعليه إنفاذها ، ما علم ورأى من ذلك .

قال أبو المؤثر : لا يقضى القاضى ما سمع من شهادة نفسه . وهو فى هذا شاهد ، إلا ما يتنازع إليه الناس ، فيه فيقر بعضهم لبعض ، فيحكم فيه بعله .

قال أبو الحواري : قال نهان مثل ذلك .

مسألة :

أبو سعيد - اختلاف فى القاضى : أيقضى بعله أم لا ؟

فقول : يقضى بعله ، فى الأشياء التى علمها ، إذا رنمت إليه ، كان علمه ذلك ، فى وقت استقضائه ، أو قبل ذلك .

الدليل : قوله تعالى : « وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ » .

فإذا علم قضي إلا الحدود ، فإنها لا تكون إلا بإقرار أو بينة .

قال : ولا شيء أصح عند القاضي من علمه .

وقول : لا يقضى بعلمه ، قبل أن يستقضى . ولكن بما علم ، بعد أن يستقضى .

وقول : لا يحكم بما علم ، في غير موضع قضائه ومصره . ولكن بما علم في

مصره الذي هو قاض فيه ، حيث ما كان في طرقة ، وجميع مصره .

قال : لأن جميع مصره مجالس له ، فكأنه مجلس حكمة .

وقول : إنما يقضى بما علم ، في مجلس قضائه . كذا عن ابن محبوب .

قال : فأما في غير مجلس القضاء ، فلا يحكم به . وإنما يكون شاهدا .

ثم قيل : إنه قيل بعد ذلك : إن له أن يحكم بكل ما علم ، في كل أحواله ، إذا علم ،

وهو قاض في الحقوق .

وفي الضياع :

قال : وكذلك يختلف في حقوق الله .

وقول : لا يحكم الحساكم إلا بإقرار من خصم تلصمه ، في موضع حكمة ،

فيقر بعد دعواه عليه ، أو يقيم عليه بينة عدل .

وقول : ولو أمر الخصم ، ثم أنكر ، كان الحاكم شاهدا عليه ، عند غيره .

ولا يحكم عليه بذلك .

مسألة :

وأما الحدود ، فلا يجوز إلا بإقرار أو بينة ، على حال .

ابن جعفر : وأما في حدود الله ، فأحب إلينا أن يكون معه شاهد آخر ؛

لأنه لو رأى رجلا يزني ، ومعه رجلان ، لم يقم عليه حد بثلاثة ، حتى يكونوا أربعة شهود .

وكذلك لو رأى رجلا يسرق ، لم يقطع يده بشهادته وحده .  
وأما إن أقر رجل عند الحاكم ، بشيء من الحدود ، أو حق لأحد ،  
فلمبيض عليه القضاء ؛ لأن هذا إقرار . والإقرار بمنزلة الشهود عليه .

مسألة :

قال الشافعي : يجوز للقاضي أن يقضى بعلمه ، في غير الحدود ، في أصح  
القولين .

وقال أبو حنيفة غير ذلك ، فيما علمه بعد الحكم . ولا يجوز فيما قبله .  
وقال الربيع : الذي يذهب إليه الشافعي : أنه يحكم بعلمه ؛ لأن علمه أكثر  
من شهادة الشاهدين عنده .

وإنما كره الشافعي إظهار ذلك ؛ لئلا يكون القاضي غير عدل ، فتذهب أموال  
الناس . وعلم هذا الحاكم أقوى من البيعة ؛ لأن البيعة إنما توجب علما ظاهرا ،  
يجوز أن يتقلب في باب علمنا ، بقطع الشهود ، أو فسقهم . وما علمه الحاكم ،  
لا يتقلب في الثاني . وقد تعبد الله الحاكم ، أن يحكم بما علم . قال الله تعالى :  
« إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ شَهِيدٌ فَلْيُحْلِلْهُمُ » .

فإذا علم الحاكم أن لزيد حقا على عمرو ، فهو شاهد به . فإذا كان شاهدا به ،  
وجب أن يمنع عمرو من ظلمه . وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه حكم بعلمه ، في حديث  
هند بنت عتبة وزوجها أبي سفيان .

وكذلك حكم بعله ، في ابن وليدة زمعة . وقد تفازع فيه سعد بن أبي وقاص ،  
وعبد الله بن زمعة .

قال : هو لك لا عبد الله بن زمعة . الولد للفراش . فدل أنه حكم بعله في  
الفراش .

مسألة :

وإذا شهد شاهدان على رجل ، بدم أو غيره . وهو يعلم أنه مظلوم ، والدم  
على غيره ، فإنه يرد ذلك إلى حاكم غيره . ويحكم الحاكم بما صح معه ، وهو جائز  
له . وهكذا جاء الأثر .

مسألة :

وقيل : قال خصم لشریح : أنت الشاهد لي بحقي ، فخذ لي حقي .  
فقال له شریح : أنت الإمام حتى أشهد لك .

مسألة :

وقيل : ادعى خصمان إلى عمر شهادته .  
فقال عمر : إن شئما شهدت ، ولم أنقض . وإن شئما قضيت ولم أشهد .

## باب فى معاودة الحاكم النظر فى حكمه

أو حكم غيره وإتمامه

وإذا حكم القاضى ، فى شىء بين قوم ، ثم عاود بعضهم فيه بحجة . فإن كان القاضى فى الأمر الأول والآخر هو القاضى ، فله أن يرجع ، وينظر فى حجة القوم . وإن كان القاضى الذى قضى فى الأمر الأول ، قد تحول عن قضائه ، فصار القضاء إلى غيره . فليس لهذا القاضى الأخير ، أن يدخل فى قضاء ، قد انفصل عن رأى قاض آخر .

وقيل : للحاكم أن ينظر فيما رفع إليه ، من أحكام من سبقه من الحكام . فإن حفظ فيها خلافا ، لكتاب الله ، وسنة رسوله ، وآثار أئمة العدل ، رده إلى العدل .

وإن كان لا يعلم أنه مخالف للكتاب والسنة ، ولآثار المسلمين ، لم ينقضه وإن خالف رأيه ؛ لأنه قد يكون ما حكم به بعض آراء المسلمين . فكذا جاء الأثر : أنه لا ينقض حكم حاكم ، إلا أن يجتمع نقضها المسلمين ، على أنه خطأ . وإلا لم ينقض .

وفى موضع : إلا أن يرى جورا بيننا .

مسألة :

وكل بينة مميمها الحاكم ، ثم مات ، أو حكم دخل فيه ، فلم ينفذه حتى مات ،

أر عزل، أشهد عليه الحاكم الأول - قبل أن يموت - عدولا، وأسلمه إلى الإمام،  
وأخذ به ، وبني عليه .

وقد كان سليمان بن الحكم دخل في حكم بين قوم فلما مرض، أسلمه إليهم.  
فبني عليه محمد بن محبوب .

مسألة :

محمد بن المصباح : إن سليمان بن الحكم - لما ولي صحار - رفع إليه ناس ،  
وأقروه بكتب، عن عبد الله بن محمد . فأخبرني أن سليمان بن الحكم ، أشار عليه ،  
في أن يحیی هذا الكتاب ويثبتته ولمسدى الحجة . فأشرت عليه : أن يبتدئهم .  
وكان بصيرا بالأحكام . ففعل سليمان بن الحكم ، ورد الناس إلى الحجة .

\* \* \*



## باب في صفة الحكم بين الخصوم وما ينبغي في ذلك

يقال : إن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كتب إلى معاوية :  
أما بعد - فإني وجهت إليك بكتاب في القضاء ، لم آلك ونفسي فيه خيرا .  
الزم خمس خصال يسلم لك دينك ، وتأخذ بأفضل حقتك .  
إذا تقدم إليك الخصمان ، فعليك بالبيئة العادلة ، والمين القاطمة . وأذن  
الضعيف حتى يشتد قلبه ، وينبسط لسانه . وتعهّد الغريب ، فإنك إن لم تتعمده ،  
ترك حقه ، ورجع إلى أهله . وإنه ضيع حقه إن لم ترفق به وواس بينهم في لحظك  
وطرفك . وعليك بالصلح بين الناس ، ما لم يستبين لك قصد القضاء .

مسألة :

وينبغي للحاكم : أن يأمر بقسوية الخصمين ، صفا بين يديه . فإذا قعدا وقال  
الخصم للاحكم : أنصفني من هذا . قال له : ما تدعى قبله ، أو ما تدعى عليه . فإن  
نسب دعواه ، سأل الحاكم الخصم عن ذلك . فإن أقر لخصمه بحق قبله ، أو عليه ،  
حكم عليه بما أقر به .

وإن أنكر ، دعا خصمه بالبيئة ، على ما يدعى وهو أن يقول : ألك بيئة ؟  
أو عندك بيئة ؟ هكذا رأينا الحكام يقولون .

فإن قال : إن له بيئة ، أمره الحاكم بإحضارها . وإن ترك بيئته ونزل إلى يمين  
خصمه ، حلفه له على ما يدعى .

مسألة :

سعيد من قريش : إن الحاكم لا يقول للمدعى : تجب لك عليه اليمين ، تلزم  
فلان لك اليمين ، إلا أن يطلب ذلك الخصم .

مسألة :

أحمد بن محمد بن خالد : إن سأل الحاكم المدعى عن البيعة فسكت ، لم يقل له  
الحاكم : أحلفه لك حتى يطلب .

فإن قال : أنصفني منه ، أعاد السؤال لهما .

فإن قال الخصم : لا بيعة لي . ما يجب لي عليه .

قال له بما يجب له . وهو أن يقول له : يجب لك عليه اليمين ، إذا لم تكن  
بيعة .

فإن قال : حلفه لي ، حلفه له .

وإن قال : ما رأيت أنت .

فقال : إذا لم تكن معك بيعة ، فتلزمه لك اليمين .

وأما إذا سكت فلم يطلب يميناً ، ولا سأل عن ذلك ، فلا تلقه أنت ذلك ،

أن يطلب يمين خصمه . وهو أن يقول له : يجب لك عليه اليمين .

مسألة :

قال محمد بن المسيب : ليس على الخصم أن يقال له : اطلب . إنما يقال له :

أملك بيعة ؟

فإن قال : نعم .

قال له : أحضرها .

فإن قال : يحلف له .

قيل له : تبطلها .

فإن قال : لا أعلم لى بيعة ، استحلف له .

مسألة :

وليس للحاكم ، ولا للفتية ، أن يزيدا على دعوى الخصم ، أو سؤال السائل شيئا .

وعن محمد بن محبوب : أن رجلين اختصما إليه ، فادعى أحدهما على الآخر كذا وكذا نخلة وشربها ، فأحضر على ذلك بيعة ، فحكم له محمد بن محبوب بالنخل . ولم يحكم له بالشرب . فقيل له : لم ؟

فقال : لم يقل شربها من الماء .

فقيل له : للشرب لا يكون إلا من الماء .

فقال : ليس للحاكم ، ولا للفتية ، أن يزيد شيئا من عندهما .

مسألة :

وإذا قال الخصم : إن لى بيعة ، أجله أجلا فى إحضار بيئته ، على قدر ما يعلم أنه يبلغ ، حيث ادعى البيعة . ويكتب ويؤرخ ذلك فى كتابه .

فإن أحضر البيعة إلى الأجل ، أو بعده بيومين ، أو بثلاث ، فلا يقطع حجته . ويسمع بيئته . وأمر كاتبها يكتب شهادتهم ، ثم قرئت عليهم .

فإن كان كما شهدوا به، أوقع خطه، في أسفل ما شهدوا به . وبذلك شهدوا  
عندى .

مسألة :

وينبغى للقاضى : أن يجعل فهمه وقلبه إلى الخصمين ،  
فإن قال أحدهما بشيء ، لزمه أخذه بذلك ، وكتب حجتهما وفهمهما .

مسألة :

وقيل : الحاكم يحتاج أن ينظر إلى قسم الخصم ، حين ينطق بالدعوى  
والإقرار .

مسألة :

ولا يحكم الحاكم بالمال الذى ادعاه ، بتبرى المدعى عليه من المال ، إلا أن  
يصدقه الخصم على دعواه ، ويسلمه ، وهو فى يده .  
وإن لم يصدقه على دعواه ، وتبرأ منه ، لم يحكم له به الحاكم ، ولم ينفعه  
منه . ولا يحكم له الحاكم إلا بالبيننة .  
وكذلك إن كان فى يده ، ولم يصدقه على دعواه ، وتبرأ منه ، لم يحكم له  
به الحاكم . ولم يمنعه منه الحاكم ، إن قبضه .

مسألة :

فى الحاكم - إذا صح لرجل حق على رجل ، فأمره أن يدفع إليه ، أيسكتفى  
بذلك ، أو حتى يقول : قد حكمت عليك لفلان بكذا ، سلمه إليه .

قيل : يكتفى بذلك ، إذا أخبره أنه قد ثبت عليه الحكم فيه .  
فإن لم يخبره بذلك ، جاز له ، وأمر الحاكم يقوم مقام حكمه ، بعد أن يقطع  
حجة المحكوم عليه .

مسألة :

وإذا ادعى الخصم دراهم . فقال المدعى إليه : سل ما هذه الدراهم ؟  
قال : إن ادعى أن عنده له ، فلمطوب على الحاكم ، أن يسأله عن ذلك .  
وإن ادعى أن عليه ، لم يكن له ذلك . ولا ذلك على الحاكم .

مسألة :

وقيل في الحاكم - إذا نعى ما يحكم به - فليس عليه .  
وكذلك إن نعى ما أقر به الخصم عنده ، فليس عليه . ولا يصدق الخصوم  
فما يدهون لخصومهم ، أنهم أقروا عنده .

مسألة :

ولتثبت في الحكم واجب .

ابن سيرين : التثبت نصف القضاء .

سفيان النوري : الاستشارة يلغى أنها نصف القتل .

ومن عمر : أنه كان يشاور حتى المرأة .

مسألة :

وإذا شهد الشاهدان لرجل ، بهذه النخلة . هل يحكم بها له ، ويشتبها في يده؟  
قال : إذا صححت معه البيضة ، على شئ من هذا قطعا ، ثبت لمن صححت له تلك  
البيضة ، على قدر ما قد صح معه ، من أمرهم ، وأنه قد قطع حجة هذا عنه ، في هذا  
عنه ، في هذا السبب الذي قد صح له ، لآية ما طى غير ذلك . وهذا هو معنا إثبات  
معنى الحكم في هذا .

فإذا ثبت له حجة ، توجب له في الحكم ، ملك هذا الشئ عنده ، كان  
ملكاً له عنده ، في أسباب الحكم ، حتى يصح عليه غير ذلك ، من هذا المدعى  
أو غيره . وكان هذا المالك ، عند هذا الحاكم ، له الملك واليد . يأخذ له بالثمة ،  
في هذا . وهو أولى به ، بمن حكم عليه . ومن غيرهم : ما لم تصح عليه فيه حجة ،  
نزله من يديه ، أو من ملكه . والله أعلم .

مسألة :

والمدعى في الأموال والمروض ، مثل العيوب .  
قال : ما أمكن حمله ، وتوصيله إلى الحاكم ، فعليهم حمله ، حتى يتف بين  
يدى الحاكم ، وينظر العيب ، ويحكم بما يرى .  
وأما ما لم يمكن حمله ، وتوصيله إلى الحاكم ، فإن الحاكم يبعث عدولا ،  
ينظرون في ذلك ، ويدلمونه . وإن بعثهم يحكمون به ، فلم ذلك .

مسألة :

فإن كانت الخصومة في عبد ، أو دابة ، أو بقرة أو شاة ، أو حيوان ، أو

عرض من العروض ، كأننا ما كان ، وهو قائم بعينه . فإن القاضى يتنبهى أن لا يسمع من أحدهما شهادة ، حتى يحضر ذلك الشئ الذى اختصا فيه ، إلا أن يكون أحدهما قد استهلكه ، والآخر يدعى أنه له ، أو استهلكه غيرها . وكل واحد منهما ، يدعى أنه له .

فإذا وقع الأمر على هذا ، قبلت منهما البينة ؛ لأنه مستهلك . ألا ترى أنه إذا كان قائما بعينه ، فنقضى القاضى ، ولم يماينه ، ولا ينظره ، أنه قد قضى بما لا يعرف . وكيف يشهد على ما ليس بمحاضر !

• • •

## باب في الحكم بالبينة واليد

وما أشبه ذلك

الرواية عن النبي ﷺ : أن رجلين ، ادعيا بغيرا ، على عهده . فجاء كل واحد بالشهود على البعير : أنه له واستوت الشهود في دعواهما . فحمل النبي ﷺ البعير بينهما .

قال الربيع وفقهاء أصحابنا : إن كان البعير في يد أحدهما ، أو كانت بيئته أعدل ، فهو أحق به .

وكذلك رأينا في هذا ومثله .

وله لم يكن في يد أحدهما ، فهو بينهما .

مسألة :

فإن أتى أحدهما ببينة على دابة : أنها له ، وأنتجها . وأتى الآخر شاهدي عدل عليها هكذا ، فصاحب البينة بالنتاج أولى . وإن كانت في يد أحدهما ، فأحب أن يكون للذي في يده ولو كان الآخر أنتجها .

وقول : إن صاحب الفتاج أولى .

فإن أقام الذي هو في يده بيعة : أنه أنتجها ، فهو أولى .

مسألة :

وإذا تنازع رجلان في دار ، أو أرض . وهي في أيديهما ، فدعى أحدهما الكل ، وادعى الآخر النصف . ولا بيعة لهما ، فإنها تقسم بينهما نصفين ، بمد أن يحلف مدعى النصف ، لمدعى الكل ، على ما ادعى من الزيادة .



فإن أقام كل واحد منهما بيعة ، على دعواه . فإن أصعابنا يختلفون في قبول البيعة مع اليد .

فبعضهم : يجعل البيعة بيعة صاحب اليد ؛ لأن اجتماع اليد مع البيعة معهم ، أثبت وأقوى ، فيما يوجب الحكم ، من بيعة ، بغير يد .

وبعضهم : يحكم للمدعى ، الذى لا يد له . ولا تسمع بيعة صاحب اليد . الحجة ، لهذا الظاهر : قول النبي ﷺ : على المدعى البيعة ، وعلى المنكر اليمين . فجعل البيعة بيعة المدعى ؛ لأن اليد عنده دليل على الملك . وليست موجبة للملك . والحجة الأولى : ما روى عن النبي ﷺ : أنه حكم ببيعة صاحب الفرس الذى شهدت له البيعة أنه أنتجها .

واحتمج هؤلاء : بأن اليد دالة موجبة للملك . فلذلك قال الآخرون : إن اليد لما كانت توجب الملك ، لم تمتنع إلى استماع البيعة معها . وكل من الفريقين ، قد تعلق بما يسوغ له الاحتجاج به .

مسألة :

فإن تفازع رجلان في شيء ، ولأحدهما يد عليه ، والآخر لا يد له عليه ، وأقام كل واحد منهما بيعة ، على ما ادعاه ، فعلى أصولهم ، تقترع الدعاوى في الأحكام . فعلى قول من جعل البيعة بيعة المدعى الذى ليست له يد . وجعل الكل لمدعيه ؛ لأن الآخر قد اعترف له بالنصف . فالبيعة مطلوبة فيما في يده . ولا يستمع بيعة ، لنسبوت يده في النصف الذى فيه الدعوى .

وأما من جعل البيئة يبة صاحب اليد ، فإنه يقسم الدار والأرض ، ويحكم بها لهما نصفين ؛ لأن صاحب النصف ، قد شهدت له البيئة مع يده . وشهدت بيئة مدعى الكل ، على الكل . فثبت له النصف ليده ، مع البيئة . وبيئة الآخر ، شهدت على النصف الباقي ، بنير يد . فلذلك قلنا ما قلنا . والله أعلم .

وأما أبو حنيفة ، فجعل البيئة بيئة المدعى . ولا يسمع بيئة صاحب لايد . وأما الشافعي ، فجعل البيئة بيئة صاحب اليد . ويحكم له بينته ، ويبطل بيئة المدعى الذي ليست له يد .

مسألة :

فإن فصلت شهود للمدعى بلا يد ، وكانت أعدل ، سمع بينته ، وحكم له .

مسألة :

قال الشافعي : إذا تعارضت البيئتان ، سقطتا ، وصار المبتدعيان ، بمنزلة من لا بيئة لهما ، في أصح الأقوال .

قال أبو حنيفة : يقسم الشيء بينهما . الحجة : أن البيئة حجة في الشرع . والحجتان - إذا تعارضتا ، فلم يكن لأحدهما مؤنة على الآخر ، كان يحظهما السقوط كالبعير والفرس . وإن الذي ﷺ ، جعل الفرس بينهما ، مع بيئتهما ؛ لأن البهائم كان في يدهما ، لا بالبيئة .

مسألة :

وإذا تنازع رجلان في دار ( بينهما ) ، في أيديهما . كل واحد منهما أقام أنها له دون صاحبه ؛ فهي بينهما نصفان .

فإن ادعائها آخر ، وهي في يد هذين . وأقام على ذلك البيعة ، فلا يلتفت إلى بيئته . وذو اليد أولى من غيره .

فإن أقام البيعة : أن أحدهما اغتصبها منه ، فإن الدار تنزع من يد من اغتصبها . وقامت عليه البيعة بالنصب . وينزع منه النصف الذي في يده ؛ لأنه ليس له فيها غير ذلك ، إلا أن يقيم على الشريك الآخر مثل ذلك ، فهو مثله .



## باب الأحكام في الأصول

باليدين والبيئة

أبو الحواري . رجلان تخاصما في مال ، وأحضر كل واحد منهما بيعة : أن المال له . وكل واحد يقول : المال في يدي . فعلى الحاكم أن يسمع من هذا المال في يده . إن كان الحاكم يقول يقول من يقول : البيعة بيعة المدعى ، سلم المال إلى المدعى ، ونزع المال من يد الذي في يده المال .

وإن كان يقول يقول من يقول : البيعة بيعة من في يده المال ، أقر المال في يده . ولم يكن للمدعى شيء .

فإن لم يسمع المال في هذا ولا هذا ، كان المال بينهما نصفين .

مسألة :

وإذا لم يكن المال في يد أحد المتداعيين ، منعهم الحاكم ، من هذا المال جميعا ، لا يرضونه . ودعاهم بالبيئة . فإن أعجزوا البيئة ، لم يسلم إليهم الحاكم شيئا ، من هذا المال ، ومنعهم منه جميعا ، حتى يقوموا البيئة ، على ما يدهون ، من هذا المال ، كان له ذلك .

فإن لم يكن الحاكم عرض هذا المال ، ولا أوقفه في يد أحد ، فاصطالح المتخاصمون فيما بينهم ، في هذا المال ، لم يكن على الحاكم أن يمنعهم من ذلك . وإن كان الحاكم ، قد أوقفه ، لم يسلم إليهم ، إلا على الصحة ، ولا إلى غيرهم .

مسألة :

وإذا تنازع الخصمان في قطعة أرض ، أو غيرها ، من الأصول . كل واحد منهما يقول : هذه أرضي ، وفي يدي . وقد أحدث واحد منهما فيها حدثا ، أو أحدثا جديما ، واتخذنا بالقتال على الحاكم ، إذا أخبر بذلك ، منهما عن القتال .

فإذا صح مع الحاكم بالبينة العادلة ، أرسل إليهما . فإن وجدتهما على قتالهما ، حبسهما على ما يرى ، من جهاتهما . ولا يسلم ذلك الحاكم ، حتى يشهد معه شاهدا عدل .

فإن وجدوهما ، قد تفارقا . ولا يطلب أحدهما إلى الآخر حقا ، لم يعرضوا لهما . فإن ادعى كل واحد منهما تلك القطعة ، كلف كل واحد منهما البينة ، على ما يدعى .

فإن أعجز البينة ، كانت الأيمان بينهما .

فإن حلفا على ذلك الموضع الذي يدعيانه ، وهو في أيديهما ، كان ذلك بينهما نصفين .

فإن حلف أحدهما ، ونكل الآخر عن اليمين ، لم يكن له شيء . ومنعه الحاكم ، أن يعارض الآخر الذي حلف .

وكذلك إن أقام كل واحد منهما بينة : أن ذلك الموضع له ، كان بينهما نصفين ، بمد الأيمان .

مسألة :

وإن كان أحدهما له فيها أثر من فسل ، أو بنساء . وليس للآخر فيها شيء .  
أثر ، كان الذى له فيها الأثر ، هو ذو اليد ، وعلى الآخر البيعة ، على ما يدعى .  
وإن أعجز ، كانت الأيمان بينهما .

مسألة :

فإن تنازع خصوم فى قطعة أرض ، أو ماء ، أو نخل ، فيما بينهم . كل واحد  
منهم يقول : هذا مالى ، وفى يدي .

فإن كان هذا المال ، فى يد أحدهم ، كان هو الأولى به . وكان على الآخرين  
البيعة .

وإن كان هذا المال ، فى أيديهم جميعا ، كان على كل واحد منهما البيعة ،  
على ما يدعى .

فإن أعجزوا جميعا ، كانت الأيمان عليهم جميعا .

فإذا حلفوا ، قسم المال بينهم . فمن لم يحلف ، لم يكن له شيء من هذا المال .

فإن لم يكن هذا المال فى يد أحدهم ، منهم الحاكم ، من المال جميعا .  
ولا يعرضونه . ودعاهم بالبيعة . فإن أعجزوا ، لم يسلم إليهم شيئا منه ، ومنهم  
جميعا ، حتى يقيموا البيعة ، على ما يدعون منه .

فإن أراد الحاكم أن يوقف هذا المال في يد ثمة ، كان له ذلك .

وإن أبى أن يعرضه ، كان له ذلك .

فإن لم يعرضه ، واصطلاح المتنازعون فيما بينهم فيه ، لم يكن للحاكم منهم .

وإن كان قد أوقفه ، لم يسلمه إليهم ، إلا على الصحة ، ولا إلى غيرهم .

\*\*\*

## باب فى الأحكام فى الأموال

واليد فيها

وجواب لأبى عبيدة وحاجب إلى الجلفندى بن مسعود: وذكروا لنا أن ناسا من قضاتكم ، يختصم إليهم ، فى دور وأرضين ، قد كانت بأيدى ناس ، منذ خمسين سنة ، أو نحوه ، يدعون بالبينات ، ويذكرون أصولا تسمى ، لم تنسب بأيديهم اليوم ، فيرون انتزاعها ، ممن هو فى يده . وردها . فاعلموا أن ذلك مما يختلف فيه رأى ذوى الرأى ، من الفقهاء . فأحب إلينا : أن لا يتكلفوا فى ذلك ، قضى يومكم هذا . وأن تفروها على منزلتها ، بأيدى من وجدتموها فى يده ، إلا أن يكون ما وجدتم فى أيدى الناس ، من ورثة الجبابرة الذين كانوا يعملون فى بلادكم ، فينتزعون الأرضين والدور غصبا . فاعرف من ذلك ، وقامت به للبيئة العادلة ، غير المتهمة . فردوه على أربابه ؛ فإن عمال الجور وولاة الفسقة ، أسوء فى أمر الرعية . وكل ما كان فيه تنازع ، من أمر القضاء ، والحكم بين الناس ، فأرحوه وادفعوه إلى ذوى رأيكم . ولا تعجلوا فيه بتكليف ، فى قضاء . فما أوجبتم ، لاتبعة فيه عليكم . ولا إثم . إن شاء الله تعالى .

مسألة :

فيمن رفع على رجل ، يدعى أنه منعه عن همارة أرض له فإذا توجه الحكم بينهما ، ولم يبق إلا سماع البيئة ، على هذا المال للحاكم الخيار . إن شاء . أخذه بالبيئة ، يشهدون معه ، على الصفة المعروفة ، التى تدرك بها معرفة الموضع ، فى موضع



حكمة ، وحكم المدعى بذلك ، على صفة المال ، وقطع حجة خصمه عنه وليس عليه أكثر منه ؛ لأنه يتسع عليه هذا في البلد ، وفي المصر ، أن يصل عند كل واحد مدع إلى موضعه ، أو يرسل معه . وإن شاء - وصل معه ، فذلك إليه ، أو يرسل معه ، من يتف ، ويقوم مقامه ، ممن يبصر عدل ذلك ، ويأمنه على سماع البيعة .

مسألة :

ومن جواب أبي علي - رحمه الله - : سألت - رحمك الله - عن الأكلة . فالذي عرفت من الرأي في الأكل : إذا مات ، وصح أنه يأكل هذا المال ، يعلم من المأكل عليه . ولا ينفير ، ولا ينسكر . فورثة الآكل أولى بذلك المال ، حتى يصح أنه كان يأكله ، بطفاء ، أو هبة ، أو غير ذلك .

وإذا اختلفا ، وهما حييان ، فحق يصح أنه كان يأكله بملكه ، ويدعيه عليه ، أنه له . وهو يسمع ولا ينفير ، ولا ينسكر ، فيكون أولى به . وهذا فرق بين الحي والميت .

مسألة :

ومن غير الكتاب :

وقال أبو عبد الله بن محمد بن محبوب : السكوت من غير تغيير ما ادعى عليهم .

تمجبا ، بعمدى أو لثك في ما لهم .

وقال غيره : إن السكوت والدعوى بمحض منهم ، أو حيث تفاهم الحجة ، بقطع حجبتهم . ولا حجة لهم ، ولا لورثتهم بعد ذلك .

## باب الأحكام فى العروض

فيمى باع دابة لغيره ، على رجل ، فرغ صاحبها عليهما . وطلب من المشتري إحضارها ، ليقم عليها البيعة . فقال : بعتها إلى رجل غاب بها .  
فعن أبى عبد الله : إنه إذا أنكرها ، ما ادعاه المدعى ، فلا أرى عليه إحضارها . وطلب هذا دابته ، حيث وجدها ، إلا أن يقيم شاهدى عدل : أن الذى باعها هذا ، هى دابته فإن على البائع لها ، أن يحضرها حتى يقيم عليها صاحبها البيعة .

مسألة :

من الضياع :

وسألت فيمى ثبت له على رجل ثوب ، لا يعلم كم ذرعه ولا جنسه ، أو آنية ، أو غير آنية ، تور أو ققم ، أو طست . ولا بينة معه ، بقيمة معروفة ، فإنه لا يذهب ما يثبت له . وهو الوسط من ذلك النوع ، إلا أن يكون عند الثابت عليه ذلك الشيء بيعة ، تصف الثوب بسعته وجنسه . فذلك المتاع بقدره . وهو له .

مسألة :

قال أبو عبد الله - فى رجلين جاءا ، وفى أيديهما كيس فيه دراهم ، فادعاهما كل واحد منهما ، إن على كل واحد البيعة .

فإن أقاما جميعا ، قسمت بينهما نصفين ، بمد أن يحلف كل واحد منهما .

وإن أقام أحدهما ، أنها له ، حكم له بهادون الآخر ، بعد اليمين .

ومن لم يحلف منهما ، حكم له بالنصف ، ووقف النصف الآخر ، في يد ثمة .  
وقول آخر : أيهما نكل عن اليمين ، قطعت حجته ، وحكم بها للآخر .  
وإن أعجزا كلاما ، استحلف كل واحد منهما ، وقسمت بينهما .  
وإن كانت دابة ، بيعت ، ودفع إلى الحالف النصف . والله أعلم .



باب الحكم فى الشيء  
يدخل فى شيء آخر بغير رأيه

يوجد فى الدابتين ، إذا التقيا فى موضع ، لا يحيد عن بعضهما بعض . ولا بد  
من تلف أحدهما .

فقول : يتلف أقليما ثمنا .

وقول : يقوَّمان قيمة ، ثم يُخاير بينهما ، أيهما أتلف ، كان نصف الثمن على  
صاحب الحى . والنصف البلى يسقط عنه .

قال : وأحب أن يتلف الردىء منهما فى القيمة .

مسألة :

وإن كان ثورا أو شاة ، أدخل رأسه ، فى مثل جرة ، أو خرص ، فطلب  
صاحب الإناء إلى صاحب الدابة ، أن يخلصوا إناءهم ، فلم يقدرُوا على ذلك ،  
إلا أن يقطع رأس الدابة .

قلنا لهم : زيدوا على البهيمة والخرص والجرة بعشرة ، والبهيمة بثمانية ، والجرة  
بدرهمين . فن زاد أخذ .

قلنا له : إن شئت ، فاغرم له ثمن دابته . وإن شئت فاغرم بثمن جرتة .

مسألة :

فومنا فى دجاجة تساوى دينارا ، ابتلعت لؤلؤة تساوى دينارين لرجل .

قال : يبدأ بصاحب الأكثر ، يخير . يقال له : ادفع إلى صاحب الدجاجة قيمتها ديناراً ، وخذها إليك .

فإن قال : لا .

قيل لصاحب الدجاجة : ادفع لصاحب الأولة قيمتها دينارين . وشأنك بالدجاجة .

فإن قال : لا أفعل . بيعت الدجاجة ، على أن في جوفها لؤلؤة تساوي دينارين ، ثم يقسمان الثمن ، على قدر حصصهما ، من الثلاثين والثلاث . وإنما يبدأ بصاحب الأكثر .

• • •

## باب فى الحكم فيما استهلك فى غيره كالصبغ فى الثوب وما أشبهه

وإذا كان ثوب مصبوغ ، فى يد رجل ، وهو مصبوغ بمصفر . وشهد شاهدان : أن هذا المصفر الذى فى هذا الثوب ، لفلان صبغ به هذا . وهو لا يدرى من صبغ به . وجحد صاحب الثوب ، وادعى صاحب المصفر ، ما زاد المصفر فى ثوبه . فإن أبى صاحب الثوب ، أن يضمن ذلك المصفر ، إن صاحب الثوب هو الذى يرد على صاحب المصفر ، قيمة ما زاد المصفر فى ثوبه . وإن أبى صاحبه الثوب ، أن يضمن ذلك ، يبيع الثوب . فيقسم بينهما . يضرب لصاحب الثوب بقيمة الثوب ، ويضرب فيه لصاحب المصفر ، ما زاد المصفر ، فى قيمة الثوب .

### مسألة :

وقيل : إذا غلعت امرأة بثوب جارتها ، فصبغته . ثم استبان لها أن الثوب لجارتها ، فلمصاحبة الثوب الخيار . إن أرادت أن ترد عليها صبغها ، وتأخذ ثوبها . وإن أرادت أن ترد عليها الثوب ، وترد للصانفة ، على صاحبة الثوب ، ثوبا أو قيمة مثل ثوبها أبيض .

وقيل : إن كان الصبغ زاد فى الثوب ، فعلى صاحبة الثوب ، قيمة ما زاد الصبغ فى الثوب .

وإن كان الصبغ ، أنقص الثوب ، كان لصاحب الثوب الخيار . إن شاء

سلم الثوب إلى الصايغ ، وأخذ قيمة ثوبه أبيض ، أو ثوبا مثله . وإن شاء ، أخذ  
ثوبه بتقصانه .

مسألة :

ومن صب سمفاله ، في سويق رجل ، فصاحب السويق بالخيار - إن شاء -  
أخذ سويقه ، وأعطى ثمن السمن . وإن شاء - أخذ سويقا ، مثل سويقه ،  
أو ثمنه .

\*\*\*

## باب فى حكم الحاكم فيما كان فى غير بلده أو مالا يقدر عليه

ومن الأحكام : أن يدعى الرجل على الرجل مالا ، فى يده ، أو عبدا ، أو متاعا ، فى بلد ، غير بلد الحاكم ، وينسكّر المدعى عليه ذلك فإن كان مالا أصلا ، من نخل ، أو أرض ، أو دار ، أو شجر ، فأصح عليه البينة ، والبلد مما لا يجوز فيه حكمه . ولا يستطيع المدعى أن يأخذه من يده ، ولا من غيره ، فوجد الحاكم للمدعى عليه مالا ، أعطاه من ماله ، مثل ما صح عنده ، أنه أخذ من ماله .

وإن كان فى البلد الذى فيه المال ، حكام يعدلون ، بين الناس ، لم يأخذوا ماله ، ويدفعه إليه ، لأنه ليس يجوز حكمه فى البلاد ، وحكامها أولى بها ، إلا أن يصح عليه ، أنه اغتصبه إياه ، فإنه يأخذ له من ماله ، مثل ما اغتصب منه . وكذلك إن كان ساطانا ، اغتصب رجلا ماله من يده ، ثم صح عليه ذلك ، أخذ له من ماله ، إن وجد له مالا .

فإن وجد له مثله ، أعطاه قيمته . وإلا قيمة بلده ؛ لأنه إنما عليه ، أن يؤديه إليه ، فى موضعه وبلده الذى اغتصبه إياه فيه ، إلا أن يكون قدم به إلى مصر الحاكم ، ثم أنلفه ، فإنه يأخذ بقيمته فى مصره . والله أعلم .



## باب فى الحكم بتوقيف المال وفى إزالته

وإذا ادعى الخصم إلى خصمه، مالا فى يده، من أصل، أو عروض، أو حيوان.  
وأقام عليه شاهدة عدل: أنه له، احتج الحاكم على الذى هو فى يده. فإن لم تكن  
له فيه حجة، حكم له به. فإن احتج أن معه بينة، تهدم بينة الطالب، فهذا هو مكان  
الوقف. ويوقف ذلك المال فى يد ثقة، ويؤجل الذى كان فى يده، فى إحضار البينة،  
على ما احتج به. ولا يكون الوقف قبل هذا؛ لأن الوقف أول الحكم، إلا أنه  
إن كان شئ مما يفوت، أو تغيب معرفته. فلا أرى بأساً: أن يتقدم الحاكم إلى الذى  
فى يده، ألا يزيله، إذا أحضر المدعى البينة.

فإن كان أوقفه بمعرفة من عدلين، كان فى يد من هو فى يده، إلى أن يسأل  
عن عدالة الشهود.

مسألة:

أبو الحواري: إذا شهد واحد للطالب نقول: يوقف المال، إلى أن  
يحضر الثانى.

وقول: لا يكون الوقف إلا بشاهدين، فيحتاج المطالب بزوالهما.

قال غيره: وقيل: إذا شهد الشاهدان. وكان الحاكم فى السؤال عن تعديلهما  
وقف المال.

مسألة :

قال أبو الخوارى : إن توقيف المال حكم . فإذا رأى الحاكم توقيفه وقفه ، ولو لم يطلب ذلك أحد الخصمين .

مسألة :

الشيخ أبو محمد : وإن كان بيعة المدعى عدولا عند التقاضى ، وهم ممن لا يسأل عنهم . وكانوا من أوليائه ، لم يحز الحكم إلا بعد الحجة ، على المدعى عليه . ولم يحجز المال بعد صحة البيعة ، إلا أن يدعى المشهود عليه دعوى ، توجب تأخير الحكم .

مسألة :

الشيخ أبو محمد : وإن كانت المغازاة فى الحيوان ، والمدعى عليه معروف . وله وفاء ، ثبت المدعى فيه فى يده ، بقيمة . ويجزر عليه ، ألا يزيل المدعى فيه ، إلى منتهى الحكم . فإن أزاله ، كان عاصيا ، ولزمه الأدب . وإن كان غريبا ، دنع إلى ثثة . وأمر صاحب اليد ، بالإتفاق عليه ، والمؤنة . فإن وجب للمدعى ، دنع ما يحتاج إليه من المؤنة ، ويرجع عليه .

مسألة :

يجعل الحاكم المال ، فى يد ثثة . وعلى الذى فى يده القيام به ، من السقى وغيره . والذى يجعله الحاكم يكون مشرفا عليه ، بما حصل من غلته . وما أتلف . وقوله مقبول . وليس عليه أن يشهد ، إلا أن يكون الحاكم أمره بالإشهاد . ولا يلزمه القيام بالمال . وإنما يلزم من كان فى يده أولا . فإن صح للنسأى ، كان للأول عذاه على سفة للبلد .

وفي موضع - في دابة . فإن كانت على يد غير الخصمين . فالنفقة عليهم .  
وإن كانت في يد أحدهما ، فالنفقة عليه . فإذا قضى عليه ، رد عليها ما أنفق .

مسألة :

مال فيه مزاغة ، أراد أحد الخصمين بيعه ، قبل أن ينفصل فيه حكم . هل يمنع  
من بيعه ؟

قال : نعم .

وفي نسخة : أن ينفصل فيه حكم . فإنه يمنع عن بيعه ، إلا أن يكون في يد  
أحدهما ، فليس يمنع من بيعه .

مسألة :

وإذا باع المؤمن المتاع الذي ائتمنه الحاكم عليه ، وأنفقه . فإنه يلزمه الحبس  
والعقوبة ، بتمديه ومخالفته . وعليه قيمة ما أ تلف لربه ، ويأخذه به الحاكم .

مسألة :

وإذا قال المدعى : أبرز الدابة ، حتى أحضر عليها البينة ، فلم يفعل فباع الدابة ،  
فإنه لا شيء عليه ، فيما في يده ، إذا كان أخذه من وجه حق . ولا تازمه عقوبة .  
فإذا علم المدعى أنه له ، اتبعه حيث وجدته ، وأصح عليه . ويرجع المشتري على  
البائع بما أخذ منه . فإن باعها المدعى على أحد ، وهي في يد خصمه ، فالبيع باطل  
بإجماع .

مسألة :

وقول : إن رجلا اشترى بقرة ، فجاء قوم ادعواها . وقالوا : أخرجها لنا حتى نراها . فإن كانت لنا ، أحضرنا عليها البينة . فقال لبشير ذلك . فقال : اذهب بـع البقرة ، ولم يخرجوها لهم .

• • •

## باب في الحكم بالبينات

### واختلاف أوقاتها وأصنافها

وإذا كانت الأرض في يد رجل، فادعى رجل أنه اشتراها منه بألف درهم،  
ونقده الثمن. ولم توقت واحدة من البينتين  
قال بعضهم: كل واحد منهما بالخيار. فإن شاء أخذ نصفها، بنصف الثمن  
الذي سماه شهوده، ويرجع على البائع بنصفه.  
وإن اختار أحدهما البيع على ذلك، فهو جائز لهما.  
وإن اختار نقض البيع على ذلك، فهو جائز لهما.  
وإن اختار نقض البيع، فهو مردود.  
وإن اختار أحدهما البيع، واختار أحدهما الرد، فإن للذي اختار البيع نصفها  
بنصف الثمن. ولا تكون له كلها، إذا وقع الخيار من الحاكم.  
وقال بعضهم: إن وقت الشهود وقتاً. وكان أحد الوقتين قبل صاحبه،  
فإنها يقضى بها للأول، ويرجع الآخر بالثمن على البائع.

مسألة:

وإن وقتت إحدى البينتين وقتاً، ولم تعرف للآخر شيئاً، قضيت بها لصاحب  
الوقت.  
وإن لم توقت واحدة منهما وقتاً، وكانت في يد أحدهما، قد قبضها. فإن  
بعضهم قال: يقضى بها للذي هي في يده، ويرد البائع الثمن على الآخر.

وإن كان شهود الآخر، شهدت على غير وقت، لم ينتفع به، إلا أن يشهدوا :  
أن يبيعه كان قبل بيع هذا الآخر، فأفنى بها له، ولمرد الآخر بالثمن على البائع . وهو  
قول بعضهم .

مسألة :

فإن كانت في يد رجل، فأقام رجل البيعة: أنه اشتراها من فلان، وهو يملكها  
بشمن مسمى، ونقده الثمن . وأقام البيعة به، وادعى آخر أنه اشتراها من آخر،  
وهو يملكها بالثمن المسمى . فإن كانا لم يقرأ بقبض الثمن، رجع كل واحد منهما،  
على بيعه بنصف الثمن .

وإن كانا أقرأ بقبض، فهو كذلك، لأن القاضى قد قضى بنصفه بعيده .  
ولو وقت فيه الشهود وقتاً في الملك، وكان أحدهما قبل صاحبه، قضى به  
للأول، على قول بعض .

ولو وقت أحدهما، ولم يوقت الآخر، كان بينهما نصفين .  
ولو كان في يد أحدهما، قضى به للآخر؛ لأن بيعهما مختلف . ولا يشبه هذا  
البيع الواحد .

مسألة :

وإذا كانت الدار في يد رجل، فادعى آخر أنه اشتراها من فلان، بمائة درهم .  
وهو يومئذ يملكها ونقده الثمن . وادعى آخر أن فلانا الآخر، وهبها له، وقبضها  
منه . وهو يومئذ يملكها، فإنه يقضى بها بينهما نصفين .

ولو كان معهم من يدعى ميراثا من أبيه ، وأقام على ذلك بيعة وادعى آخر  
صدقة ، من آخر ، وأقام عليها بيعة ، وعلى القبض ، فإنه يقضى بها بينهم أرباعا .  
مسألة :

وإذا كانت الدابة في يد رجل ، فأقام آخر البيعة : أنها دابته ، اشتراها من  
فلان ، بثمن مسمى ، ونقده الثمن ، وقبض الدابة ، وأقام آخر بيعة : أن فلانا ذلك ،  
وهبها له ، وقبضها منه ، فإنه يقضى بها لصاحب الشراء . وكذلك الصدقة لو كانت  
مع المشتري ، قضى بها لصاحب الشراء .  
وكذلك الفحل والعمران ، إذا لم يكن في ذلك شراء ، أو ادعاء .

مسألة :

ولو ادعى رجل هبة ، وادعى آخر صدقة ، وأقاما بيعة على ذلك ، وعلى القبض ،  
يقضى بها بينهما نصفين . وهذا قول بعضهم .  
وكذلك الرهن في قول بعضهم : إن الشراء أولى من الرهن . والرهن أولى  
من الصدقة والهبة ، في قول بعضهم .

مسألة :

وكذلك الصدقة والنكاح والهبة ، أن النكاح أولى . وهو والشراء نصفان ،  
في قول بعضهم .  
وقال بعضهم : الشراء أولى من النكاح ، والمرأة القيمة .  
وإذا كانت الأرض في يد رجل ، فأقام آخر البيعة : أنه اشتراها من هذا

الذى هى فى يده ، بألف درهم ، ونقده الثمن . وأقام الذى هى فى يده البيعة ،  
أنه اشتراها ، من هذا الذى ادعاها بخمسمائة درهم ، ونقده الثمن .

قال بعضهم : أقضى بها للذى هى فى يده ، وأبطل دعوى الآخر .  
ولا أفضى له شيئا .

ولو وقتَ الشهود وقتاً ، ولو كان وقت للمدعى أولاً ، فإنى أقضى بها ،  
للذى هى فى يده . وهذا الآخر تقض البيع .

ولو كان الذى فى يده وقتَ شهوده الوقت الأول ، ووقتَ شهود المدعى  
الوقت الآخر ، فإنى أقضى بها للمدعى المشتري الآخر ، وأبطل الأول .

#### مسألة :

وإذا كانت الأمة فى يد رجل ، فأقام آخر البيعة : أنه اشتراها من الذى هى  
فى يده ، بألف درهم ، ونقده الثمن . فإن أقامت الجارية البيعة : أن مولاهما الذى  
هى فى يده أعققها ، ولم توقت واحدة من البيعتين . فقول : هى حرة ، وبطل  
الشراء . ويرجع المشتري على البائع بألف درهم .

ولو وقتت البيعتان وقتاً . وكان وقت العتق أولاً ، أمضيت العتق ، وأبطلت  
الشراء .

ولو كان وقت الشراء ، أولاً ، أمضيت الشراء ، وأبطلت العتق .

ولو وقتت بيعة للشراء ، ولم توقت بيعة العتق ، أبطلت الشراء ، وأمضيت  
العتق ، فيرد البائع على المشتري بألف .



ولو وقعت البيعات وقتها ، وكانت بيعة العتق أولا ، أنفذت العتق ، وأبطلت  
الشراء .

ولو كان وقت الشراء أولا ، أمضيت الشراء ، وأبطلت العتق .

ولو وقعت بيعة الشراء ، ولم توفت بيعة العتق ، أبطلت الشراء ، وأمضيت العتق  
والقديبر ، في جميع ذلك ، مثل العتق .

وإذا كان المشتري قد قبض ، فالشراء أولى من العتق ومن القديبر ، إلا أن  
تقوم بيعة أن العتق أولا ، ويوقعون وقتا ، يعرف أنه أول ، على قول بعض .  
قال غيره :

العتق أولى ، ما لم يصح الفاريخ أن الشراء قبله ، والقديبر مثله .

مسألة :

ولو أقام رجل البيعة على عبد في يد آخر ، أنه اشتراه منه . ولم تقيم بيعة على  
قبض ، فأقام الغلام بيعة على العتق ، قضيت بالعتق ، وأبطلت الشراء .  
وكذلك العتاق على مال . والعتاق على غير مال . والقديبر في ذلك كله سواء ،  
أجيز العتق في ذلك كله ، وأبطل الشراء والصدقة والهبة والنحل .

ولو كان المشتري قد قبض ، وعليه أيضا قبض . وهى في يده ، يرم قبض .  
وهم يومئذ يختصمون ، أجزت الشراء والصدقة . وأبطلت العتق .

وكذلك الهبة . إلا أن تقوم بيعة أن العتق أول .

مسألة :

وإذا ادعى رجل أنه اشترى هذه الأمة من رجل ، بألف درهم وأنقذه الثمن ،

وأنه أعتقها . وأقام على ذلك بيعة . والأمة في يد فلان . وأقام الآخر بيعة : أنه اشتراها من فلان ذلك ، بألف درهم ، ونقده الثمن . فإن صاحب العتق أولى . ويرد البائع على الآخر .

قال غيره : إذا صح للعتق والشراء بالبيعة . ولم يصح أن الشراء قبل العتق ، أعجبني أن يكون العتق أولى ، ما لم يصح أن الشراء قبل العتق ، قبض أو لم يقبض . كذلك ما كان من جميع الهبة وغيرها .

وكذلك العتق على مال . والتدبير ؛ لأن العتق هاهنا بمنزلة القبض . ألا ترى أنها لو كانت في يد أحد ، لجعلتها أولى من البيع .

قال غيره :

بيعة العتق أولى ، ما لم يصح البيع ، قبل ذلك للعتق .

مسألة :

ولو كان عهد في يد رجل ، فأقام الآخر البيعة ، أنه تصدق به عليه وقبضه . وأقام الآخر البيعة : أنه وهبه له وقبضه . فإن وقتوا وقتا ، قضيت به للأول . وإن لم يوقتوا وقتا ، فبينهما نصفين .

فإن وقتت إحداهما فهي أولى . ولو كان في يد أحدهما ، قضيت به للذي هو في يده ، إلا أن يقيم الآخر البيعة : أنه أول .

وكذلك كل شيء لا يفتسم . فأما للدار والأرض ، وكل شيء يفتسم ، فلما أفضى به للأول ، إن عرف ، وإن لم تعرف ، ولم توقت ، أبطلت ذلك كله ، ولم أفض لواحد منهما بشيء .

قال غيره :

إذا صح القبض في ذلك ، ولم يصح الوقت ، فالقبض ينبت العملية والفعل ،  
إذا ثبت لهما جميعا ، في الحكم : ولم يعرف أيهما أولى به ، أعجبنى أن يكون  
بينهما نصفين ، ولم يبطل ذلك ، فاليد في مثل هذا أولى من الوقت ، ما لم يصح  
الوقت ببيضة .

قيل : اليد أولى بذلك ، في ذلك الشيء .



## باب في الحكم بالبينات واختلاف أوقاتها وأصنافها

من ذلك أخوان ، أقام أحدهما شاهدين : أن أباه كان يأكل هذا المال ،  
إلى أن هلك ، وأقام الآخر شاهدين : أن أباه أقر له بهذه المال ، وقبضه منه .  
وتكافأت البيعة . فقال : المال للمقر له به .

ومن أقام بيعة على أسود : أنه عبده ، وأحضر الأسود بيعة ، أن زيدا  
أعتقه .

قال : عندي أنه عبد بحاله ؛ لأن زيدا لا يعتق عبيد الفاس ، إلا بحجة .  
فإن أحضر بيعة أنه حر ، فبيعته أولى . فإن أحضر بيعة : أن زيدا أعتقه  
عن ملكه ، أو كان له ، فأعتقه ، أو بمعنى يوجب ملكه ورقه لزيد ، فبيعته أولى  
من بيعة المدعى . والله أعلم .  
مسألة :

عن أبي معاوية - فيمن أقر أن هذا العبد لفلان ، ثم أقام البيعة ، أنه اشتراه  
منه بألف درهم ، ولم يوفقوا . وفلان يقول : إن العبد له ، ويحجد البيع . فما أقول  
إلا أن العبد له ، ويحجد البيع . فما أقول إلا أن العبد لفلان ، بإقرار هذا .  
ولا ينتفع هذا بالبيعة ، إلا أن يشهدوا بالشراء ، بعد إقرار المقر .  
وإن قال : هذا العبد لفلان ، بعه لى بكذا وكذا ، وأقام البيعة على ذلك ، فإنه  
له ، إذا كان الكلام متصلا .

## باب في الحكم بين الخصمين فيما ليس في أيديهما لها أو لغيرهما

أبو قحطان : وإذا تنازع رجلان في أرض ، ليست في يد أحد ، يدعيها كل واحد منهما ، أو ادعى أحدهما فيها حصة . فإن الحاكم يسأل كل واحد منهما البيعة على دعواه . فإن أحضر البيعة على دعواه ، جعلها الحاكم لها . وكان لصاحب الحصة بقدر حصته .

فإن طلبا إيمان بعضهما البعض ، استخلفهما الحاكم ، كل واحد منهما ما يعلم الآخر ، فيما يدعى ، من هذه الأرض حقا .  
وإن نكل أحدهما عن اليمين ، حكم بهما للذي حلف عليها ، ويصرف عنه الآخر .

وإن نسكلا جميعا ، فها بمنزلة الحالفين .

وإن أعجز أحدهما البيعة ، وطلب يمين القدي أقيم البيعة ، استخلف له .  
وإن أعجزا جميعا البيعة ، وطلب كل واحد منهما يمين صاحبه ، فأنهما يصحلفان جميعا .

فإن حلفا جميعا ، صرف كل واحد منهما عن صاحبه ، ولم يحكم لأحدهما بشيء .  
وكذلك إن نسكلا جميعا ، صرف كل واحد منهما عن التمدى على صاحبه ، ولم يحكم لها بشيء .

وإن حلف أحدهما ، ونسكل الآخر عن اليمين ، صرف الفاكل عن معارضة الحالف ، ولم يحكم للحالف بشئ . وإنما رأيت عليهما الأيمان ؛ لأنه لو أن رجلاً قصد إلى أرض ، يريد أن يحرقها ، وحال الآخر بيّفه وبين الحرائة ، وتنازعا إلى الحاكم ، سألهما البيّنات على ما وصفت لك .

فإن أعجزاها جميعاً ، وطلب أحدهما أن يحلف ، أو يحلف صاحبه ، استخلفهما الحاكم .

فإن حلف أحدهما ، ونسكل الآخر . ثم قصد الحالف إلى حرّائها ، وأراد الفاكل منعه ، إن أراد أن يحرقها ، من موضع آخر ، بعد نكوله عن اليمين ، لم يقرب إلى ذلك ، وصرف عن الحالف . ولا يحكم للحالف بشئ ؛ لأن الحاكم لا يحكم في هذا إلا ببيّنة .

وإن كان أحدهما يدعيها ، ويريد أن يحرقها ، فأراد الآخر منعه ، من غير أن يدعيها ، أو يدعي فيها شيئاً لنفسه ، أو لغيره ، فإنه يصرف عنه ، ولا يقرب إلى ما يدعي فيه شيئاً . وليس بينهما أيمان ، ولا خصومة .

#### مسألة :

وإن ادعاهما لغيره لغائب ، أو يتيم . وزعم أنه محتسب له ، وأحضر بيّنة ، بوكالة من الغائب ، أو اليقيم ، فإنه يحكم له بالبيّنة . وليس بينهما أيمان ، إلا أن يكون الغائب وكله ، وجعل له أن يستحلف ، فله ذلك .

فإن أحضر المدعى البيّنة لنفسه ، أنها له ، وأراد المحتسب ، أو الوكيل يمينه ، بعد البيّنة ، استخلفه له .

مسألة :

وإن ادعى كل واحد منهما ، أن الأرض أرضه ، وفي يده ، فإن الحاكم يسألها البينات ، على دعواهما . فإن أحضراها جميعا ، حكم بينهما بإثباتها . في أيديهما جميعا .

فإن حلفا أو نسكلا ، فمؤسواء بينهما ، في أيديهما .

فإن حلف أحدهما ، ونسكل الآخر ، أثبتنا الحاكم في يد الحالف ، وصرف الفاكل عنه .

وإن طلبا الأيمان على اليد ، استعطف كل واحد منهما ، أنها في يده ، دون هذا . ولا هي في يد الآخر .

فإن حلفا جميعا ، صرف كل واحد منهما عن صاحبه .

وإن نسكلا ، صرفهما عن التعمد على بعضهما البعض .

وإن حلف أحدهما ، ونسكل الآخر ، صرف الفاكل عن الحالف . ولا يثبت على الحالف شيء .

الحجة : قوله — عليه السلام — : من لم يحلف على حقه ، فلا حق له .

وإن طلبا الأيمان ، على أنه لا حق للآخر فيها ، استعطفهما الحاكم ، واستعطف كل واحد منهما لنفسه ، ما يعلم أن نفسه في هذه الأرض حقا ، مما يدعى منها .

وإن طلب أحدهما الأيمان على الأصل ، وطلب الآخر اليمين على اليد ،  
استحلف على الأصل ، ولم ينظر في طلب اليمين على اليد .  
فإن أبا طالب اليد ، أن يخاف ، أو يستحلف صاحبه ، استحلفه على  
الأصل ، وصرف صاحب اليد عن صاحب الأصل ، ولم يحكم لصاحب اليد .

\* \* \*



## باب فى البيئتين إذا اختلف الخصمان يتسكانان أو يحتملان

رجلان ادعى كل واحد منهما دارا ، أو أرضا ، فى يد رجل آخر ، فأقام كل واحد منهما البيعة : أنه اشتراها منه بكذا وكذا ، فإنه ينبغي أن يقضى بها لصاحب الوقت . والشراء الأول منهما .

وإن وقت إحدى البيعتين ، ولم توقت الأخرى ، فإنه ينبغي له أن يقضى بها لصاحب الوقت والبيعة التى وقتت ؛ لأنها أثبت .

وإن لم توقت إحدى البيعتين وقتا ، فعلى بينهما ، إذا استوت البيعة ، ولم تكن فى يد أحدهما

مسألة :

فإن ادعى كل واحد منهما على الآخر ، أنه باع له أرضا ، وهى فى يد أحدهما ، فإنه يحكم به للذى ليست فى يده الأرض ؛ لأنه هو المدعى . فبيعته مقبولة ، والقضاء له واجب .

وقال بعض : يقضى بها للذى هى فى يده ، والأول أحب .

وإن لم توقت البيعة ، وشهدت بيعة كل واحد منهما ، أنها له ، باعها له الآخر . فقال من قال : بينهما نصفان . وكذلك رأينا .

قال أبو المؤثر : إذا استوت بينهما ، فعلى للذى فى يده ، مع يمينه ، وثبت له الشراء ، دون الآخر .

مسألة :

فإن ادعى رجل داراً ، في يد رجلين : أحدهما ياعها له ، والآخر سلعها إليه ،  
وأقام البيعة على ذلك . ولا يعرف الشهود أيهما الذي باع ، ولا الذي سلم . فإن  
شهادتهما ليست بشيء ، ولا المدعى شيء .

مسألة :

رجلان يدعيان أرضاً ، في يد رجل ، فأقام أحدهما البيعة ، أنه اشتراها بألف  
درهم ، وقبضها . وأقام الآخر البيعة : أنه ارهنها بألف درهم ، وقبضها ، فإنه يقضى  
أن يقضى بها للأول منهما . فإن لم يعلم أيهما الأول ، فإنه يقضى بهما المشتري ،  
ويبطل الرهن . وهو أحب إلينا .

مسألة :

وإذا أقام كل واحد منهما البيعة : أنه ارهنها بألف درهم ، ولم توقت البيعة ،  
فإنه يكون بينهما ، لكل واحد منهما نصفها ، رهن بحقه .

مسألة :

وإن أقام رجل البيعة على دار ، أو أرض ، أنها كانت لجده ، وأنه مات ،  
وتركها ميراثاً لأبيه وعمه . ثم مات أبوه ، وترك حصته منها ميراثاً له ، لا يملكون  
له وارثاً غيره ، وأقام عمه البيعة ، أن أخاه والد هذا ، مات قبل أبيه . وورث أبوه  
من السدس ثم مات أبوه ، وورثه هو .

فتقول : يمضى شهود الأول ، ويبطل شهادة شهود الآخر .

وقول : يبطل كله ؛ لأن إحداهما كاذبة .

وقول : يعطى ابن الأخ الذى شهد له بالنصف - الربع ، ويعطى العم الذى شهد له بالكل - ثلاثة أرباع . ويعطى العم سدس مال أخيه ، الذى أنكره ابن أخيه ، من صلب مال أخيه . ولا يورثه مما ورث أخوه من أبيه .

قال أبو المؤثر : للعم ثلث مال أخيه ؛ لأنه صححت له البيعة ، ولابن الأخ ثلث الدار ؛ لأن البيعة شهدت للعم بالكل ، وشهدت للآخر بالنصف . فقسمها بينهم من ثلاثة : للعم سهمان ، ولابن الأخ سهم .

قال أبو الحواري : هذان يورثان من بعضهما البعض ، مثل الفرقى . مات الجد ، وقد قسم ماله بين ابنيه ، فمات الابن ، فأعطيت أباه السدس من ماله ، فيكون لابن الابن نصف مال جده ، ويكون للعم نصف مال أبيه ، وسدس أبيه ، من مال ولده ، من صلب مال ولده .

مسألة :

فإن ارتفع رجلان حران ، وعبد تاجر لأحدهما ، وعليه دين . وفى أيديهما جميعا أرض ، أو دار ، يدعيها كل واحد منهما ، جعلت بينهما أثلاثا . وإن لم يكن على العبد دين ، جعلت بين الحرين نصفين .

قال أبو المؤثر : هذا إن كان دين العبد ، يحيط بثلث الدار . وإن كان أقل من ذلك ، كان ما بقى من ثلث الدار ، بعد دين العبد ، بين الحرين نصفين .

## باب فى حكم الدعوى

على من فى يده شىء لغيره

وإذا ارتفع رجلان ، فادعى أحدهما دارا أو أرضا فى يد الآخر ، أنها لفلان ، أنه هو اشتراها معه . فإن أقام البيعة الذى فى يده الدار ، أن فلانا ذلك الرجل ، أو غيره ، أسكنه هذه الدار ، ووكله فى حفظها ، أو رهنها فى يده ، أو أجَّرهُ إلّاها ، فلا خصومة بيته وبين المدعى فيها .  
فإن لم تقم بيعة على ذلك . وقال : إن هذه الدار ليست لى . والدار فى يده ، فهو خصم فى جميع ذلك .

مسألة :

وإن أقام المدعى البيعة : أن صاحب هذه الدار ووكله فى قبضها ، أو باعها له ، فإن الحاكم يدفعها إليه بالوكالة . ولا يحكم له بالشراء ، حتى يحضر الخصم .

مسألة :

فى القاضى ، إذا تهم مدعى الوكالة والوديعة والعارية ، وظن أنه يريد أن يدفع الخصومة عن نفسه . هل له أن لا يقبل منه البيعة على ذلك ، ويجعلهم خصما ؟ قال بعضهم : إذا كان الشهود يشهدون بالوكالة والوديعة والعارية ، من رجل مسمى ، أو معروف ، لم يكن بين المدعى وبين من فى يده خصومة ، حتى يحضر الذى ووكله ، أو استوفده ، أو أعاره ؛ لأنه قد أحال على خصم معروف .  
فلى للمدعى أن يطلب خصمه .

فإن قال الشهود : نعرف وجهه إن رأيناه . ولا نعرف اسمه ولا نسيبه ،  
لم يطفئت إلى ذلك . وكان الذى فى يده الشئ خصما .

قال غيره :

قد قيل : إذا ادعى عليه ما هو فى يده ، فلا خصومة عليه . والخصومة على  
المقر له ، إن كان حاضرا . وإن كان غائبا ، أقام الحاكم للمائب وكيلها بخاصم .  
وقول : إنه خصم على كل حال ، مزيل ما فى يده بالإقرار ، فيحذف لقد أقر  
له . ولا نعلم لهذا فيه حقا .

مسألة :

وإذا كانت دار فى يد رجل ، وادعى رجل أنها له ، وأنه أجره إياها ،  
وادعى آخر أنها له ، وأنه أودعه إياها . فكل واحد منهما مدع . وعلى كل واحد  
منهما البينة . فإن أقام كل واحد منهما البينة ، على ما ذكرناه ، فإنه يقضى بها بينهما :  
نصفين .

وإذا كانت فى يد رجل دار ، ادعى رجل ، أنه غصبه إياها ، وأقام على  
ذلك بينة ، وادعى آخر ، أنه أقر بها ، وأنها ودبمة له ، فأقام بينة ، فإنه يقضى  
بها لصاحب النصب . ولا يقضى بها لصاحب الإقرار له بشئ . ولا يجوز الإقرار  
فيما غصب هذا . وصاحب النصب هو المدعى ، وعليه البينة .

## باب الحكم في دعوى اليد واختلاف صحتها

وإذا ادعى رجلان عبدا أو مالا ، وليس هو في يد أحدهما ، فإن الحاكم لا يحكم لهما ، ولا لواحد منهما به ، ولا بشيء منه ، ويدعوهما بالبيئة .

وإن أقام أحدهما البيئة ، حكم له بذلك .

وإن طلب الآخر يمينه ، فعليه له اليمين .

وإن أقاما جميعا البيئة ، حكم به لهما ، وأوجب لهما الشركة فيه ، واستحلفهم لبعضهم بعضا ، يحلف كل واحد منهما ، لا يعلم للآخر ، فيما يدعى من هذه الأرض حقا .

وإن تكلم أحدهما عن اليمين ، حكم بها للذى حلف عليها ، ويصرف عنه الآخر .

وإن نسكلا جميعا ، فهما بمنزلة الحالفين .

وإن طلبا - لما أعجزا البيئة - يمين بعضهما بعضا ، استحلفا . فإن حلفا ، صرف كل واحد منهما عن صاحبه .

مسألة :

وإذا تداعيا دارا ، وذكر كل واحد منهما ، أنها في يده . فكل واحد مدّع ، وعليه البيئة .

فإن أقام كل واحد منهما البيعة ، أسها في يده ، جعل في يد كل واحد منهما نصفها . فإن أقام أحدهما ، قضيت له بها .

وإن لم تقم لهما بيعة ، وطالب كل واحد منهما يمين صاحبه ، ما هي في يده ، فعلى كل واحد منهما أن يحلف ما هي في يده .

وإن حلفا ، لم يجعلها القاضى في يد واحد منهما ، وأيهما نكل عن اليمين ، لم يجعلها في يده ، ونهاه أن يتعرض الآخر فيها .

وإذا وجدها القاضى في يد غيره ، لم ينزعها من يده للذى أنفذ بين هذين .

مسألة :

وإذا كان العبد في يد رجل ، فادعاه آخر ، وأقام البيعة : أنه كان في يده أمس ، فإنه لا يقبل منه البيعة ، على هذا ؛ لأنه قد يكون في يده ما ليس له .

وقال غيره :

وقول : إن صاحب يد أمس ، أولى من صاحب يد اليوم .

وقيل : صاحب اليوم أولى من صاحب أمس . ولو أقام البيعة : أن هذا العبد أخذ هذا من هذا ، أو انتزع العبد منه ، واغتصبه منه ، أو غلبه على العبد ، فأخذه منه ، أو شهدوا أنه أبق من هذا ، فأخذه هذا ، أو شهدوا أنه أرسله في حاجة ، فاعترضه هذا من الطريق ، فذهب به ، فإن هذه شهادة ثابتة ، تقبل منه ، ويقضى له بالعبد . وإن لم تسكن له بيعة ، فعلى الذى في يده العبد اليمين .

## باب فى أحكام الدعاوى فى الإجازات

وإذا ادعى رجل على رجل، أنه أجره داره بعشرة دراهم، وأقر صاحب الدار، أنه أجره بيتا منها معلوما بخمسة دراهم، فكل واحد منهما مدع، قبل صاحبه . وعلى كل واحد منهما البيينة فيما يدعى .

وإن أقاما البيينة جميعا، جملت الدار كلها إجازة بخمسة عشر درهما، أخذ كل واحد منهما على دعواه، أخذ بيينة صاحب الدار على دعواه، فضل الأجرة، وبيينة المستأجر على دعواه، فضل السكن .

### مسألة :

وإذا ادعى أنه استأجرها شهرا بدرهم، وادعى صاحب الدار أنه استأجرها خمسة عشر يوما بدرهمين . فكل واحد منهما مدع . وعلى كل واحد منهما البيينة، فيما يدعى من الفضل .

فإن لم تقم لهما بيينة، حلف كل واحد منهما، على دعوى صاحبه .

فإن حلفا جميعا، انتقصت الإجازة . وأيهما نكل لزمه دعوى صاحبه .

فإن ادعى أنه استأجر منه هذه الدابة . بخمسة دراهم إلى بغداد . وقال صاحبها : أجرتها إلى قصر بنى هبيرة ، بعشرة دراهم . فكل واحد منهما مدع ، وعلى كل واحد منهما البيينة .



وإن أقاما جميعا البيعة ، جعلتها إلى بغداد بعشرة دراهم ، أخذ بيعة كل واحد منهما ، على دعوى صاحبه .

فإن لم تقم لهما بيعة ، حلف كل واحد منهما ، على دعوى صاحبه .

فإن حلفا جميعا ، انتقضت الأجرة .

وإن كان قد سار على الدابة إلى بغداد ، ولم تقم لهما بيعة ، وحلف المستأجر على دعوى صاحبه . فإن على المستأجر خمسة دراهم .

وإن كان قد سار عليها بمض الطريق ، جعلت له بحساب خمسة دراهم إلى بغداد .

مسألة :

إذا ادعى رجل دابة ، في يد غيره ، أنه استأجرها منه فأنكر ، فالمدعى في هذا هو المستأجر . وعليه البيعة .

فإن لم تكن له بيعة ، فعلى المفسكر اليمين .

فإن كان صاحب العبد ، ادعى الإجارة ، وجحد المستأجر ، فإن صاحب العبد ها هنا هو المدعى ، وعليه البيعة .

وإن لم تكن له بيعة ، فعلى المستأجر اليمين . فإذا نكل عن اليمين ، لزمه دعوى صاحبه .

مسألة :

فيمن أجر أجيأ ، يعمل شيئا ممرقا ، فادعى أنه قد همل ، فأنكر الآخر

فإذا تقررنا بالسكراء ، وكان العمل مثل كتّاب يبلغ ، أو أمر غامر غائب ، فالقول قول الأجير ، أنه قد فعل ، وله السكراء .

وإن كان من الأهمال الحاضرة ، مثل البناء ونحوه ، وقف عليه ، حتى يعلم أنه قد عمله . ثم له حقه . واليمين في هذا : أن يحلف الأجير : أن له على هذا كذا من هذا الذي يدعيه .

\* \* \*

## باب في الحكم بالبيئة على التاريخ

وإذا أقام رجل البيعة على العبد : أنه عبده منذ سنة ، وأقام الذي هو في يده البيعة ، أنه له منذ سنتين .

قال بعضهم : هو للذي في يده .

وبعضهم يقول : هو للمدعى . ولا أقبل من الذي هو في يده البيعة . ثم ارجع إلى القول الأول للعبد ، الذي هو في يده ، في قول أصحابنا .

وإذا كان في يد رجل ، وأقام رجل البيعة : أنه له منذ سنة ، وأقام الآخر البيعة : أنه له منذ سنتين ، فإنه يقضى بها لصاحب السنتين ، في قول بعضهم .

وقول : بينهما نصفان .

وإذا كانت الدابة في يد رجل ، فأقام رجل البيعة : أنها له منذ عشر سنين . ففطر الحاكم في سنّها . فإذا هي بنت سنتين ، فلا تقبل بيعة على ما ادعاه .

وإذا كانت الدابة ، في يد رجل ، فادعاه رجل ، وأقام البيعة : أنها له منذ سنة . وأقام رجل بيعة : أنه اشتراها من رجل آخر ، وهو يومئذ يملكها ، فقد سنتين ، فإنه يقضى بها لصاحب الشراء ؛ لأنه أولى بها .

مسألة :

وإذا كانت في يد رجل ، فأقام آخر عليها البيعة : أنها له ، منذ سنة . وأقام الذي هو في يده البيعة : أنها له ، ولم يوقت وقتا ، وشهدوا بها ، فإنه يقضى بها للمدعى .

وكذلك لو وقت شهود الذى فى يده ، منذ سنة ، أو أقل ، أو أكثر .  
وكذلك لو قال : هى له من ميراث ، أو شراء ، أو بوجه من وجوه الملك ،  
فإن المدعى أحق بها .

مسألة :

ولو أقام المدعى للبيئة : أنها له ، ولم يوقت وقتا ، وشهد الشهود لاذى فى يده :  
أنها له منذ سنة ، فإنى أقضى بها للمدعى ؛ لأن شهود المؤخر لم يوقتوا .  
وإذا أقاما جميعا البيئة ، فالذى فى يده أولى بها ، فى قول أصحابنا .

مسألة :

والبيئةان على العطية لزوج ، أو ولد ، إذا لم يعلم الأول منهما ، فهى بينهما ،  
وعلى الزوج . ولا يقبل قولهما اليوم ، لأنه لا إحراز عليهما . ولو كان على  
أحدهما إحراز لسكان للآخر ، حتى يصبح الإحراز .

مسألة :

وإذا كان فى يده شيء ، فادعاه آخر ، وأقام البيئة : أنه له منذ سنة ، أو سنتين .  
وشك الشهود فى ذلك ، وأقام الذى فى يده بيئة : أنه له منذ سنتين ، فلا يقضى  
بده المدعى . ولكن يقضى به للذى هو فى يده ؛ لأن شهوده قد وقتوا وقتا ،  
وشهدوا أنه كان له ، منذ عام أول . وشكت بيئة المدعى فى الوقت . ولو وقت شهود  
المدعى بيئة بعد سنة . وقالت شهود الذى هو فى يده ، سنة أو سنتين ، قضيت به  
للمدعى .

مسألة :

فإذا كانت أرض بين رجلين ، وأقام أحدهما البيعة : أنها كانت له ، مذهب سنة .  
وأقام الآخر البيعة : أنها له ، مذهب سنتين ، فإنه يقضى بها لصاحب السنتين .  
فإن أقام أحدهما البيعة : أن ثلثها له ، مذهب سنة ، وأقام الآخر البيعة : أن ثلثها  
له مذهب سنتين ، فإنه يقضى بالثلثين ، لصاحب السنتين . وأترك في يد صاحب السنة  
الثلث .

مسألة :

وإذا كانت الأمة في يد رجل ، فادعاه رجلان . فأقام أحدهما البيعة : أنها  
أمة ، مذهب سنة ، وأنه أعتقها عن دين مذهب سنة . وأقام الآخر البيعة : أنها أمة ،  
مذهب سنة . وأنه أعتقها عن دين مذهب سنة ، فإنه يقضى بها لصاحب الأول ، في قول  
بعضهم .

وقول بعضهم : الأول . وهي حرة . والبيعة ينفقه

قال غيره :

إن كان أراد أن الأول ادعاه ، أنها له ، مذهب سنتين . وأنه أعتقها  
مذهب سنتين ، وادعاه الآخر ، أنها له ، مذهب سنة ، وأنه أعتقها مذهب سنة ، فيمجموع  
يثبت عليها ، مذهب سنتين من الأول . وبطل دعوى الآخر وبينه ؛ لأنه قد صح  
اعتقها . فلا يرجع رقا ، بعد صحة العتق والوقت .

• • •

## باب في أحكام ما يصح بالبينات واختلافها في الأصل والوقت

أبو صفرة : وإذا كانت الدابة في يد رجل ، فادعاهما رجلان ، فأقام كل واحد منهما البينة : أنها دابته ، وأنه أنتجها عنده ، فإن بعضهم قال : يقضى بها بينهما نصفين .

وإن وقتت إحداها وقتاً ، ووقتت بيعة الآخر وقتاً ، فإني أنظر إلى سنوات الدابة . فإن كانت كلي أحد الوقتين ، قضيت بها لصاحبه . وإن كانت على غير الوقتين ، أو كانت مشكلة ، فإني أقضى بها بينهما نصفين .

وكذلك الولادة والنتج . وكل واحد منهما ، مثل الولادة .  
مسألة :

فإن أقام الذي هو في يده البينة : أنه أنتج هذا ، وهو له ، أو نتجت هذه الدابة عنده ، أو هي له ، قضيت بها للذي هي في يده ، على المدعى . وهو قول بعضهم .

مسألة :

وإن وقتت بيعة الذي هي يده وقتاً ، ووقتت بيعة المدعى وقتاً آخر . وكانت سن الدابة ، على وقت بيعة المدعى ، فإني أقضى بها للمدعى . وإن كانت على وقت الذي هي في يده ، قضيت بها له . وإن كانت مشكلة ، قضيت بها للذي هي في يده .

مسألة :

وإذا كان ثوب الخبز ، في يد رجل ، فادعى رجل أنه ثوبه نهبه ، وأقام على ذلك بيعة ، وأقام الذي هو في يده البيعة ، على مثل ذلك ، فإنه ينظر في مثل ذلك . فإن كان مما ينسج مرتين ، قضى به للمدعى .

وإن كان ممالا ينسج إلا مرة واحدة ، قضى به للذي هو في يده .  
وإن كان مشكلا ، لا يستبين أمرين ينسج أو مرة ، فإنه يقضى به للمدعى ، حتى يعلم أنه مما لا ينسج مرتين . وهو قول بعضهم .

مسألة :

وإذا كان نصل سيف في يد رجل ، فأقام آخر البيعة : أنه سيفه ضربه ، وأقام الذي في يده البيعة ، على مثل ذلك ، فإنه ينظر في ذلك . ويسأل أهل العلم به .

من الضياع :

قلت : فإن كان يضرب مثله مرتين ، فإنه يقضى به للمدعى .  
وإن كان لا يضرب إلا مرة واحدة ، فإنه يقضى به للذي هو في يده .

مسألة :

وإن كان غزل في يد امرأة ، فأقامت أخرى البيعة : أنه غزلها غزله ، وأقامت التي هو في يدها البيعة على مثل ذلك ، فإنه يقضى بها للذي هو في يدها .  
وإذا كان الحلي في يد امرأة ، فأقامت أخرى البيعة : أنه حليها صاغته ، وأقامت

التي هو في يدها البيضة ، على مثل ذلك ، فإنه يقضى به للمدعية ، على الذى هو فى يدها ؛ لأن هذا لا يصاغ إلا مرة .

مسألة :

وإذا كانت الدار فى يد رجل ، فأقام الرجل البيضة : أنها دار جده ، اختطها ، ثم تعلق الميراث ، حتى انتهت إليه . وأقام الذى هو فى يده البيضة ، على مثل ذلك ؛ فإنه يقضى بها للمدعى ، على الذى هو فى يده ؛ لأن الخطاة قد تكون غير مرة .

مسألة :

وإذا كان الصوف فى يد رجل ، فأقام آخر البيضة : أنه صوفه جزءه من غنمه ، وأقام الذى هو فى يده البيضة ، على مثل ذلك ، تضى به للذى هو فى يده ؛ لأن الجز لا يكون إلا مرة واحدة .

وكذلك المزرع والجز والشعر .

مسألة :

وكذلك الجز ، يكون فى يد رجل ، فأقام البيضة : أنه جزءه من جلوده ، وأقام الذى هو فى يده البيضة ، على مثل ذلك ، فإنه يقضى به للذى هو فى يده .

مسألة :

وإذا كانت الفحل والأرض ، فى يد رجل ، فأقام الآخر البيضة : أنه نخله وأرضه ، وأنه غرس هذا الفحل فيها ، وأقام الذى هو فى يده البيضة على مثل ذلك ، فإنه يقضى بها للمدعى ؛ لأن الفحل تفرس غير مرة .

وكذلك السكرم والشجر .



مسألة :

قيل يقضى به للذى فى يده ، لايسد واستقواء البيئات . والأول قول بعض .  
والله أعلم .

مسألة :

وإذا كانت الحنطة فى يد رجل ، فأقام الآخر البينة : أنها حنطة زرعها  
فى أرضه ، وأقام الذى هو فى يده البينة ، على مثل ذلك ، فإنه يقضى بها للمدعى ؛  
لأن الزرع قد يكون غير مرة .  
قال غيره : أحب أن يقضى بها للذى هى فى يده .

مسألة :

وإذا كانت أرض فيها زرع ، فأقام رجل البينة : أن الأرض والزرع له ، وأن  
زرعه فيها ، وأقام الذى هو فى يده البينة ، على مثل ذلك ، قضى بها للمدعى ، من  
قبل أنه أقام البينة على الأرض ، والأرض لا تنتج .

مسألة :

وكذلك قطن أو كتمان ، فى يد رجل ، أقام آخر البينة ، وادعى أنه زرع ،  
فى أرض له فى يديه ، وخرج منها ذلك ، وأقام الذى فى يده البينة : أنه له ، وأنه  
زرعه ، فى أرض له أخرى ، فى يده ، وأنه خرج منها ذلك ، فإنه يقضى بها للمدعى ؛  
لأنه يزرع غير مرة . والحنطة والشعير والحبوب . وكل ما يزرع ، مما يكال ، أو يوزن .  
فهو على مثل ذلك . ويقضى بها للمدعى ؛ لأنه كل ما يزرع ، أو قد يزرع الرجل

في أرضه ، وهو لا يشبه الصوف والمزعر ؛ لأن هذا مما يخرج منه ، كان  
لصاحب الغنم . .

مسألة :

إذا كانت المصومة على شيء ، في يد أحدهما ، واستوت البيئات فيه ، على  
معنى واحد ، أعجبني أن يكون للذي في يده لليد واستواء البيئات .

مسألة :

ولو كان لهذا القطن شجر نابت في أرض ، في يد رجل ، فأقام آخر البيئة :  
أنها أرضه ، وأنه زرع فيها هذا القطن ، وأقام الذي هي في يده البيئة أنها أرضه ،  
وأنه زرع فيها هذا القطن ، فإنه يقضى بالأرض والقطن للمدعى ، على هذا الذي  
في يديه ؛ لأنه أقام البيئة على الأرض . وما كان فيها من زرع ، فهو تبع لها .

وكذلك دار في يد رجل ، ادعاهما آخر ، وأقام البيئة : أنها داره ، بقاها هذا  
للبناء ، وأقام الذي هو في يده لبيئة ، على مثل ذلك ، فإنه يقضى بالدار والبناء  
للمدعى ، على هذا الذي في يده ؛ لأن الدار والبناء مخالف للولادة والنتيج .

قال غيره : للذي هي يده .

مسألة :

ولو أن أمة في يد رجل ، ادعاهما آخر ، أنها أمتة ولدت عنده ، من أمة في يده ،  
وأقام الذي هي في يديه البيئة أنها أمتة ، ولدت في ملكه ، من أمة هذه ، التي هي  
في يديه ، فإنه يقضى بها للذي هي في يده .

ولو كان المدعى ، أقام البيينة على أمها ، التي هي عند المدعى عليه : أنها أمته ،  
وأنها ولدت في ملكه ، وأقام الذى هي في يديه البيينة ، على مثل ذلك ، فإنه يقضى  
بها وأمها المدعى ؛ لأنه أقام البيينة على أمها ، ولم يذكر أحدهما في الأم ولادة .  
وكذلك الحيوان .

#### مسألة :

وكذلك الصوف في يد رجل ، أقام آخر البيينة ، أنه صوفه ، جزه من شاته هذه  
وهي في ملكه . وأقام الذى في يده البيينة : أنه جزه من شاة له أخرى ، فإنه يقضى  
بها للذى في يده .

ولو أقام المدعى البيينة على الشاة ، التي هي عند المدعى عليه ، أنها شاته ، وأنه  
جز هذا الصوف منها بملكه ، وأقام الذى في يده البيينة ، على مثل ذلك ، فإنه يقضى  
بها للمدعى ؛ لأنه أقام البيينة على الأصل . ولم ينسب أحدهما الأصل إلى  
ولادة عبده .

قال غيره : ذو اليد أولى .

#### مسألة :

وإذا كان عبداً في يد رجل ، فادعى آخر أنه عبده ، ولد في ملكه من أمته  
هذه ، ومن عبده هذا ، أقام على ذلك البيينة ، وادعى الذى في يده البيينة : أنه عبده  
وأقام للبيينة أنه عبده ، ولد في ملكه من أمته هذه ، من عبده هذا . فإنه يقضى به  
للذى هو في يده . ويكون ابن عبده وابن أمته . ولا يكون عبد الآخر ، ولا ابن  
أمته . ولا يقضى به له .

وإذا كان العبد في يد رجل ، فأقام الآخر البيعة : أنه عبده ، اشتراه من فلان ، وأنه ولد في ملكه فلان ، الذي باعه إياه ، وأقام الذي هو في يده البيعة : أنه عبده ، اشتراه من رجل آخر ، وأنه ولد في ملكه ، فإنه يقضى به للذي هو في يده .

ولو لم يتم بيعة على ذلك ، وأقام البيعة : أنه عبده ، ولد في ملكه ، قضى له به أيضا .

ولو لم يتم بيعة على ذلك ، وأقام بيعة : أن أباه مات ، وتركه ميراثا له . وأنه لا وارت له غيره ، وأنه ولد في ملك أبيه ، قضى له به أيضا .

ولو لم يتم بيعة على ذلك ، وأقام البيعة على وصية ، أو هبة مقبوضة ، أو صدقة مقبوضة . وأنه ولد في ملكه الذي وصل إليه من قبل ، فإنه يقضى به له أيضا .

ولو لم يتم بيعة ، على الولادة ، في شيء من ذلك ، قضى به لادمعي . والنتاج والنتيج في ذلك ، منله سواء .

قال غيره :

إذا استوت البيعات ، فذو اليد أولى .

مسألة :

وإذا كان عبد في يد رجل ، فأقام آخر البيعة ، أنه عبده ، ولد في ملكه ، ولم يسموا أمه . وأقام آخر البيعة : أنه عبده ، ولد عنده من أمه هذه ، فإنه يقضى به للذي الأمة في يده .

وإن شهدت شهود ، للذى العبد فى يديه : أنه ابن هذه الأمة الأخرى ، وأنها له ، وأنها ولدته فى ملكه ، فإنه يقضى بالعبد للذى هو فى يده . ويقضى بالأم للذى العبد فى يديه ، الذى أقام البيعة عليها .

مسألة :

ولو كان عبد فى يد رجل ، فأقام آخر البيعة : أنه عبده ، ولد فى ملكه ، من أمته هذه ، ومن عبده هذا . وأقام الذى فى يده البيعة : أنه عبده ، ولد فى ملكه ، من أمته هذه ، ومن عبده هذا ، فإنه يقضى به بينهما نصفين . ويكون ابن الأمتين جميعا .

وقال بعض : لا يثبت نسبه من الأمتين . فإن على يحيط ، بأنه لا تله أمتان . وقد يشترك الأبوان .

قال غيره :

يعجبني أن يكون للذى فى يده أمة .

ويعجبني أن يثبت نسبه من الأبوين ملك ، ما لم يصح أن لأحدهما زوجا ولد على فراشه . فإن كان كذلك هو ، فالولد للفراش .

مسألة :

وإذا كان قباء محشوا ، فى يد رجل . فأقام آخر البيعة : أنه قباؤه ، خاطه وحشاه ، وقطعه فى ملكه . وأقام الذى هو يده البيعة ، على مثل ذلك ، فإنه يقضى به المدعى ؛ لأن هذا يحشى غير مرة .

وكذلك الجبة المحشوة ، وجبة الخبز والبُرْد والنز .

وكذلك مايقطع من الثياب والأنماط والوسائد .

وكذلك الثوب المصبوغ بالصفر والورس والزعفران ، يكون الثوب في يد رجل ، ويقيم آخر البيئة : أنه صبغه بهذا الصفر ، وبهذا الزعفران ، وبهذا الورس في ملكه . ويقيم الذى هو في يده البيئة ، على مثل ذلك ، فإنه يقضى به المدعى ؛ لأن هذا يعاد غير مرة .

وكذلك جميع الآتية من الحديد والصفر والنحاس والشبه .

وكذلك النسيج والخشب .

قال غيره : يعجبني أن يكون للذى في يده ، في هذا كله .

مسألة :

وآتية الخشب والأقداح ، تكون في يد رجل . ويقيم آخر البيئة أنه عمله . ويقيم الذى هو في يده البيئة ، على مثل ذلك . فإن كان يكون غيره مرة ، فهو للمدعى .

وكذلك الخفاف والنعال والقلائس والقابوت والسرير والقبعة .

\* \* \*

## باب في البيئة على النتاج والولادة

وما يقولد من غيره

فإذا كانت جارية ، في يد رجل ، فأقام آخر البيئة : أنها نقيجت عنده ،  
ولم يشهدوا أنها له ، فإنه لا يقضى بها له .

وكذلك لو شهدوا على ثوب ، أنه غزل من قطعه ونسج ، فإنه لا يقضى به  
له ؛ لأنه قد يغزل من قطعه من لا يملك .

وكذلك لو شهدوا أن هذه الحنطة من زرع ، حصده من أرض فلان ، فإن كان  
صاحب الأرض أخذ الحنطة ، لم يكن له ؛ لأنه لم ينسبه إلى ملكه .

مسألة :

وإن شهدوا على هذا التمر ، أنه أخذ من نخلة فلان ، قضى به له . ألا ترى  
أنهم نسبوه إلى نخله .

ولو شهدوا ، أن هذا التمر ، أخرج من نخلة ، فلان ، فهو يملكه ، قضى  
به له .

قال غيره :

إذا شهدوا أن هذا التمر ، من نخلة فلان هذا . فيجبني أن يكون له ، حتى  
يصح له ، لعله أنه إذا شهدوا ، أنه حصده منها . وهي في ملكه ، أم خرج منها .  
وهي في ملكه ، أو هي له .

مسألة :

وكذلك لو شهدوا ، أن هذا العبد ولدت له أمة فلان هذه . وهو يملكها ،  
قضى له بالعبد .

وكذلك الفتاج ، هو مثل الولادة ، في هذا .

مسألة :

ولو شهدوا أن فلانا غزل هذا الثوب ، من قطن فلان . وهو يملك القطن ،  
ونسج الثوب ، فإنه يقضى على الذى غزل بمثل القطن .

فإن قال صاحب الثوب : أنا أمرته بأخذ الثوب . ولا يشبه هذا الولادة  
والفتاج ؛ لأن هذا حيث غزل القطن ، صار غاصبا ، فهو ضامن .

وكذلك الدقيق تشهد عليه الشهود ، أن فلانا طحن هذا الدقيق ، من  
حنطة فلان . وفلان يملك الحنطة ، فإنه لا يقضى عليه بالدقيق ، ولكن يقضى عليه  
بحنطة مثله ؛ لأنه غاصب ، فهو ضامن من حين طحنها

فإن قال صاحب الحنطة : أنا أمرته بأخذ الدقيق . وهذا مثل القطن .  
ولا يشبه الولادة والفتاج

مسألة :

وإذا كان الدجاج والحمام ، في يد رجل ، أو شئ من الطير ، مما يفرخ . فأقام  
رجل البيعة : أنه فرخ في ملكه . وهو له ، وأقام الذى في يده البيعة ، على ذلك ،  
فإنه يقضى به للذى هو في يده . وهذا مثل الولادة والفتاج .

وإذا كان في يد رجل ، فأقام الآخر البيعة أنه له ، وأنه فرخه في ملكه .  
وأقام الذى في ملكه البيعة أنه له ، قضى به المدعى ، في قولهم جميعا .



مسألة :

قال أبو زياد : إذا كانت الدجاجة ، في يد رجل ، فأقام الآخر البيضة : أن البيضة ، التي خرجت منها هذه الدجاجة ، كانت له ، قضيت له بالدجاجة ؛ لأنها خرجت من ملك له . قال : هكذا وجدت في الأثر ، عن أصحابنا - رحمهم الله . وقال أصحاب الرأي : يقضى على صاحب الدجاجة ، ببيضة مثلها لصاحبها ، إذا أقر أنه أفرخها . ولا يشبه هذا الولادة والنتاج .

قال أبو ثور : وهذا خطأ .

وكذلك قال أهل العلم ، لا اختلاف بينهم ، في رجل غصب جارية ، فولدت عبده . فإن الجارية ولدها له موصوبة منه .

وكذلك البيضة ، لما اغتصبها . فخرجت منها دجاجة ، كانت الدجاجة لصاحبها وكل ما تولد من ملك إنسان شيء فهو له .

قال أصحاب الرأي : هذا بمنزلة رجل ، غصب رجلاً قفيزاً ، من حفلة ، فزرعه . فخرج منه عشرة أفزة ، فهذه الحفلة كلها للناسب . وعليه قفيز حفلة ، مثل ما غصب . ويؤمر أن يتصدق بالفضل .

وقول : لا يتصدق به .

مسألة :

قال أبو ثور : لو أن رجلاً اغتصب دجاجة ، فباضت عنده بيضتين فحفظت إحدى البيضتين ، من غير أن يحضنها الناصب ، وأخذ الناصب البيضة الأخرى ، فجعلها تحت أخرى ، فأفرختا جميعاً ، فإن الدجاجة والفرخين لصاحب الدجاجة الأولى .

قال أبو المذذر : هذا يشبه مذهب الشافعى .

قال أصحاب الرأى : الفرخ الذى تحتها لصاحبها ، وفرخ الآخر للغاصب .  
وعليه مثل البيضة .

مسألة :

وعن أبى محمد : إذا ماتت الدجاجة: ثم وجد فى بطنها بيضة ، ففرخت فرخا ،  
فمهر لربها الذى مات فى ملكه ، جائز أكله .  
وإذا ارتفع رجلان ، فادعى أحدهما دارا ، فى يد رجل ، ادعى أنه وهبها له ،  
وأنه لم يقصد بها عليه .

مسألة :

من كتاب الضياع - وجدتها فى حاشيته - أبو زياد : إذا كانت الدجاجة فى  
يد رجل ، أو الحمام ، أو شئ من الطير ، مما يفرخ . وأقام للرجل البيضة : أنه فرخ  
فى ملكه ، وهو له . وأقام الذى فى يده البيضة ، على مثل ذلك ، فإنه يقضى بها  
الذى هو فى يده . وهذا مثل الولادة والفتاج .

مسألة :

وإذا كان فى يد رجل ، فأقام الآخر البيضة : أنها له ، وأنه فرخه فى ملكه .  
وأقام الذى فى ملكه البيضة : أنها له ، قضى بها للدعى ، فى قولهم جميعا . ألا ترى  
لو أن رجلا ، غصب رجلا أمة ، فولدت عنده ، أو شاة ، ففتجت عنده ، فالأمة  
وولدها ، والشاة وأولادها ، للمغتصب منه .

مسألة :

ولو غصب بيضة ، فحضرها تحت دجاجة فخرجت منها دجاجة ، كانت عليه بيضة مثلها .

وقال قوم : إذا اعتصب الدجاجة ، فحضر عليها بيضة له ، فخرج منها فرخ ، فإنه لصاحب الدجاجة .

مسألة :

وإن شهد شهود ، أن هذه الحفطة من زرع هذا . وإن هذا الزبيب من كرم هذا . وإن هذا التمر من نخل هذا ، فإنه لا يقضى بها للمدعى .

ولو لم تقم بيضة بذلك . وأقر الذى هوى يده ، بأن هذا التمر ، وهذا الزبيب والزرع ، من زرع كان فى أرض هذا ، أو كرم هذا ، أو من نخل هذا . وادعى الآخر ، فإن يقضى له ، بإقرار هذا ، أنه كان فى أرضه . ولا يشبه هذا البيضة . ألا ترى لو أن رجلا ، أقام البيضة على ثوب ، أنه كان فى يده ، لم يقض له به . ولو أقر أنه كان فى يده هذا ، فإنه يدفع إليه .

\*\*\*

## باب حكم الدعوى في الميراث والنسب

رجلان يدعى أحدهما مالا في يد الآخر ، وأنه وارثه ، فإن الحاكم يكلفه البيعة ، أنه فلان ابن فلان ، وأن الميت فلان ابن فلان ، يلقاه إلى أب قد سماه ، وأنه لا يعلم له وارثا غيره . ولا يكلفه أن يقول : ليس له وارث غيره ؛ لأن ذلك غيب . وإن ذلك المال لذلك الميت . ثم يقضى له بالميراث .

وإن جاء أحد بعد ذلك ، فأقام البيعة : أنه أبو ذلك الميت ، أو ابنه ، أو على نسب ، هو أقرب إليه ، من نسب الأول ، الذي حكم له بالميراث ، فإنه يأخذ منه الميراث ، ويرده إلى الذي أقرب .

مسألة :

وإن جاء رجل ، فأقام للبيعة : أن الميت فلان ابن فلان ، من حى وقبيلة ، وأنه فلان ابن فلان ابن هـ ، وعزله عن الأب والنسب ، الذي صح مع الإمام ، أنه منه ، وحكم به ، فإن الإمام لا يقبل ذلك منه . ولا يحول نسبه ، بعد أن ثبت معه .

مسألة :

أبو صفرة : في دار ، في يد رجل ، أقام رجل عدلين ، أن أباه مات ، وتركها ميراثا ، لا يعلمون له وارثا غيره ، وأنه أخوه لأبيه وأمه والذي في يده الدار مفكر لذلك ، فإنه يقضى بالدار بينهما نصفين .

وكذلك إن كان المتنازعان رجلا وابن أخيه . كل واحد منهما ، يدعى أن أباه خلفه عليه ، فهو بينهما نصفان .

مسألة :

ولو كان عبد في يد رجل ، فأحضر عليه آخر بيعة : أن أباه فلان مات ، وتركه ميراثا ، لا يعلمون له وارثا غيره ، وأقام آخر البيعة : أن أباه فلان مات ، وتركه ميراثا له ، مذكورة ، لا يعلمون له وارثا غيره ، وأقام آخر البيعة : أن أباه فلان مات مذكورة ، لا يعلمان له وارثا غيره ، فإنه يقضى به لصاحب السنتين ، في قول بعضهم .

وفي قول بعضهم : أنه بينهم أثلاث . والوقت الأول والآخر ، وغير الوقت ، في ذلك سواء .

قال غيره :

قد قيل : إن صاحب الوقت الآخر ، في هذا ، أولى به ؛ لأنه يعمل أن يتحول الشيء بعد الأجل الأول ، إلى هذا الذي مات آخر .

مسألة :

وإذا كانت أرض ، في يد رجل ، فادعاهما آخر ، وأقام البيعة : أن أباه فلان مات ، وهي في يده ، لا يعلمون له وارثا غيره ، وأقام آخر البيعة : أن أباه فلان مات ، وتركها ميراثا ، لا يعلمون له وارثا غيره ، فإنه يقضى بها بينهما نصفين . وشهادة شهود هذا ، أنه مات ، وهي في يده ، مثل قول الآخر : أن

أباه مات وتركها ميراثا له . وقد قيل : إن شهادة الملك أولى من شهادة اليد ، في هذا ، إذا لم يكن تاريخ .

مسألة :

ومن ادعى عبدا ، في يد آخر ، أن أباه مات ، وتركه ميراثا ، وأقام على ذلك البيينة ، وأنهم لا يعلمون له وارثا غيره . وادعى آخر أنه له ، وأقام على ذلك البيينة ، فإنه يقضى به بينهما نصفين .

مسألة :

أمة في يد رجل ، ادعاهما آخر ، أنها له . وأقام على ذلك البيينة : أن أباه مات ، وتركها ميراثا ، لا يعلمون له وارثا غيره . وأقام الآخر البيينة : أنه اشتراها من أبي هذا ، ونقده الثمن ، فإنه يقضى بها للمشتري . وشهادة الشراء تنقض شهادة الميراث .

وكذلك إن شهدوا على صدقة ، مقبوضة من الميت ، في صحته ، أو هبة ، أو نخل ، أو عطية ، أو عقر .

مسألة :

وإذا كانت النخل والدار والبستان والقرية ، في يد رجل ، فادعاهما آخر ، أنها له . فشهد له شاهدان ، أنها لأبيه ، ولم يشهدوا أنه مات ، وتركها ميراثا ، فإنه لا يقضى بها له . ولا تنفذ هذه الشهادة .

وكذلك لو شهدوا أنها كانت لأبيه . وهذا قول بعضهم .

وقول : إذا قامت البينة ، أنها لأبيه ، لم يحتج إلى أن يقولوا : مات وتركها  
ولسكن أسأله البينة عن عدد الورثة . ثم أنفذ القضاء .

قال غيره :

وإذا صح أنه لأبيه ، أو أنه كان لأبيه ، فإنه يثبت لورثة أبيه .

مسألة :

ولو شهدوا أن جد هذا مات ، وتركها ميراثا له ، لم يزيدوا على هذه المقالة ،  
لم تنفذ هذه الشهادة ، حتى يشهدوا أنه مات ، وتركها ميراثا له ، لا يعلمون له  
وارثا غير أبيه ، وأن أباه مات ، وتركها ميراثا له ، لا يعلمون وارثا غيره . هذا  
قول بعضهم .

وقول : إذا شهدوا أنها كانت له ، لم أكلفهم أن يشهدوا ، أنه مات ، وتركها  
ميراثا . ولسكني أكلفهم البينة ، على عدد الورثة . ثم أنفذ القضاء .

قال غيره :

إذا صح أنه مات . وتركها ميراثا ، أو تركها . فبعض لا يثبت هذا ، حتى  
يصح أنها كانت له . وما يكون في الأسباب التي يستحقها بذلك ملكا ، لأنه قد  
خلف الدنيا وما فيها . فهذا مما ترك .

وأما قوله : إذا صح ملكا له . ولم تقل البينة له : لأن له وارثا غيره فقيل :  
يدعى على ذلك بالبينة .

فإن أتى بالبينة ، أنهم لا يعرفون له وارثا غيره ، حكم له بذلك ، على صحة  
المال .

وإن لم يأت ببينة ، فأحسب أن بعضا يقول : إن المال لمن صح أنه وارث له ،  
فقد صح الميراث له . ويقضى له : بما يصح له ، من مال .

مسألة :

وإذا كانت الدار في يد رجل ، وأقام آخر شاهدين ، أن أباه مات ، وتركها  
ميراثا ، لا يملكون له وارثا غيره . وأقام هذا شاهدين ، أن أباه تزوج عليها أمة ،  
وأن أمه فلانة ماتت ، وتركتهما ميراثا ، لا يملكون لها وارثا غيره ، قضى بها لابن  
المرأة ؛ لأن الرجل ، قد خرج منها ، حين تزوج عليها ، كأنه باعها  
مسألة :

وإن أقام عليها رجل البيعة ، أن أباه مات ، وتركها ميراثا له . ولم يشهدوا  
على ورثته ، ولم يعرفهم . فإن القاضى يكلفه البيعة ، أن أباه فلان بعينه ، وأنهم  
لا يملكون له وارثا غيره .

فإن أقام البيعة على ذلك ، دفع الدار إليه . وإن لم يقم البيعة على ذلك ، لم يدفع  
إليه شيء ، حتى يحتاط القاضى وينظر ، ثم يدفع بعد ذلك إليه . ويأخذ منه كفيلا ،  
بما دفع إليه ، من شيء .

قال غيره :

لا يبين لى ما أراد بهذا .

مسألة :

فإن أقام رجل البيعة ، أنها دار أبيه . ولم يقولوا : مات ، وتركها ميراثا ، فإنه  
لا يقضى له بشهادتهم بشيء .



وكذلك لو قال : هذه الدار لأبيه .

قال غيره :

هكذا ، حتى يصبح موت أبيه .

مسألة :

ولو شهدوا أن هذه الدار ، كانت لجده ، وتركها ميراثا ، فإنه لا يقضى لهم ،

حتى يشهدوا أنه وارث جده ، لا يعلمون له وارثا غيره ، في قول .

وقول : يقضى بها للجده ، أو يجعلها على يد عدل ، حتى يصحوا عدد ورثة الجده .

ثم يقضى له بحصته من ذلك .

مسألة :

ولو شهدوا أن جده مات ، وتركها ميراثا لأبي هذا ، لا يعلمون له وارثا غيره ،

وأن أباه مات ، وتركها ميراثا له ، لا يعلمون له وارثا غيره ، قضيت له بها .

قال غيره :

ويعجبنى إذا صح أنها لجده ، وأن هذا ورث أباه . وأن أباه مات ، وورث

جده ، أن يقضى له ، إذا صح أنها لجده . ولم يصبح غيره ، أنها توقف ، ويقضى

بها للجده على ما صح . فإذا صح ميراث الجده ، استقرت به الحال ، جعل لورثة الجده ،

ولو بعد أمره .

وإن تركت في يد الذي هي في يده . فقد قيل : إنه أولى بها . وليس صحة

ذلك ، كصحة ذلك لا والى .

وقيل : ما صح لجده هذا أيضا ، في الحكم ، على ورثة جده .

وإن لم يصبح لجدّه وارث غيره ، كان هو وارثا لجدّه ، حتى يصبح غير ذلك .  
وقال بعضهم : لا آخذ من الورثة كفيلا بشيء ، مما يدفع إليه ، من ميراثه .  
وقال : أرأيت ، إن لم آخذ كفيلا ، أكتفت أمتعه حقه لشيء أخافه ، ولم يستتب  
لى بعد ، ولم يجب عليه بعده .

مسألة :

وإذا كانت الدار ، في يد رجل ، فأدعاهما آخر ، وأقام البيّنة : أن أباه مات ،  
وتركها ميراثا له ، منذ سنتين ، لا يعلمون له وارثا غيره . وأقام الذى في يده البيّنة :  
أن أباه مات ، وتركها ميراثا له ، منذ سنة ، فلم يأتى أقضى بها للمدعى . ولا أقضى  
بها للذى في يده .

وقال من قال : يقضى بها لأقرب الأجلين .

مسألة :

ولو أن الذى في يده للدار ، أقر أنها كانت لأبى المدعى ، وأن أباه اشتراها  
منه بألف درهم ، ونزده الثمن ، فأقام على ذلك البيّنة ، فقبلت ذلك منه ، فهو في هذه  
المنزلة هو المدعى .

مسألة :

وقال بعضهم : إن أقام رجل البيّنة عليها ، أن أباه مات ، وتركها ميراثا له ،  
ولإخوته : فلان وفلان . لا يعلمون له وارثا غيرهم ، وإخوته غيب جميعهم ، فلم يأت  
يقضى لهذا الشاهد بحصته . ولا يدفع إليه من حصتهم شيئا ، إلا بوكالة منهم .  
وترك أنصابهم ، في يد الذى كانت الدار في يده .

وقول: الحاكم بالخيار ، في حصة الغائب ، إن شاء سلمها ، إلى وكيل بقيمة ، وإن شاء تركها ، في يد من هي في يده .

وقول: إذا كان الذي في يده الدار ، يحدد حقوقهم ، فإنه تنزع الدار ، من يد الذي هي في يده ، إذا أنكر فادفع لهذا الشاهد حقه ، وأوقف حق الغائب ، على يد عدل .

وقول : ولو لم تقم بيعة ، وأقر الذي في يده الدار : أنها دار أبيهم ، وأنكر بعد ذلك ، دفع إلى الشاهد حقه ، وترك حق الغائب في يد المقر .

وقول : البيعة والإقرار سواء . والله أعلم .

\* \* \*

## باب في اختلاف دعوى الطالب والمطلوب

### وبيئة

أبو صفرة : دار في يد رجل ، ادعاها آخر ، أن أباه مات مذ سنة ، وتركها ميراثا ، وجحد ذلك الذي هي في يده . فسأله القاضى شهودا ، فأتى بشهود ، أنه اشتراها هو من الذى هي في يده ، مذ سنتين . ولم يذكروا أباه ، فإن هذا لا يقبل منه البيئة عليه ، في قول بعضهم ؛ لأن هذا نقض لدعواه ، ودعواه نقض لهذا . وكذلك لو ادعى هبة ، أو صدقة .

### مسألة :

وإذا كان العبد في يد رجل ، نادى آخر ، أن الذى في يده العبد ، تصدق به عليه ، مذ سنة وقبضه ، وجحد الذى في يده ذلك . فسأل القاضى المدعى البيئة : فجاء ببيئة : أنه اشتراه منه ، مذ سنتين ، فإن هذا لا يقبل منه ؛ لأن دعواه تنقض الآخر .

وكذلك لو ادعى الآخر الشراء ، ثم جاء بالشهود على الصدقة ، فإن ذلك لا يقبل منه .

### مسألة :

وإن ادعى الصدقة ، مذ سنة ، وجحد الآخر الذى في يده . وأقام البيئة : أنه اشتراه ، مذ شهر . وقال : جحدنى الصدقة ، فاشتريته منه ، فإنه يقبل من هذا البيئة ويقضى له بالعبد .

مسألة :

وكذلك لو ادعى الشراء مذسفة . وقال : جحدنى ، فسألته فتصدق به على  
بعد ذلك ، وأقام البيينة على ذلك ، فإنه يقبل منه الشهود ، على ذلك . ويقضى  
له بالعبد .

مسألة :

وكذلك لو ادعى أن أباه مات ، وتركه ميراثا ولا وارث له غيره ، مذسفة  
وقال : جحدنى ذلك . ولم تسكن بيينة ، فاشتريته منه ، مذ شهر . وأقام على ذلك  
بيينة ، فإنه يقبل منه ذلك ، ويقضى له بالعبد .

مسألة :

وكذلك لو ادعى أن أباه مات ، وتركه ميراثا ولا وارث له غيره ، مذسفة  
وقال : جحدنى ذلك . ولم تسكن بيينة ، فاشتريته منه ، مذ شهر . وأقام على ذلك  
بيينة ، فإنه يقبل منه ذلك ، ويقضى له بالعبد .

مسألة :

ولو ادعى مذسفة ، من أبيه ، على ما ذكرنا . وطلب منه البيينة ، فجاء بالبيينة  
على الشراء ، أنه اشتراه منه ، بعد ما قام ، من عند القاضى . وقال جحدنى الميراث  
فاشتريته منه . فذلك يقبل منه .

مسألة :

وإذا ادعى رجل أمة ، فى يد رجل . وقال : اشتريتها بعبدى هذا ، مذ سنة .

وجحد البائع ذلك. فسأله القاضي البيضا ، فأتاه بها ، أنه اشتراها منه ، منذ قام ، من عند القاضي ، بألف درهم . وقال : جحدني البيع الأول . ولم تكن له بيعة ، فإنه يقبل منه ذلك ، ويقضى له به .

ولو جاء بشهود ، بعد هؤلاء ، يشهدون به ، أنه اشتراه منه ، منذ سنة ، أو أقل من ذلك ، لم يقبل ؛ لأن دعواه في الأول تنقض هذا .

مسألة :

وإذا ادعى رجل عبدا ، في يد رجل ، أنه له ، أو دارا ، أو أرضا ، أو شيئا من الحيوان ، أو عروضا . فقال : هذا لي . فجاء بالبيعة : أنه اشتراه منه ، بثمان مسمى ، ونقده الثمن ، فإنه يقبل منه ذلك ؛ لأنه يوافق دعواه .

مسألة :

وكذلك لو جاء ببيعة ، أن أباه مات ، وتركها ميراثا له ، لا وارث له غيره ، فإنه يقضى له بذلك ؛ لأن دعواه الأولى ، لا تنقض دعواه هذه .

وكذلك لو كان معه وارث غيره ، فإنه يقضى له بحصته ، من ذلك . وكذلك لو ادعى أن ذلك لغيره ، وأنه وكله في الخصومة فيه ، فإنه يقضى له ، إذا أقام البيعة على ذلك ؛ لأنه أخرجه من نفسه ، بدعواه للآخر .

مسألة :

ولو ادعى أول مرة ، أنه لفلان ، وأنه وكله في الخصومة فيه . ثم أقام البيعة أنه له ، لم يقبل منه ؛ لأن دعواه الأولى ، تنقض هذه الآخرة

وكذلك لو ادعى أنه لرجل، وأنه وكله في الخصومة فيه، فإنه لا يقبل ذلك منه. ولا يصدق عليه.

ولو ادعى لرجل، وادعى أنه وكله بالخصومة فيه. ثم قال بعد ذلك: جاءه من فلان، وهو يملكه، وكلني فلان المشتري، بالخصومة فيه. وجاء بالبينة على ذلك، فإنه يقبل منه ذلك، ويقضى بالعبد للموكل الأخير.

#### مسألة :

وإذا ادعى رجل على آخر ديناً، ألف درهم، ثم جاء به باسمه. ثم جاء بالبينة: أن ذلك المال بعينه لغيره، وأنه قد وكله في الخصومة فيه، فإنه يقبل منه ذلك؛ لأن الوكيل يقول: لي على فلان، يعني الذي وكلني، وهو صادق في ذلك.

#### مسألة :

فإن ادعى داراً في يد رجل، وأنه وهبها له، وأنه لم يتصدق بها عليه. وأقام على ذلك البينة. ثم أقام شاهدين، على الصدقة. وقال: لم يهبها لي قط. فلا ينفى أن يقضى له بشيء؛ لأنه قد أكذب نفسه وبينته.

وكذلك لو ادعاهما أنها ميراث، لم يشترها قط. ثم جاء بعد ذلك، فادعى أنها شراء، ولم يرشها قط. وجاء بشاهدين، على الشراء منه بنفسه. فلا يقضى للإمام أن يقضى له بشيء؛ لأنه قد أكذب نفسه وبينته.

وإن ادعى أنها هبة، ولم يقل: لم يتصدق بها شيء قط. ثم جاء بعد ذلك بشهود، تشهد على الصدقة. فقال: لما جحدني الهبة، سألته أن يتصدق بها علي،

فإنه ينبغي للإمام، أن يحيز ذلك. ويقضى له بها، من قبل أن هذا ليس بالكاذب لنفسه، ولا لبيئته .

وكذلك لو قال : ورثها . ثم قال : جعلتني الميراث . ثم اشتريتها منه . ثم جاء على الشراء ببيئة، فإنه ينبغي أن يجوز بيئته ، ويقضى له بها ؛ لأنه لم يكذب بيئته ، ولا نفسه . وليس هذا بمنزلة الباب الأول . وذلك قد أكذبهم .

\* \* \*



### باب فيمن ينازع في شيء فيقرر به لغيره

أحسب عن أبي الحواري : وعن رجل ، خاف أن يحكم عليه ، في مال  
نوزع فيه ، فأشهد به ، لرجل أجنبي من الفاس ، أو لولده الصغير ، بحق لأمة  
عليه .

فعلى ما وصفت ، فإن كان أقر بماله ، لرجل غائب ، أقام الحاكم وكيلًا  
لرجل الغائب ، وانتزع المال من يد هذا المقر ، وسلم هذا المال إلى هذا الوكيل .  
فإن أصح البيعة العادلة ، لهذا الطالب ، في هذا المال ، سلم المال إلى هذا  
الطالب . وكان للغائب حقيقته .

فإن لم تصح للطالب بيعة ، وطلب يمين هذا المقر ، كان له عليه اليمين : لقد  
أقر بهذا المال لفلان . ولا يعلم لهذا الطالب فيه حقًا ، بوجه من الوجوه . فإن  
حلف فقد برى .

وإن نكل عن اليمين ، حبس حتى يحلف ، أو يعزم بشروى هذا المال  
للطالب .

فإن أشهد بهذا المال ، لولده الصغير ، كانت اليمين عليه كذلك .

فإن صح المال للطالب ، بالبيعة العادلة ، سلم إليه المال .

وإن كان أقر بالمال ، لولد له بالغ ، كانت المطالبة إلى الولد البالغ . وعلى  
الأب اليمين ، كما وصفت لك .

فإن صح المال للطالب ، بالبيعة العادلة سلم إليه المال .

وإن كان أقر بالمال ، لولد له بالغ ، كانت المطالبة إلى الولد البالغ .  
وحلى الأب المين ، كما وصفت لك .

مسألة :

وإذا انتفع إلى الحاكم رجلان ، فادعى أحدهما داراً ، أو أرضاً ، في يد آخر ،  
أنها لفلان ، وأنه اشتراها منه ، فإن أقام البيعة الذي في يده الدار : أن فلانا  
ذلك الرجل ، أو غيره ، أسكنه هذه الدار ، ووكله في حفظها ، أو أَرهنها في يده ،  
أو أجَّره إليها ، فلا خصومة بيته وبين المدعى فيها .

وإن لم يقيم على ذلك بيعة . وقال : إن هذه الدار ليست لي ، والدار في يده ،  
فهو خصم في جميع ذلك .

فإن أقام المدعى البيعة : أن صاحب هذه الدار ، وكله في قبضها ، وباعها له ،  
فإن الحاكم يندمها إليه بالوكالة . ولا يحكم له بالشراء ، حتى يحضر خصمه .

مسألة :

ومن جواب أبي عبد الله : وعن رجل ادعى إليه رجل دعوى ، في مال في  
يده ، فأسكر فطلب يمينه ، فأبى أن يحلف . وأقر بهذا المال ، وبرى منه ، إلى  
قوم أغياب بمسكة ، صبيتان مع والدم بمسكة . وقال : إنه لا يحلف ، ومع المدعى  
البيعة العادلة بماله ، في هذا المال . هل يسمع منه الحاكم البيعة ، ويوصله إلى ماله .  
وللغائب حجة . فأقول : إن الحاكم يثبت عليه إقراره بهذا المال ، لمن أقر له به .  
ويخرج هذا المال من يديه ، ويجعله في يد ثقة . وتسكون ثمرته محفوظة معروفة ،

في يد الرجل الثقة ، الذي يقيمه الحاكم ، لهؤلاء الغيَّاب بمكة ، ويأمر من يثق به ، من الخارجين إلى مكة ، أن يحتج على أبي هؤلاء الصبيان ، أن يخرج يذارع ، أو يوكل من يذارع عنهم . فإن قدم هو ، أو وكالة منه ، سمع الحاكم بيعة المدعى ، وأوصله إلى ما صح له ، في هذا المال واستثنى لهؤلاء الصبيان حجبتهم . إن كانت لهم حجة ، تهدم ما صح لهذا الرجل .

مسألة :

ومن جامع ابن جعفر : وربما احتال الخصم على الخصم ، إذا نازعه في ماله ، فيشهد بذلك المال ، لصبي بحق . ريثأخذه ولي الصبي .

فإذا طلب الخصم يمينه ، برىء من ذلك المال ؛ فإن الذي عقدنا : أن يحلفه يميناً بالله : ما أزال هذا المال ، إلى هذا الذي هو في يده ، ولا إلى من أزاله إليه . وهو يعلم أن لهذا الخصم فيه حقا ، بوجه من الوجوه . فإذا حلف ، برىء . ولم يصل الطالب إلى المال ، من يد الصبي إلا بشاهدي عدل .

وإن رد اليمين ، إلى المدعى ، والمال في يد الصبي . وحلفه عليه : أنه له ، فعلى المطلوب إياه ، أن يعطى الطالب الذي حلفه شروى ذلك المال .

وإن أزاله إلى رجل ، أو امرأة ، فطلب الخصم يمين الذي للمال في يده ، فالأيمان بينهما : أن يحلف كل واحد منهما ، أنه له .

فإن حلف الذي للمال في يده ، ورجع الطالب ، يطلب يمين الذي أزال المال ، فعليه اليمين : ما أزال هذا المال ، للذي أزاله إليه . وهو يعلم لهذا الخصم فيه حقا .

وإن رد اليمين في المال ، إلى الطالب ، حلف أنه له . ثم عليه شرواه ، إلا أن يخلصه له ، ويسلمه إليه . وليس له عليه غيره .

ومن قياس مثل هذا عفدنا : لومات محمد ، وورثه أخوه عبد الله . وإن عبد الله أقر ، وأشهد مع الحاكم : أن كل مال له ، ورثه من أخيه ، فهو لخالد . فلا حق له فيه . فلما صح ذلك مع الحاكم ، أقام خالد شاهدين مع الحاكم ، على مال أنه كان لمحمد ، إلى أن مات ، وورثه أخوه عبد الله . فجاء عمرو . وقال : هذا المال لي . وفي يدي ، لا هو لمحمد ، ولا هو لعبد الله ، ولا لخالد . فلما دعا الحاكم بالبيعة أعجزها . واحتج أن عبد الله ، يعلم أن هذا المال له ، ونزل إلى يمينه . فرأينا أن خالدا هو الخصم . ولا يثبت له الساعة ، إقرار عبد الله . ولا يزيل من يده شيئا بيمينه ، ولا بإنكاره .

وإن حلف عبد الله الحاكم ، والمال ليس هو في يده ، ولا في يد خالد ، فقد تعفت هذا الحاكم عبد الله ، وحلقه يميناً ، في غير موضعها .  
ولكن إذا صح المال ، وحكم له به الحاكم ، على عمرو . فعند ذلك يجبر الحاكم عمرواً ، إلى منازعة عبد الله في الدرك .

وأما في المال ، فلا يزول من يد خالد ، إلا ببيعة عدل ، تخرجه من يده بحقه .  
وأما اليمين ، فإن الحاكم يسأل عمرواً . فإن قال له : إنه ميراث عبد الله ، من محمد ، هو له . فعلى عبد الله له يمين بالله : أن ميراثه من محمد ، لم يزله إلى خالد . ولم يعلم عمرو فيه حتماً ، ولا لمن أزاله إليه . فإن حلف ، غرم عبد الله لعمرو ، قيمة ميراثه من محمد .

وأما الميراث ، فلا يرجع فيه عمرو بشيء ؛ لأنه قد أزاله عبد الله ، قبل ذلك .  
وإن قال عمرو : أما ميراث عبد الله من محمد ، فلا أدعى فيه شيئا ، إلا أن  
الشهود شهدوا على مال هو لي ، قد كان زال إلي ، بحق من عند محمد ، أو من عند  
غيره . وليس يعلم ذلك إلا عبد الله . وقد دخل مال هذا ، بشهادة الشهود ، في  
ميراث عبد الله من محمد ، فاستحقه خالد ، بما شهد له به عبد الله . وطلب يمين  
عبد الله ، على ذلك . فيقول : إن قال عبد الله : إن هذا المال ، الذي استحقه  
خالد ، من قبلي ، هو مالي ، وميراثي من أخي ، إلى أن أزلته إلى خالد . ولا أعلم  
لعمرو فيه حقا . فعلى عبد الله يمين في ذلك ، مثل ما كان في المسألة الأولى ، إن  
هذا المال كان له ، إلى أن أزاله إلى خالد . ولا يعلم لعمرو فيه حقا .

فإن رد اليمين إلى عمرو ، حلف أن هذا المال له ، ما يعلم لعبد الله ،  
ولا لخالد فيه حقا . ثم يفرم له عبد الله ، قيمة هذا المال ، الذي أزاله إلى خالد .  
وإن قال عبد الله : إنما أزلت إلى خالد ميراثي . وأما هذا المال ، الذي  
يدعيه عمرو ، فلا أعرفه . ولا أعرف لمن هو . فإن كان ميراثي ، فقد أزلته إلى  
خالد . وإن لم يكن ميراثي ، فلا أزيله . ولا أقول فيه شيئا . وأقر عبد الله : أن  
هذا المال الذي يدعيه عمرو ، وهو لعمرو ، من قبل أخيه محمد ، أو غيره . وقال :  
لا ميراث له فيه ، ولا حق . وقال : إنه لم يمه لخالد . وأقر عمرو : أنه لا حق له ،  
في ميراث عبد الله من محمد . وقال : إنما باع ما ورث ، إلا أن هذا مال كان لعمد ،

وبه يعرف، باعه لى محمد، وأوصى أنه يحق لى عليه . ولا يعلم ذلك إلا عبد الله . فلما مات محمد ، وورثه عبد الله ، أزاله عبد الله ، من ميراثه إلى خالد . فقد قامت البيعة ، على أصل مال محمد . وأخذ خالد ، إذا أزاله إليه عبد الله ، فإن أقر بذلك عبد الله ، فتخلص إلى مالى . وإن أنكر عبد الله ، فيحلف . فهذه حجة عمرو . واحتج عبد الله : إني لا أعرف للذى يدعى عمرو . وأقر أن ذلك المال يدعى عمرو ، هو لعمرو ، وأنه لم يبعه خالد . وإنما باع ميراثه ، الذى لا يدعى فيه عمرو شيئا . فقد نظر فى ذلك ، من قظر من المسلمين . ووقفوا عن يمين عبد الله ، فى هذا الموضع ، إلا أن يقول عمرو : إن عبد الله باع ميراثه هذا ، أو أقر به لخالد ، حتى استوجبه خالد عليه . فإذا ادعى ذلك ، فعلى عبد الله يمين بالله : ما أزال هذا المال الذى يدعى عمرو إلى خالد . وهو يعلم أنه لعمرو .

فإذا حلف بهذا فقد برى . وإن رد اليمين إلى عمرو ، وحلف عمرو بالله : أن هذا المال له ، ما يعلم لعبد الله ، ولا لخالد فيه حقا . فإذا حلف ، غرم له عبد الله ، قيمة هذا المال ، الذى أزاله إلى خالد . وحلف عليه عمرو .

وفى جميع هذه الخصومة أن عَمْرَأ يرجع على عبد الله بيمين . ولا ضمان ، إلا من بعد أن يأخذ المال خالد ، أو يملكه عليه عبد الله . ولا يرجع فى أصل المال . إلا ببيعة تحقه له .

وإن كان خالد صبيها ، فلا يمين عليه فى شيء ، من هذه الخصومة . وله ما أشهد له به عبد الله .

وإن كان عبد الله صبيا أو ميتا ، فله جميع ما قامت به البيعة ، وصحح بغيرائه ،  
من مال محمد . ولا يمين عليه . ولا يصل عمرو إلى شيء مما يدعى ، من مال محمد ،  
إلا بشاهدى عدل .

وأما فى الدين ، فإنه لو أن عبد الله أحضر شاهدى عدل ، يشهدان أن  
سعيدا أشهدهما على نفسه : أن عليه لمحمد ألف درهم ، ، وأشهدهما محمد ، وأقر  
مع الحاكم : أن هذه الألف درهم ، التى له على سعيد ، وشهد بها هذان الشاهدان  
أو أقر بها مع الحاكم ، هى لعبد الله ، ومن مال عبد الله ، دأبنا بها سعيدا .  
ولا حق لسعيد فيها . وإنما اسمها فيها عارية . فطلب عبد الله الإنصاف . وأنكر  
سعيد أنه لا حق عليه لعبد الله ، ولا الحمد . وطلب يمين عبد الله : أن هذه  
الألف درهم عليه ، أو كان سعيد قد مات ، وخلف دينا ويقامى . وطلب  
وصيته يمين محمد ، فاحتج محمد . أن هذا الألف لعبد الله ، من ثمن بضاعة بمشأله ،  
على سعيد . ولا أحلف أنها لى . والله يعلم أنها لعبد الله . واحتج عبد الله : أن  
بضاعتي هذه ، كانت مع محمد ، ليعامل لى بها . وقد أقر لى بها ، من ثمن بضاعتي .  
وقد تمسكت بذلك . ولا أحلف على ما لا أعلم ، غدير أنى أنا الخصم فى ذلك .  
ولا يقبل على اليوم قول محمد . فقد نظرنا فى ذلك . فرأينا أن هذا الألف ، على  
سعيد ، لعبد الله . ولا يبطل عنه ، بإقرار محمد فيه ، من بعد . لا بإنكاره . ولا إن  
حلف أو لم يحلف . وقد خرج محمد من ذلك . والخصم فيه : عبد الله .

فإن طلب سعيد ، أو من يقوم مقامه ، يمين محمد ؛ ليرجع عليه ضمان ما أدركه  
به عبد الله ، من قبل لإقراره ، بهذه الألف ، فإن الحاكم يسأل محمدا .

فإن قال : ليس لي على سعيد هذه الألف . وإنما أُلجأها إلى بلا حق لي عليه ،  
فإن إلحاحكم يفرم محمدا هذه الألف لسعيد ، من ماله .  
وأما ألف عبد الله ، التي أقر بها ، فلا سبيل له إليها .  
وإن نزل محمد إلى اليمين . وقال : بل الألف على سعيد ، على ما شهد به عليه  
الشاهدان ، فإن على محمد يمينا بالله : ما يعلم أن شاهديه اللذين شهدا له بالألف  
على سعيد ، شهدا له بباطل ، ولا أقر بهذه الألف لعبد الله . وهو يعلم أنها ليست  
لعبد الله على سعيد . ولا يعلم أن عليه لسعيد حقا ، من قبل هذه الألف ، التي أقر  
بها لعبد الله .

فإذا حلف بهذه ، فقد برىء . وإن رد محمد اليمين إلى سعيد ، حلف سعيد  
بالله : أن هذه الألف درهم ، التي شهد بها هذان الشاهدان : أنها عليه ، ما هي  
عليه . ولا لعبد الله ، لم يفرم محمد هذه الألف لسعيد ؛ لأنها صحت لمحمد . ثم أقر  
بها لعبد الله . ثم عاد رد اليمين إلى سعيد ، فلزم محمدا هنالك الغمان .  
فإن كان سعيد قد مات ، وطلب ورثته يمين محمد ، فاليمين على محمد ، بما وصفنا .  
ولا يمين عليهم .

وإذا طلب سعيد ، أو من يقوم مقامه ، أو محمد يمين عبد الله . فعلى عبد الله  
يمين بالله : أنه لا يعلم أن هذين الشاهدين اللذين شهدا لمحمد ، بهذا الألف درهم ،  
على سعيد ، التي أقر بها له : أنها شهدا بباطل . ولا نعلم أن محمدا أُلجأ إليه هذه  
الألف ، التي صحت على سعيد ، باطلا بلا حق . وإنما رجع سعيد باليمين على محمد ،  
من بعد أن يحكم عليه ، بهذه الألف لعبد الله . وأما من قبل ذلك فلا .



قال غيره :

عندى أنه من لدن قوله . ومن قياسي مثل هذا عندنا ، زيادة في الجامع ، ليسه  
من الجامع الأصلي .

مسألة :

ومن جواب أبي الحسن رحمه الله عن رجل ، رفع على رجل ، إلى الحاكم ،  
على شيء ادعاه عليه ، مثل عبيد ، أو دابة ، أو مال أصل . فقال للمدعى عليه  
ذلك الشيء : ليس هو لى . وإنما هو لصبي يقيم . وأنا محتسب له .

وقال المدعى : إن صح أنه لصبي يقيم . فما يجب عليه في الحكم ، فالحقسب  
لليقيم ، عليه الصحة بالبينة ، لهذا اليقيم المعروف المحتسب له ؛ لأنه إذا ادعى حقا  
لليقيم ، وإنما هو ليقيم معروف ، إذ ليس يمكن في العقول ، أن يكون مدع ليقيم ،  
لا يعرف ؛ لأنه ليس له أن يخلف ، ولا يخاف . وإنما هو يحضر بيينة . وإنما تشهد  
البيينة : أن فلان ابن فلان اليقيم ، على فلان هذا ، كذا وكذا ، معروف ذلك ،  
بيينة عدل .

مسألة :

وإذا ارتفع إلى الإمام رجلان ، فادعى أحدهما دارا ، أو أرضا ، في يدى آخر ،  
فأقر المدعى عليه : أن هذه الدار ، أو هذه الأرض التى في يدى هذه ، دار جد هذا  
أو أرض جد هذا ، أو قامت عليه بيينة بإقراره ذلك ، فينبغى للإمام أن يجيز ذلك ،  
ويجعلها لجد المدعى .

فإن لم يكن له وارث ، غير هذا المدعى ، أعطاه إياها ؛ لأن إقراره هذا ، ليس بمنزلة الشهادة ؛ لأن الذى فى يده ، إذا أقر أنها لجده هذا ، فقد أخرجها من نفسه ، إلا أن تجيء بيعة فيستحقها به .

مسألة :

وإذا ارتفع إلى الإمام رجلان ، فادعى أحدهما داراً ، أو أرضاً ، فى يدي آخر ادعاهما أنه اشتراها من فلان ، والذى فى يده الدار ، يزعم أنها عارية فى يديه . وليست له بيعة . وأقام المدعى بيعة بالشراء ، فإنه ينبغى للإمام ، أن يقضى بالدار المشتري ، الذى أقام البيعة بالشراء .

فإن أقام الذى فى يده الدار أو الأرض للبيعة ، أنها عارية فى يديه ، أو هى فى يديه ، وكالة بالقيام عليها ، من رجل غائب غير البائع ، فلا خصومة بيده وبين المدعى .

فإن أقام المشتري البيعة ، على أن لذلك الغائب سلطة ، فى قبضها ، من هذا الساكن ، فإنه ينبغى للإمام ، أن يقضى بها له ، ويدفعها إليه .

مسألة :

ومن جواب أبى الحسن : وعن رجل ادعى إلى امرأة حقاً ، فى مال ، يجمعها هى وأولاداً معها يقيم . فقالت : إن هذا المال هو لأولادى ، خلفه عليهم والدم . وليس لى فى ذلك شئ .

فإن كان لهذه المرأة ، فى هذا المال الذى يدعى فيه هذا حصّة ، فأزالت حصتها منه إلى أولادها ، أو إلى أولاد غيرها ، أو إلى أحد من الناس . ولم يكن مع المدعى

عليها بيعة فعليها له يمين بالله : ما أزال هذا المال . وحصتها من هذا المال إلى فلان ابن فلان . وهي تعلم أن له فيه حقا ، بوجه من الوجوه ، أو ترد اليمين على المدعى ، فيحلف على ما يدعى ، ويقطع الحكم على ذلك .

وإن كانت هذه المرأة ، ليس لها من ذلك المال . يراث معلوم ، ولا حصة معروفة . وإنما المال لليتامى . وإنما قالت : لا أقول فيه شيئا . فليس ذلك مما يزيل عنها دعوى من ادعى عليها ، من هذا المال الذى حصتها فيه ، إلا باليمين ، إن لم تكن معه البيعة عليها ، فيما يحلفها على حصتها ، فى ذلك المال ، إن كان ذلك المال مشاعا .

مسألة :

ومن جراب أبى محمد إلى موسى بن موسى : وعن رجل ، نازع رجلا فى مال فلما أراد أن يحلفه قال : المال لفلان . قال الطالب : أنا لا أرضى بفلان أحاف أنت لى ، فإننا لا نرى عليه يميننا ، فيما لا يملك والمفازعة بين الطالب وبين الذى أقر له بالمال والأيمان بينهما ، على ما يرى قضاة العدل .

ومن غيره :

وقال من قال : يحلف المقر ، إن أراد يمينه المدعى ، وكان المال فى يده . وبإقراره استحق المقر له ذلك المال ، فيحلف على هذا يميننا بالله : ما نعلم لهذا حقا فى هذا المال الذى أقررت به لفلان ، حين إقرارك له به ، وساعة أقررت به .

## باب في الأمانة

في الأمين - إذا اغتصبته منه الأمانة . ففي مطالبتها فيها اختلاف .

وعلى قول : إذا صح أن هذه الأمانة ، كانت في يد فلان ابن فلان ، وهي لفلان ، حكم الحاكم بردها ، إلى من كانت في يده .

وإن شهد الشاهدان بالأمانة : أنها كانت في يد فلان ، وهي لفلان ، فإن الحاكم يحكم برد الأمانة إلى من كانت في يده ، إذا شهدا : أنها لفلان ، استودعه إياها .

مسألة :

ومن دفعت إليه الأمانة علانية . ثم استردت سريرة . ثم طلبها صاحبها ، بعد أيام . فليس على الأمين بيعة ، ولا يمين . إنما لهم قوله وأمانته ، لا يكلف غير ذلك . فمن طلب إليه غير ذلك ، فقد ظلمه .

واختلفوا فيه . فقول هذا .

وقول : إن كانت سرا ، وردّها سرا ، أو علانية ، فلا ضمان على الأمين .

وإن كانت علانية ، كان ردّها علانية ، مع أنه اختلف فيه . فقول : إنه إذا ادعى الأمين ، أنه قد ردّها ، فالقول قوله مع يمينه ، إلا أن يصح أنه ألتفها ، بوجه من الوجوه . وإنها في يده .

وقول : عليه البيعة يدفعها . وإلا فعليه ضمانها ، إذا صح أنها صارت إليه ، بإقرار منه ، أو ببيعة .

وقول : إذا دومت إليه ، بغير بيعة ، فليس عليه بيعة في ردها .  
وإن دفعت إليه بيعة ، فعليه ردها ببيعة . وإلا فهو الضامن لها .  
وقول : هو مصدق في ردها، دومت إليه بيعة ، أو غير بيعة .

\*\*\*

## باب في حكم الحاكم لنفسه

ولأقاربه وغيرهم

وإذا كان للاحكام على رجل دين وكان مقرأ له به ، جاز للاحكام حبسه .  
وإن كان مفسكراً الدين ، لم يجوز للاحكام حبسه ولو علم الحاكم صحة ذلك ، ويرفع  
إلى بعض الحكام ، أو يحكم حكماً وينتصف منه .

مسألة :

الحاكم يجوز حكمه ، لمن تجوز شهادته له . ولا يجوز حكمه ، لمن لا تجوز  
شهادته له . وتجوز لكل إلا لولده .

مسألة :

قال أصحاب أبي حنيفة : ولا يقضى القاضى لنفسه ، ولا لأحد من أولاده ،  
ولا لزوجته ، ولا لأحد ، ممن لا تجوز شهادته له .

مسألة :

وللاحكام أن يحكم بين والده وجده ، وولده وولد أخيه ، وأخته وامراته ،  
وغیرهم بالعدل .

مسألة :

فإن صح لأحد الخصمين حق على الآخر ، فوجه للاحكام ، فالإقرار جائز  
للاحكام . وله أن يقبل منه . ما أقر له به . وإيس للاحكام أن يحكم لنفسه ،  
ويرفع مطالبته إلى حاكم غيره . يطلب حقه بما يوجب الحكم .

\*\*\*

### باب فى الحكم على المريض

وإذا ترجه على المريض محاكمة ، ولم يتقدر أن يصل إلى الحاكم . وطلب  
خصمه حضوره ، فإنه يوكل وكيلًا ، يقوم مقامه فى المحاكمة .  
وإن أبى أن يوكل ، جبره الحاكم على ذلك ، ولم يعذره .  
فإن وجبت عليه يمين ، أمر الحاكم من يحلفه .

\*\*\*

### باب في الحكم على الأصم والأعجم

وإذا سأل الحاكم ، المدعى عليه ، عن الذى يدعى عليه ، فلا يجيبه بشئ ،  
أو يقول : أنا أصم ، فإن الحاكم يسأله . ويقول له : إن شئت ، فقر بالحق الذى  
يدعيه خصمك . وإلا حكمت عليك .

وإن سكت ، بعد ما يرد عليه الحاكم القول ، ثلاث مرات بالسكلام ،  
حكم عليه .

وكذلك عن الطحاوى - فيمن نكل عن اليمين . وقال بعض الناس : مرة  
واحدة ، فى السكول عن الإقرار .

#### مسألة :

واختلاف فى المدعى عليه ، يسكت ، ولا يقر ، ولا ينكر .  
كان مالك يقول : يجب ، حتى يقر ، أو ينكر . ولا يترك وما أراد .  
وفى قول الشافعى : إذا نكل ذلك ، رد اليمين على المدعى فخاف واستحق  
ما ادعى .

وقول ثالث : وهو أن يقول : احلف ثلاث مرات . فإن لم يحلف ، قضى  
عليه . وهذا قول يعقوب .

#### مسألة :

وإذا تفازع إلى حاكم من المجهم ، من لا يفقه كلامه ، فاحتاج إلى من يعبر  
له عنه ، ممن يشق به .



فإن كان اثنان ، فهو خير . وإن لم يكن إلا واحد ، فقال محمد بن محبوب :  
يجزى الواحد الثقة ، فيما يخبر عنه ، أو يدعيه ، أو يطلبه .  
وأما ما يتر به على نفسه ، فلا يثبت عليه الحاكم ، إلا باثنين عدلين .  
مسألة :

وإن شهد معه شهود عجم ، لا يفقه كلامهم ، كلف المشهود له عدلين ،  
عن كل واحد ، يشهدان على شهادتهم . ويكفي اثنان عن اثنين . وأكثر .  
وكذلك يفعل في المشهود عليه ، إذا صح عليه حكم به ، إن صح عليه  
بعدلين . فإن كانت له حجة . وإلا حكم عليه .  
وكذلك يفعل في جميع العجم الإناث والذكور . ويجوز في ذلك من  
الشهادات ، ما يجوز من شهادة المسلمين ، الرجل والمرأة عن أنفسهما ، أو عن  
شهادة غيرهما الأحياء ، عن الأحياء .

مسألة :

وإذا تكلم المدعى عليه بالفارسية ، أو قال : إني أعجمي . فقال الرافع : إنه  
يحسن العربية .  
قال : إن خفي أمره على الحاكم ، كان على المدعى البيعة ، بما يدعيه ، بأنه  
يحسن العربية .

فإن كان الحاكم يعرف أنه يحسنها ، حكم بينهما ، ولم يعد له ذلك .  
وإن خفي عليه ، فسأل ، فشهد عليه ، من قول غير الثقة ، أنه يحسن العربية ،  
لم يقبل قوله ذلك والله أعلم .

### باب في الحكم للصبي واليتيم وعليهما

وإن جاء صبي ، لم يبلغ طالبا ، أو مظلوما إليه ، فحكم له الحاكم ، فحائز .  
وإن حكم عليه ، لم يجز عليه . وله أن يطلب ، إذا بلغ .  
وإن استخلف خصمه ، فليس للحاكم أن يستخلفه له .  
فإن جهل الحاكم ، فاستخلفه ، ورفعه إلى الحاكم الآخر ، إذا بلغ .  
وليس للصبيان ، ولا عليهم أيمان لبعضهم بعضا ، ولا بينهم وبين غيرهم .  
ولا يستخلف للصبي ولي إلا أبوه ، ولا اليقيم إلا وصى من أبيه ، أو وكيل ثابت  
الوكالة .

ولا ثبت بيع الصبيان ، ولا شراؤهم ، ولا هبتهم ، ولا إقرارهم .

ولا ثبت نكاح الصبيان ، بعضهم ببعض .

مسألة :

وإذا صح للصبي حق على رجل ، بشهادة عدلين ، عند حاكم حكم له .  
فإذا بلغ ، حلف ما يعلم أن شهوده ، شهدوا له بباطل . هذا إذا لم يعرف الصبي حقه .  
قال الفضل : إن موسى بن علي - رحمه الله - حلفه .

مسألة :

في مني به أثر ، ادعى أن رجلا ضربه . هل للحاكم أن يأمر بإحضار خصمه ؟  
قال : لا يُعفى الصبي في ذلك ، ويقول الحاكم ذلك ، على وجه ما يلزمه من

وإذا لم يعرف الحاكم خصمه، بصفة، ولا معاينة. فإن صرف ذلك إلى الصبي،  
من غير قصد إلى استئماله، إلا على وجه التخيير له. فأرجو أن لا بأس.  
قال: وإن خيره، في العقود إلى حضور خصمه، ولم تقبّل مضرّة في قعوده  
وسعه.

وإن لم يكن في الصبي أثر، وسمع الحاكم، أن يقول له، على وجه التخيير،  
إن أراد أن يحضر بيئته، فيما يتبين له من أمره، وقيم له الحاكم وكيلا، يطلب  
له بيئته أو يأمره بذلك، إن لم يكن له من بلى ذلك.

قال: وحد الصبي، الذي أسمع دعواه، وأخذ خصمه له بالتهمة، لا يكون  
اعتباره إلا بالفظر في وقته.

#### مسألة:

فيمن ادعى على هالك حقا، وطلب يمين الورثة، فاحتج من يقوم بأولاد  
الهالك، أنهم لم يبلغوا. وقال الطالب: إنهم قد بلغوا، فالبينة على الطالب:  
أنهم قد بلغوا.

وإذا حضر البينة، على بلوغهم، كان عليه أن يدعوهم إلى الحاكم.  
فإن لم يحضر البينة على بلوغهم، لم يكن للحاكم، أن يدعوهم، أو يحتج من  
يقوم بأمورهم بذلك.

## باب الحكم بين الوالدين والولد

قال محمد بن محبوب - رحمه الله - : إذا ادعى الولد إلى الوالدين حقاً ، فأعجز البينة ، فإن الحاكم يقول لهما : إن شئتما أن تحلفا برأيكما ، على هذا الحق . وإن شئتما حلفناه ، وأوصلناه إلى حقه فإن حلفا له ، برعنا من دعواه . وإن رد اليمين إليه ، حلفه الحاكم على حقه ، وأوصله إليه من مالهما ، إلا أن يبرىء الوالد نفسه ، من مال ولده .

فإذا أبرأ نفسه منه برىء . وإن كرها أن يحلفا ، أو يحلفاه ، جبرهما الحاكم على اليمين . فإن لم يفعلا ، حبسهما الحاكم على عصيانهما إياه . فإذا أبرأ الوالد نفسه ، بعد حكم الحاكم به عليه ، فإنه يبرىء . وسواء ذلك صداق ، كان عليه لولده ، أو غير ذلك من الحقوق .

### مسألة :

ويوجد عنه أن رجلاً ، كان يطلب إلى والده حقاً ، وأحضر عليه البينة ، وعدلت . وصح الحق عليه ، وطلب الولد الحكم على الوالد . وقال الوالد : أنا قد أبرأت نفسي ، من هذا الحق . وطلب الولد ، أن يوصله إلى حقه ، فقال أبو عبد الله : قد أبرأ نفسه ، من هذا الحق . وقال الولد : أى حكم هذا ؟ قال أبو عبد الله : حكم الذى قال : أنت ومالك لأبيك . والله أعلم .

## باب فى الحكم فى أهل الذمة والمشركين والمسلمين

وإذا أصاب أهل الذمة حدود ، أقامها عليهم بظاهر الأدلة . قال أصحابنا :  
يحكم عليهم الإمام فيها ، بما عنده ، من حكم الله ، بما هم يحرمونه ، فى دينهم .  
وإن كانت بينهم وبين المسلمين مفازعة ، فى الأموال ، كانت الخصومة بينهم  
وبينهم . والحكم فى ذلك كالخصومة ، والحكم بين الملتين .  
وقال محمد بن محبوب قولاً ، يدل على غير ما قلناه ، فى ذى اشترى مالا ، من  
مسلم ، جاز أن يؤخذ منه ، بشفعة الإسلام ، وإن لم يكن حاز المال .

وكذلك لو وجب على ميت حق لمسلم ، وحق ذى ، إنما يدفع إلى الذى ،  
إن فضل بعد استيفاء حق المسلم . وقد غلط بعض مخالفيها . فقال : للإمام أن يحكم  
بين أهل الذمة ، إذا اختلفوا إليه . وله أن يعرض عنهم ؛ لأن الله تعالى يقول :  
« فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ » . قالوا : فهذا تخيير . وهذه عند  
العلماء منسوخة بقوله : « وَأَنْ احْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ » .

مسألة :

قال أبو محمد : وإذا ترافع أهل الذمة إلينا ، فى بيعاتهم ، فمسخنا ما كان فى  
ديننا منفسخاً ؛ لأنهم قد دخلوا معنا فى الفهى . « وَلَا يُحْرَمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ  
وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ » .

والمبيح لهم ، ما حرم الله علينا ، مما هو في شريعتهم ، أو ما يدعون جوازه في دينهم ، محتاج إلى دليل .

وإذا تحاكم قوى نصارى ، إلى حاكم ، من حكام المسلمين . فقال أحدهما : لى بيعة نصارى فأنا أتقدم إلى صاحب النصارى .

قال الآخر : لا أَرْضَى إِلَّا بالمسلمين ، فإنه يحكمهم المسلم بينهما ، وتقبل شهادة النصارى على النصارى . ولا يرفعهما إلى حاكم النصارى ، إلا أن يرضيا جميعا بحكم النصارى .

قال أبو عبد الله : ولو رضيا جميعا بحكام النصارى ، لم يردهم المسلمون إلى حكام النصارى . ولكن يحكم بينهم بالحق .

مسألة :

فى مسلم ومشرک ، ادعى أحقا ، ولم يكن لواحد منهما بيعة .

قال : يخلف هذا ، ويخلف هذا . ويقسم الحق بينهما نصفين .

مسألة :

وأظن عن قومنا - واختلفوا فى الدمى ، إذا جاء دون خصمه ، ليدعوا له خصمه ، فينظر بينهم .

نقول : لا ينظر بينهم ، حتى يأتى الخصمان جميعا . وبه قال مالك . ولعل من حجبه قول الله : « فإن جاءوك » ولم يقل : جاءك أحدهم .

قال غيره :

يحكم على الغائب ، إذا جاء أحدهما .

\* \* \*

## باب في الحكم على المالك وورثته

وإن ادعى داراً ، في يد رجلين وارثين ، فادعى أنه اشتراها من الميت ، الذي قد باعها منه . وأحد الوارثين غائب ، فإنه ينبغي للحاكم أن يقضى على الشاهد ، بجميع ما قامت به البينة . ولا يلتفت إلى غيبة الغائب ، من قبل أن الشاهد خصمه ؛ لأن الدعوى ، إذا كانت على الميت بدين ، فأى الورثة حضر ، فهو خصم في ذلك . ومنه : وإن أقام البينة على الميت بدين ، فأى الورثة حضر ، فهو خصم في ذلك . وسواء كانوا قسموا الأرض ، أو لم يقسموها ، ينبغي أن يمضى القضاء ، في ذلك كله ، على الصغير منهم والكبير . ويؤيد ذلك قول موسى بن علي - رحمه الله - .  
وأما قول محمد بن محبوب . فقال : لا يحكم على واحد منهم إلا حتى يحضر . قال أبو المؤثر : لا يقضى على غائب من الورثة . في حصته حتى يحضر ، أو يحضر له وكيل ، ويمضى القضية ، على من حضر في حصته خاصة .  
قال أبو الحواري : بهذا نأخذ .

مسألة :

وإذا صح على رجل دين لرجل . وله أيتام ، فإن الحاكم يقيم للأيتام من يحضر سماع البينة ، على والدم . ويحلف المدعى . ولم يروا ذلك للغائب .

قال غيره :

نعم ؛ لأن الحاكم يستثنى للغائب حجته . وإن أقام له وكيلًا فحسن .

مسألة :

حكّم سليمان بن الحكم ، والى صحار : فيمن كان له دين على رجل ، فأتانا جميعا ، فأقام أولاده على الآخر ، وله أولاد بيضة . وقد أتى على ذلك سفون ، فحكّم لهم بدين أبيهم ، على والد هؤلاء ، فى مال أبيهم .

مسألة :

وإذا ادعى رجلان ، على رجل ميت ، أنه باعهما مالا ، ادعيا عينا عليه جميعا ، فعليهما أن يقيموا البيضة .

فإذا أحضر البيضة ، وشهد لكل بالشراء . فالمال لصاحب التاريخ الأول . ويرجع الثانى فى مال الميت ، بالثمن الذى سلمه إليه .

وإن لم يؤرخا ، فالمال بينهما نصفان . ويرجع كل واحد منهما ، بنصف القيمة ، فى مال البائع .

فإن ادعى أحدهما الأصل ، وادعى الآخر ، وقامت لها البيضة بذلك . فالمال للذى يدعيه أصلا . وللذى يدعيه شراء الثمن ، فى مال الميت .

مسألة :

فيمن باع دابة من رجل . ثم توفى ، فأقام المشتري البيضة ، على عيب ، أنه كان بها ، من قبل أن يشتريها : فلم يروا له حجة ، ولا مدخلا ، بعد وفاة البائع . والله أعلم .



مسألة :

فيمن اشترى من رجل بيعا ، فمات البائع ، فادعى رجل ذلك البيع ، وأقام عليه البيعة . وأقام المشتري البيعة : بأن المالك باعه منه . فإن كان هذا الطالب ، قد كان يذكر هذا ، ويسأل عنه . ويقول : إنه سرق . فبالحرى أن يدركه ، إذا قامت له بيعة ، مع يمينه .

وإن أعجز ذلك ، فقد مات البائع ، وذهبت حجته .  
قال : وعندنا في هذا : أن كل من باع شيئا ، فادركه فيه المشتري . فالبيع لمن صبح له . ويرجع المشتري على البائع ، بما أخذ منه .  
فإن كان البائع ميتا ، رجع في ماله ، إلا أن يكون المشتري ، أسلم بلا حكم ، فلا يرجع بشيء .

مسألة :

جواب عبد الملك بن حميد - فيمن هلك ، وترك في يده آنية ، عرفها الناس ، وأقاموا عليها البيعة : أنها لهم . فما نرى ذلك ينفقهم ؛ إذ قد مات الرجل ، وماتت حجته ، إلا أن تقوم البيعة : أنها معه وديعة ، أو عارية ، أو سرقة ، أو ما أشبه ذلك .

قال غيره :

نعم . لأنه يمكن أن يكون وهبت له ، أو اشتراها ، بنير بيعة ، أو استحقتها ، بوجه من الوجوه ، من غير أن يعلم الشهود الذى لهذا .  
وقول آخر : إنها لمن صحت له ، حتى يصح زوالها ، بوجه من الوجوه .

مسألة :

ومن ترك في يد وارثه عبيدا ، أو مالا ، فاستخدم العبيد ، أو أنفقهم ، أو ماتوا ، أو أنفق المال ، أو باعه . ثم صح على الميت دين ، كان على الوارث ، تسليم الدين إلى مقدار ما ورثه . وسواء أنفق المال بقوله ، أو فعل غيره . فإن قبض المال أو العبيد . وأظهر عند الحاكم ، أنه في يده ، لصاحب دين ، أو وصية . ثم تلف ، لم يكن عليه شيء .

وعن موسى بن أبي جابر - إلى سعيد بن الأشج - فيمن اشترى أرضا من آخر عمران ، أو غيرهم . ثم مات المشتري والبائع ، وتنازع أولادهما فيه . فإن كان شهودهما سموا . وإلا فما عمر المشتري على البائع ، فهو له . وما لم يعمره عليه ، من العرض ، فليس له بيع . وعلى ورثة المشتري البيعة : أن العرض من بيع أبيهم . وإلا فعلى ورثة البائع يمين : ما علمنا أن العرض من بيع أبيكم .

## باب في الحكم على الغائب

أبو الحسن - فيمن ادعى على رجل مالا ، في يده أصلا ، أو عروضا . فأقر به لغائب ، فلا خصومة بينهما ، إلا ببيعة في إقراره  
فإن أحضر المدعى بيعة : أنه له . والغائب حيث لا تناله الحجة . ولا يعلم غيبته ، حكم به للمدعى . واستثنى للغائب حجته . ولا يقيم له وكيل ، يسمع البيعة ، ويحجج عليه .

وكذلك لو صحح عليه حق بالبيعة . وله مال ، أنفذ عليه . ولا يقيم له وكيل ، يحجج عليه ، ويسمع عليه البيعة .

مسألة :

الدليل على جواز الحكم على الغائب : إجماع الجميع : أن النبي ﷺ ، حكم ببيعة الخطأ ، على العاقلة والعاقلة - في حال الحكم - غائبة . وحكم على أبي سفيان .

مسألة :

ومن طالب في مال ، وصح له . والمطلوب غائب ، فإن الحاكم يسلمه إلى من صح له . ويستثنى للغائب حجته .

وإن كان حاضرا في المصر ، رفع إلى مجلس الحكم ، واحتجج عليه .

مسألة :

عن عزان بن العصر - فيمن قطع البحر ، وعليه حقوق الناس ، فإذا أقاموا

بمقتورهم ، حكم عليه لهم . واستثنى للغائب حجته . واستحلهم ، وأوصلهم إلى حقوقهم .

وقال بعض الفقهاء : لا يحكم على الغائب ، حتى يحضر له وكيل ، إذا كان غائبا من المصر . قول شريح .

قال الشافعي : يجوز القضاء على الغائب ، بالبيعة ، أو يمين المدعى . وبه قال مالك .

قال أبو حنيفة : لا يجوز الحكم عليه ، لكن يسمع الحاكم البيعة ، ويكتب إلى حاكم ذلك البلد ، بما يثبت عنده ، مع إجازته الحكم عليه ، بفقعة امرأته وأطفاله . ولا يدع لغيبته .

فإن لم يكن له مال ، أمرها الحاكم بالدين . وأجاز بعضهم القضاء عليه ، بصحة للوكالة .

#### مسألة :

محمد بن محبوب : إنه ليس سواء ، من ادعى حقا ، على رجل غائب ، من عمان ، كمن ادعى حقا على ميت ، وماله غائب من عمان .

فإذا أحضر المدعى شاهدي عدل : أنه له حق ، على فلان الميت . ولا يعلمون له وارثا بعمان . وله ورثة ، في غير عمان . فإن الحاكم يحكم له . ويوصله إلى حقه ، من مال الميت ، إذا حلف على حقه .

فإن أقام البيعة : أن له حقا ، على رجل غائب ، في بلاد كذا ، فلا يحكم له ، حتى يحتج على الذي عليه الحق ، إذا كان حيث تناله الحجة .

وكذلك إن أقام بيئة : أن له حقا ، على رجل ، خارج من عمان . ولا يعلمان  
في أى بلاد هو . فإن الحاكم يقيم له وكيلًا ، يقوم بحجته ، وبسمع عليه البيئة .  
ثم يحكم عليه بالحق ، ويوصل الطالب ، إلى ما يصح له ، من الحق ، في ماله .  
مسألة :

فأما من كان خلف البحر ، ولم يتول . فإن عرف موضعه ، احتج عليه  
بشاهدى عدل .

قال أبو الحواري : إذا كان بموضع تفاله الحجة . ولم يعرف أين موضعه ،  
ولا صح أنه خرج من ههنا ، فباع من ماله بالنداء ، إذا صح الحق عليه . وطب  
ذلك أهل الحقوق . وحلفوا على حقوقهم . ويستثنى لفائى حجته .  
مسألة :

الحاكم مخير في مال الفائب - إن شاء - دخل في الحكم عليه . وإن شاء  
لم يدخل .

وقول : إنه ليس بمخير في الحكم ، على الفائب . وإنما مخير في أمر القيام  
له ، بصلاح ماله ، ما لم يكن عليه لأحد حق ، أو مشاركة في مال ، يجب القيام  
عليه ، في ذلك لشريكه الحاضر .

مسألة :

أبو محمد : من خرج من مصره ، وعليه ديون للناس ، فتولى بها . ثم صح  
بهد خروجه ، له مال . وهو في موضع ، لانباه الحجة . فإنه يرفع عليه إلى الحاكم ،  
حتى يتسليم له وكيلًا ، يقضى الناس حقوقهم . ويستثنى له حجته . وإذا جفرت . . .  
وما بقي كان في يده .

مسألة :

ومن كان بيده أرض لرجل . ويدعى أنه اشتراها ، من يد صاحبها ، أو من  
عنفد غيره . وأهل البلد يعرفون ، أن صاحب الأرض غائب ، لا يعلم أنه باع .  
ولا وكيل له . فإذا لم يكن في البلد . وحيث تفاله الحجة ، لم تقبل الدعوى .  
ولا يشتري منه شيء ، يعلم أنه من تلك الأرض . ودعواه غير مقبولة . والدعوى  
لا تجوز ، في أصل الأموال ، إلا بصحة البيع ، من مالك ، أو وكيل له .

مسألة :

الشيخ أبو محمد : قال أصحابنا : يجوز للأحكام استماع البيعة ، على الغائب  
من مصره ، ومن امتنع عن حكمه .

وحجتهم : قوله ﷺ : على المدعى البيعة . فدل أنه إذا حضرها ، حكم له  
بها .

وأما قوله لعل : إذا حضر إليك الخصمان ، فلا تقض لأحدهما ، حتى تسمع  
حجة خصمه ، فإنه يجوز أن يكون : إذا أمكن الاستماع والظن ، يوجب أن يحكم  
على الغائب والحاضر ، بما صح من حقوق الأدمين ، بحكم رسول الله ﷺ لهذا ،  
على أبي سفيان ، وهو غائب .

وأما الحدود ، فلا يحكم بها على الغائب ، باتفاق الأمة .

مسألة :

أبو جابر : اجتمع رأيهم في التاجر الإيراني : أنه يدعى بشاهدين : أن حقه

عليه : وغاب منذ سنين . فإذا صح ذلك ، كتب إلى والى المصر : أن يسأل عنه ، ويجهد . فإن قدر عليه . وإلا باع من ماله بقدر دينه . وللاغائب حجته ، إذا قدم .

#### مسألة:

الضياء : وإذا باع حاكم من مال غائب ، في البحر ، بفريضة ولده ، أو زوجته ، أو بدين ، صح عليه بالبيعة . ودفع الثمن إليهم ، وقبض المشتري المال . ثم قدم الغائب . واحتج أن صاحب هذا الدين قد استوفاه منه ، أو صاحب الفريضة أخذها ، أو بوجه تكون له البراءة ، من هذا الحق وأقام البيعة على ذلك . فإن البيع تام ؛ لأن الحاكم إنما باعه يومئذ بحق . ويرجع صاحب المال ، على الذي يبيع له بحقه ، أو فريضته ، يتبعه بما قبض ، من ثمن ماله .



## باب فى الحكم للغائب

والاحتساب له

ومن رفع على رجل : أن فى يده مالا لفلان الغائب ، وأقام بينة عدل وليس الطالب بوكيل . ولا الذى فى يده المال بوكيل للغائب ، فليعزل الحاكم هذا المال من يده ، ويجعله فى يد ثقة ، إلا أن يقيم الذى فى يده هذا المال بينة : أنه وكيل للغائب ، فإنه يترك فى يده بحاله .

مسألة :

وإنما يجيز الحاكم الطالب ، إذا كان بسبب رحم من الغائب . فإذا لم يكن مفعه ، بسبب رحم ، لم يجزه إلى ذلك .

وقول : إن الحاكم بالخيار ، إذا قام للمتقرب من أرحامه ، على مثل هذا . ولم تصح وكالة الذى فى يده المال . ولم يصح أنه مقصوب . فإن شاء عزله من يده ، إلى وكيل ثقة . وإن شاء تركه ، حتى يصح باطل الذى فى يده المال .

مسألة :

والغائب ، إذا أحدث رجل فى ماله ، فاحتسب له رجل من قرائقه ، أو أجنبي . فإن كانت غيبته ، لا تعرف أين هى ، لم تجز منازعته . وإن كانت تعرف ، أجازها .

وقول : إن كان من قرائقه ، فالحاكم بالخيار ، إن شاء أقام وكيلًا منازع له . وإن شاء ، لم يدخل فيه . ولا يقبل ذلك ، من غير القرابة .

وقول : لا يقبل ذلك ، إلا من وكيل ، كان قريبًا ، أو غير قريب .



مسألة :

ومن تعدى في مال قوم ، أو غُياب ، فاحتسب عليه رجس ، ومنعه منها ،  
فادعى المدعى أنه اشتراها . فإذا احتسب ، ورفع إلى الحاكم ، وللحاكم أن  
يخير احتسابه . ويلزم الخصم البيعة . وإن لم يكن حاكم ، لم يلزمه حكم .

مسألة :

أبو علي : والغائب إذا صح له حق بالبيعة ، فطلب وكيله الحق ، فطلب الخصم  
يمين الغائب ، حكم له بالحق . وتقدم على الوكيل ، أن لا يخرج من المصر . ويكتب  
الحاكم إلى من يحلف الغائب له ، من النقا .

فإن نكل عن اليمين ، رد الحاكم الشيء ، وسلمه وكيله ، إلى المحكوم عليه .  
وإن حلف ، أطلق الوكيل .

وإن كان الغائب ، في موضع ، لانتاله الحجة ، سلم الحاكم ماصح له ، إلى  
وكيله . واستثنى الحاكم للغائب ، حجته في اليمين ، متى وجد .

مسألة :

ومن ادعى وكيله حقا إلى رجل . فأنكره ، فأراد يمينيه . فنزل إلى أن يحلف  
الطالب على ديفه ، فلا يؤخذ له بشيء حتى يصل الغائب ، ويحلف على حقه ، إلا  
أن تقوم بيعة كما بينا .

مسألة :

في امرأة بالبحرين ، أو بالبصرة ، طلب وكيلها صداقتها ، حتى استحقته بالبيعة .  
فإنه يعطى وكيلها .

وإذا أمكن أن تحلف حلفت . ولا يحبس حقها .

قال بعض : ويقال المطلوب : إن شاء خرج يحلفها ، في موضعها ، إن كانت حيث يقال عدل المسلمين ، ككتب إلى حاكم الببلد .

مسألة :

ومن غاب ، وله دين ومال . ولم يعلم أين توجه . ولم يوكل وكيلًا ، فطالب بعض الورثة ، توقيف ماله . فإذا صح أنه خرج ، من حدود عمان ، وقف الحاكم ماله ، وجعله في يد ثقة ، حتى يرجع ، فيسكون له ، أو يصبح موته ، فيسكون لورثته .

وإن لم يصبح خروجه من عمان ، لم يوقف ماله ، إلا أن يتقدم ذلك . ولم يصبح له خروج . فعسى أن يوقف ماله ، على يدى ثقة .

مسألة :

وإذا كان مال ، بين حاضر وغائب فاحتسب للغائب رجل ، وجمعه ، ثم أخذ من يده . فلا ضمان عليه . فإن طلب الحاضر أن يقاسمه . فليس للمحتسب ذلك . ولكن يرفع إلى الحاكم ، حتى يقيم للغائب وكيلًا ، يقاسمه .

فإن قال الحاضر للمحتسب : إنك إنما جمعت هذا المال : معينا للفاصل .

فقال : بل جمعته احتسابا منى للغائب .

فالتقول قول المحتسب ؛ لأنه لو تركه ، وهو يقدر على حفظه ، ضمه .

مسألة :

وعن أبي عبد الله : إن المحتسب للغائب ، ليس له أن يخرج الزكاة ، من مال

الغائب .

مسألة :

وإذا أراد العدلان ، أن يقيموا الوكيل للغائب ، فإنهما يقولان : قد أقمناك  
وكيلا ، لفلان ابن فلان الغائب ، في مفاسمة المال ، الذي بينه وبين شركائه فإذا  
قبل ذلك ، فقد صحت وكالته — إن شاء الله .

\* \* \*

## باب فى الحكم على المتولى والمستقر عن الحاكم

والغائب إذا صح ، أنه تولى عن المسلمين ، وعن الحاكم ، ولو كان بيمان .  
فإنه ثبت عليه البيعة ، وبيع من ماله بالنداء . ويقضى الدين الذى تولى عنه ، بعد  
أن يحلف عليه صاحبه .

مسألة :

أبو عبد الله : الذى يتولى عن المسلمين ، لا يبيع ماله ، إلا بحق من كان رفع  
عليه بحقه ، وتولى عنه .

فإن أثبت عليه حقاً ، بعد ذلك ، لم يبيع من ماله إلا بعد الحجة عليه .  
أبو الحوارى : إذا كان بموضع ، تفاله الحجة . وإلا يبيع من ماله ، فى حق ،  
من صح عليه حقاً . واستثنى له حجة .

وإن كان ماله ، ليس فيه وفاء للدين : الذى صح عليه . ثم تولى عنه .  
والدين الذى صح عليه ، من بعد . فيقوم المال قيمة . وتنفذ الحقوق ، فيأخذ الذى  
تولى عنه ، بقدر حقه . ويوقف للذين ثبتوا ، بقدر الذى لهم من ماله ، حتى يحضره  
ويحتمج عليه ، إلا أن يصح أنه قد خرج من مصر عمان . ولا يعرف مكانه ، أو  
حيث لا تفاله حجة . فإن أصحاب الحقوق ، يثبتون حقوقهم ، مع الحاكم ،  
ويحلفهم عليها . ثم يقضى كل واحد منهم ، ما صح له ، مما يصح من مال ذلك  
الغائب .

أبو المؤثر : إذا تولى المدعى عليه ، من المسلمين . وكان توليه بحق رجل ، ثم ادعى عليه قوم آخرون حرقا ، وأصحبوها عليه . ولم يكن في ماله وفاء ، لحقوقهم جميعا . وكان الذى تولى بحقه ، يستغرق ماله ، فهو غدوى أولى بماله ، فيوفيه الحاكم حقه . ودين أولئك على صاحبهم .

وإن عرف موضعه . وكان حيث تمكن الحجة ، من المسلمين عليه ، فلا يجعل في بيع ماله ، حتى يحتاج عليه بكفاب ، مع ثقة ، أو رسول ثقة ، يحتاج لهم عليه .

أبو عبد الله : ويقوم الرجل مقام الشاهدين .

مسألة :

ومما يجوز للحاكم : إنفاذ الحكم بلا حضرة ، من المحكوم عليه ، الذى صح عليه حق لآخر ، مع حاكم . ويأمره بالدفع إليه ويخرج على ذلك ، ويتولى . فإن الحاكم يبيع من ماله ، بقدر ذلك الحق . ويوصل صاحب الحق ، إلى حقه .

وإن حبسه بدين ، صح عليه ، فهرب من الحبس ، باع الحاكم من ماله . وقضى عنه ذلك الحق .

وكذلك إن أجله أجلا ، بحق قد ثبت عليه ، وصح فتولى عن الحاكم ، باع من ماله ، وأعطى الحق الذى ثبت عليه ، كان للحق زوجته ، من صداق ، أو فريضة ، أو غير زوجته .

وكذلك في جميع ما يلزمه من حقوق .

وإن أمره أن يوافق خصمه ، فلم يوافق ، لغير عذر ، يصح له ، سماع الحاكم عليه البيعة . فإن تولى ، أنفذ الحكم عليه .

وإن كره وكيله ، أن ينازع ، أو يدع وكالته ، سماع الحاكم عليه البيعة ، وأنفذ عليه الحكم ، وأشباه هذا .

محمد بن محبوب : إذا تولى عن المجلس ، أو تماجن في الحبس ، سماع الحاكم عليه البيعة ، وقضى عليه . واستثنى له حجته . وهو قول الشافعي - فيما أظن .

مسألة :

قال بعض قومنا - فيمن يدعوه القاضي ، فلهنم ادعى عليه حقا ، فيستتر . ولا يحضر ، لأنه ينفذ إلى باب رسول ، ومعه شاهدان ، يقادى بحضورهما : فلان ابن فلان ، إن القاضي فلان ، يأمرك بالحضور ، مع خصمك ، مجلس الحكم . فإن فعلت ، وإلا نصب لك وكيلًا . وقبلت بيعة عليك ، يفعل ذلك ثلاث مرات . ثم يقيم له وكيلًا . وسمع شهود المدعى . وأمضى الحكم عليه . وهو قول يعقوب .

وإن تولى عن المدرة ، أو أخلف موافاة ، بيده وبين غرمائه ، أو هرب من السجن سمعت عليه البيعة . واستخلف غريمه ، وحكم عليه . واستثنى الحاكم له حجته .

مسألة :

وعن وارث بن كعب - فيمن غشيه دين ثقيل ، فهرب إلى قوم من الفساق .  
فرأى أن يحتج عليه . ولكن ذكرت إعدامه ، وورث مالا ، بمسد خروجه .  
فانظر ما كان من غلة المال ، الذي ورث ، فارقه إلى الطالبين ، بضمان على  
حقوقهم .

وأما إفانة الأصل ، فإني أحب أن يحتجوا عليه . ولا يكون بيع ماله ، إلا  
بعد الحجة .

مسألة :

أبو حنبلان - في الرجل أو المرأة - تطلب إليه حقا ، فيستتر . ولا يقدر عليه ،  
فعلى الحاكم الاجتهاد ، في الاحتجاج عليه بالثقة .  
فإن لم يقدر عليه ، فلا يجوز عليه الحكم ، إلا بعد الحجة .  
وللحاكم أن يحتج بالواحد الثقة ، إذا بعثه إليه ، فاحتج عليه .

مسألة :

أبو على : ومن فر من حبسكم ، فلم تقدرُوا عليه . فذلك الذي ينادى على ماله ،  
ويجتهد لاستقصاء الثمن ، ثلاث أو أربع جمع . فإن بلغ ثمنا ، يعلم بقدر ما عليه ، من  
الحق . فإن رأيتم أن الثمن لم يبلغ ، في ثلاث جمع ، لم تعجلوا حتى تعودا في جمعة  
أخرى وأكثر ، ثم تباعوا - إن شاء الله .

مسألة :

أبو عهد الله: في رجل، دفع إلى رجل مالا ودبعة. ثم أنكره. وصح إنكاره مع الحاكم. ودعاه الحاكم إلى الحكم، فتولى، وصح توليه. وأقام بيعة عدل، مع الحاكم: أنه استودعه مالا، فتولى به. أيبيع الحاكم الله، ويدفع إليه حقه؟

قال: لا.

قيل: فإن استودعه ألف درهم، وأشهد عليه وأقر المستودع: أن هذا استودعني ألف درهم. ثم طلبها إليه، فأنكره ذلك، ودعاه إلى الحاكم. فتولى، وصح ذلك. وشهد عليه الشاهدان بالأمانة. أيبيع الحاكم ماله، ويدفع إلى الرجل حقه؟ أم لا يدفع إليه؛ لأنه لا يدري لهه عطية من عنده؟

قال: لا.

\*\*\*



## باب في الحكم في المالك

### والدعوى فيهم

وإذا اختصم رجلان، في عبد، كل واحد منهما، متعلق به . يقول: هو عبده وهو في أيديهما جميعا ، والعبد صغير ، لا يتكلم . فكل واحد منهما، يسأل البيعة : أنه له . وأيهما أقام البيعة : أنه له . نسخة : وأيهما أقام البيعة : أنه عبده ، قضى له به .

وإن أحضر كل واحد بيعة ، فهو بينهما نصفان .

وإن لم يحضرا بيعة ، فيبينهما الأيمان .

مسألة :

وإن كان العبد يتكلم كبيرا . فقال : أنا عبد أحدهم ؛ فإنه لا يصدق ، في قوله وهو عبدهما جميعا .

مسألة :

وفي الضياء :

فالتقول قول من أقر له بالعبودية . وعلى الآخر فيه البيعة : أنه عبده إلى الساعة ، ما باع ، ولا وهب . ولا نعلم أنه خرج من ملكه . وإلا فالأيمان بينهما . ألا ترى أنه لو لم يقر لأحدهما ، لكان عليهما جميعا البيعة .

فأما العربي ، فلا إقرار له . وهو الذي هو في يده . وهذا هو الصحيح .

مسألة :

وإذا كان عبد ، في يد رجل ، ناداه ، وأثر العبد للذى ليس هو في يده ،  
لم يقبل قوله . ولم يصدق العبد ، على ما قال .  
فإذا أقر بالرق ، فليس للعبد ما هذا قول . ألا ترى أن أم الولد ، إذا أقرت :  
أنها أمة لرجل ، لم تصدق .

قال غيره :

العبد إذا كان بالغا ، صدق فيما قال : أنه لغير من هو في يده .

مسألة :

إذا كان عبد في يد رجل ، فأقام آخر البينة : أنه عبده ، ولد في ملكه ،  
ووقعوا وقتا . وكان العبد أصغر من ذلك للوقت ، فإنه لا يقضى بشهادتهم .  
وكذلك الولادة والنكاح .

مسألة :

من غير الباب - أبو معاوية - أيمن أقر أن هذا العبد لفلان ، أقام البينة :  
أنه اشتراه منه ، بألف درهم . ولم توقت البينة وقتا . وفلان يقول : إن العبد له ،  
ويجحد البيع . فما أقول : إلا أن العبد لفلان ، بإقرار هذا . والبينة لا ينفع بهم ،  
إلا أن يشهدوا بالشراء ، بعد إقرار المقر .

فإن قال : إن هذا العبد لفلان ، باعه له ، بكذا وكذا . وأقام البينة على ذلك ،  
فهو له ، إذا كان الكلام متصلا .

مسألة :

وإذا كان عبد ، في يد رجل ، فادعى آخر : أنه عبده ، ولد في ملكه ، فإنه يقضى به ، للذى هو في يده ، ولو أقام البينة جميعا .

وقول : البينة بيّنة المدعى . وإن أعقته أحدهما ، قضى به للذى أعقته .

مسألة :

وإذا كان العبد كبيرا ، في يد رجلين ، يدعيانه . ولا بينة لهما . فقال : أنا حبيد أحدهما . ففى قول أبى حنيفة ويعقوب ومحمد : هو عبد لهما .  
أبو ثور : القول قول العبد .

مسألة :

وإذا تداعى العبد رجلان ، فهو للذى أقر له العبد ، ولو أقر لغائب ، إلا أن يصح أنه للذى هو في يده . فإن صح ذلك ، لم يلتفت إلى إقرار العبد .  
فإن كان العبد صغيرا . وقال : إنه حر ، فهو حر ، حتى تقوم بينة : أنه عبد له .  
وكذلك إن كان أحد يدفع عن الصبي . فقال : هذا حر .

مسألة :

وإذا كان صبي ، في يد رجلين ، كل واحد منهما يقول : إنه غلامى . وهو يقر لأحدهما ، فالصبي موقوف إلى بلوغه . فن أقر له ، كان له . وعلى الآخر البينة .

مسألة :

عبد في يد رجل ، ادعى أنه عبد لفلان ، وفلان غائب . هل يمنع الذى هو

في يده ؟ فلا يمنع منه ، إلا أن يأتي وكيل الغائب بقبضه . فسله ذلك ، إذا أقر له  
بذفسه ؛ لأن إقراره بذفسه جائز ، إلا أن تقوم بيعة لاذى هو في يده .  
وإن قال : فلان المذرور له ، ليس هو عبدي ، فإنه في يد من هو في يده .  
ولا ينزع منه .

ومن باب الدعاوى في البيوع - فيمن اشترى عبدا من رجل . ثم ادعى أنه  
باعه حرا ، أو مفتصبا ، أو عبدا لفلان . فقال فلان : إن العبد له ، فأنكر ، والبائع  
منكر . وقد قبض المشتري العبد ، أو لم يقبضه . وإذا تقاررا على البيع الصحيح :  
وإن لم يقبضه ، فالتمن على المشتري . ولا يقبل قوله على البائع ، إلا بالبيعة .

فإن أقر المشتري : أنه حر ، عتق العبد .

وكذلك إن أقر : أنه لرجل من الناس ، فإن البائع يؤمر بقسليمه ،  
إلى المشتري . ويؤمر المشتري بقسليمه ، إلى من أقر له ، إذا صدقه المقر له به .  
ولا يرجع على البائع بشيء ، إلا أن يصح بيعة ، على ما يدعى .

وإن ظهر فيه عيب ، كان مع البائع . وقد قال المشتري : إنه حر ؛ فإن العبد  
يمتق ، ويرجع المشتري على البائع ، بأرش العيب .

وكذلك إذا أقر لأحد ، وسله إليه ، رجع بأرش العيب . وإن كان المقر له  
لم يصدقه ، والعبد في يد المشتري ، رده بالعيب .

### باب الدعوى والحكم على العبيد

وإن ادعى رجل على عبد : أنه عبده . وقال العبد : هو أعتقني ، فإن البيعة على العبد ؛ لأنه أقر أنه كان عبدا له .

وقول : لا يبين لي أنه مقر بالعبودية ، حتى يقول : نعم قد كنت عبدا له ، فأعتقني . أو يقول : هو أعتقني من ملكه .

مسألة :

رجلان ادعى كل واحد منهما ، رق الآخر ، وأحضر البيعة . فإذا أمضى الحكم على أحدهما ، لم تقبل بيعة الثاني .

وإن لم يتم أحدهما ببيعة على الآخر ، فرق الحاكم بينهما ، ومعهما عن التعرض ، لبعضهما بعضا .

مسألة :

ومن ادعى أنه عبد لفلان ، وطلب إليه النفقة والكسوة ، فأنكر ، فإنه يجبر على النفقة والكسوة ، أو يعتق ، كما يجبر الرجل ، إذا لم يقر بالتزويج ، بأن يطلق ، أو يقر . فإن شاء أنفق على العبد . وإن شاء أعتقه . وهذا إذا كان هو المقر بالعبودية ، ليس بمعروف النسب .

وإن كان معروف النسب بالحرية ، لم يجز إقراره لهذا بالعبودية . ولا يجبر المقر له ، على عتق ، ولا كسوة ، ولا نفقة .

وإذا كان عبد بين اثنين ، فشق عليه خدتهما جميعا ، فرفعهما إلى الحاكم ، فطلب أن يستخلصه أحدهما ، أو يبيعه . فإن الحاكم يحكم عليهما بذلك .

مسألة :

في أمة ، أقامت البيعة : أنها حرة . هل يرجع عليها بالإنفقة ؟  
فإن قامت بيعة : أنها كانت عالة ، أنها حرة ، يوم اشتراها ، فلم تقل شيئا .  
ولم تذكر البيع ، فله أن يرجع عليها ، بما أنفق عليها .  
فإن لم تتم بذلك بيعة ، ولم تقر هي بذلك ، فليس له أن يرجع عليها بشيء .

\* \* \*

## باب في الحكم على المماليك ولهم

والعبد إذا كان مأذونا له في التجارة ، فحائز مئازعته ، مع الحاكم في المال الذي يدعيه ، ويدعى عليه من البيوع والتجارة . ويحكم له وعليه . ويستحلف ، ويستحلف له .

مسألة :

وإذا رفع على العبد بدين ، فلا بأس أن يأمره الوالي بدفعه .  
قال المصنف : ولعل هذا ، إذا كان مأذونا له في التجارة .

مسألة :

ومن ادعى على عبد شيئا ، فأنكره فطالب يمين سيده . فذلك له على السيد ، يحلف أنه ما يعلم ، أن على عبده له شيئا ، من قبل ما يدعيه . ولا في يده له مال .

مسألة :

وإذا أذن له في التجارة ، ولم يحجر عليه المداينة ، أخذ بإعطاء الحق . فإن أعطى ، وإلا أخذ مولاه . فإما أن يعطى وإلا بيع العبد في الدين ، إذا صحت الحقوق عليه بالبيانات ؛ لأنها على المولى ، في رقبة العبد . وليس للمملوك يمين ، إلا بإذن مولاه .

مسألة :

ولا تثبت الأحكام على العبد ، ولا على سيده ، إلا بيمينه .

وأما في سائر الأحداث والجفائيات، فإن للسيد الخيار. إن شاء، أذن لعبده، أن يخاصم، ويحلف. وإن شاء، حلف بالعلم: ما يعلم أن عبده جنى هذه الجفائية، التي تتعلق في الحكم، لو صحت في رقبته، وثبتت على سيده.

### مسألة :

والأمة إذا ادعت على زوجها الطلاق، أو الحرية. وأنكر ذلك، فإنه يجزئها. إما أن يأذن لها، في المحاكمة منها لزوجها. وإن شاء، أن يلي هو ذلك

قلت : أرأيت إن اختار هو، أن يلي ذلك، من يمين زوجها، واستماع بينتها، إن كان معها بيعة، على ما تدعيه. وأبى الزوج أن يحاكمه هو، وطلب محاكمتها هي. هل يكون له ذلك، على السيد؟

قال : هكذا عقدي.

قلت : أرأيت إن رد إليها، ورضى أن يحلف السيد عنها. كيف تجزئ اليمين؟

قال : يحلف لقد قالت، أو ادعت كذا، على زوجها فلان وما أعلم أنها كاذبة، في ذلك، من دعواها التي ادعتها عليه. ويسمى بالدعوى، التي تدعيها نفسها.

وإذا حلف السيد، بعد رضا الخصم، فرق الحاكم بينهما، بقطع حجتهما، بالحكم الذي جرى بينهما.



قلت : فإن لم يرض الزوج أن يحلف السيد عنها ، وطلب يمينها هي . هل يجبر السيد أن يتركها ، لتحلف على ما يطلب الزوج ، من يمينها ، في ذلك ، إذا رد إليها اليمين ؟

قال : هكذا عفى ، أنه يجبر على ذلك .

قلت : فإن امتنع عن تركها ، للحلف لزوجها . هل يلزمه الحبس بذلك ، إما أن يدعها ، وإما الحبس ؟

قال : يلزم السيد ، إما أن يحلف : لقد قات كذا . وما أعلم أنها كاذبة . وإما أن يدعها . وإن امتنع ، حبس حتى يفعل أحد ذلك .

قلت : له : وكذلك إن امتنع عن تركها للمحاكمة ، في غير اليمين ، وأن يلي هو ذلك عنها ، لزمه الحبس ، إما أن يلي ذلك ، وإما أن يدعها ؟  
قال : يلزمه ذلك .

قلت له : كذلك المبيد ، في جميع ما يدعى عليهم ، هم مثل الأمة ، في هذا . ولو كانت الدعوى عليهم ، في الأنفس أو المال ؟  
قال : هكذا عفى .

## باب في الحكم على الأعمى وله

في الأعمى ، كيف يرفع عليه خصمه ، إذا وجب عليه حق ؟  
قال : إذا لزمه حق . فامتنع عن أدائه ، وتبين أسباب الاضرار ، بحضرة  
المشهدود عليه ، غير الخصم ، استحضره الحاكم ، وأمره أن يقيم وكيلًا ، يسمع  
له حجته . وعليه في الخصومة ، التي يطلب منه . أو يطلبها .  
فإن امتنع مما يلزمه ، كان عليه الحبس ، حتى يفعل ما يلزمه ، من الحق .  
وإذا تسبب عليه ، ما يستحق به الإحضار ؛ كان له الخيار ، إن شاء أن يقيم  
وكيلًا ، وإن شاء يحضر .

وقلت : وذلك على الحاكم ، أم له ولا عليه ؟  
قال : يعجبني - إذا كان حاكمًا - يجب عليه الحكم ، يجب له ذلك ، وعليه .  
وإذا كان في حد التعخير ، كان له الخيار .  
مسألة :

ومن ادعى حقًا على أعمى ، فأنكر ، فليس على الأعمى يمين ؛ لأنه يحلف لمن  
لا يبصر . وإنما يحكم له على الأعمى ، إذا شهد له شاهدًا عدل .  
مسألة :

ابن محبوب : إذا أراد الأعمى ، أن يحلف خصمه ، لم يحلف له ، حتى يقيم  
الأعمى وكيلًا ، يحلف له .  
وكذلك قال نيهان .

مسألة :

زيادة من غيره - وإذا ادعى الأعمى حقاً على رجل ، فأنكره . ولم تكن له  
بيضة ، وطلب يمينه ، فرد اليمين على الأعمى ، فلا يمين عليه .  
وإن كانت عقد الأعمى بيضة ، حكم له بحقه . وإلا بطل حقه .  
وقول : يجبر خصمه ، بين أن يحلف أو يقر .  
أبو سعيد : إذا أعجز الأعمى البيضة ، أوقفت دعواه ، إلى إحضار البيضة .  
وإن لم يحضر ، وطلب يمين خصمه ، إما أن يحلف ، وإما أن يقر بما يدعيه .  
وإلا حبسه الحاكم . ولا بد من ذلك .

\*\*\*

## باب دعوى الحكم بتوقيف الحاكم

### وقضائه في المال

وإذا تخاصم رجلان، في أرض، ليست في يد أحدهما، ادعاهما أحدهما، أنها له. وادعى الآخر، حاكما من المسلمين، قد هلك، وأوقفها. فإن الحاكم يسأل المدعى للوقف، البينة للوقف. فإن أعجزها، ولم يطلب فيها، سوى أن الحاكم وقفها، صرف الآخر. ولم تكن بينهما خصومة. ولا يحكم للمدعى الأرض لنفسه شيء. ولا تسمع له بينة، من أتى يحضر له خصم.

فإن أحضر المدعى الوقف البينة: أن فلانا الحاكم، وقفها، وشهدت البينة: أنه وقفها، في يد فلان، أحدهما، أو غيرهما، لم ترد البينة، على هذه الشهادة، صرفها الحاكم عنهما جميعا. ولم يدخل فيها، ولا سمع لأحدهما البينة فيها؛ ولا يكلفهما بيمينها.

وإن عرض للأرض سواهما، صرفه، إذا طلب ذلك إليه.

مسألة:

وإن كان المدعى للوقف، إنما يدعى رفقها. ولا يدعى فيها شيئا، لم يفتار في قوله. ولا يسمع له بينة. ولم تكن بينه وبين الآخر خصومة، وصرف عنه.

مسألة:

وإن شهدت البينة: أنهما كانا يتخاصم فيهما، فرقها الحاكم، في يد أحدهما، فهو سواء.

مسألة :

وإن رجعا جميعا ، من بعد ما وصفت ، من شهادة البيعة ، يطالبان إلى الحاكم :  
أن يحكم بينهما بالبيعت ، لم يقبل ذلك منهما . ولم يدخل فيها .  
وإن شهدت البيعة : أن فلانا الحاكم ، أشهدا أن فلانا وفلانا ، حضرا ،  
فتنازعا في هذه الأرض ، فرأيت أن وقفها ، في أمر ، شجر بينهما أولا . وصح  
عندي ، فيما بينهما ، فإن الحاكم يدعها وقفا ، لأنه لا يدري ، على ما كان وقفها ،  
ويصنع كما صنع الأول ؛ لأنه لا يدري ، في يد من وقفت .  
فإن طلبا بعد ذلك ، إلى الحاكم ، أن يسمع منهما البيعة عليها ، ويحكم بينهما ،  
دخل الحاكم بينهما بالحكم . وسألها عليها البيعت .

مسألة :

ولو أن أمة ، في يد رجل ، ادعاه آخر . وأقام البيعة : أن قاضى كذا قاضى  
بها ، على هذا الرجل ، بشهادة شهود ، شهدوا بها له . وأقام الذى في يده البيعة :  
أنها أمتة ، ولدت في ملكه ، فإنه يقضى بها ، للذى قاضى بها له القاضى . وأنفذ  
القضاء .

وقال بعض : يقضى بها لصاحب الولادة .

مسألة :

ولو كان عبد ، في يد رجل ، فأقام آخر البيعة : أنه قاضى له القاضى به . وأقام  
الذى في يده البيعة : أنه عبده ، ولد في ملكه . وأقام آخر البيعة : أن قاضى كذا ،

قضى له به . فإن لم يفسر الشهود ، ولم يزيدوا على هذا ، فإنه ينفذ بقضاء القاضى ، على صاحب الولادة ؛ لأننى لا أدرى لعله اشتراه مئة ، أو وهب له ، أو تصدق به عليه ، أ رأيت لو قال : اشتريته بمائة درهم ، ونقدته الثمن ، لم أنفذ على صاحب الولادة . وقال بعضهم : إذا أبهم الشهود ، ولم يفسروا . وكان القاضى الثانى ، لا يدرى لعل القاضى الأول ، قضى له به ، على يمينته .

وإن نسروا ، أنه قضى له ، بشهادة شهود ، شهدوا : أنه له ، فإنه يبطل هذا القضاء ، ويقضى به لمصاحب الولادة .

• • •

## باب الدعاوى وأحكامها

الادعاء : أن تدعى حقاً لك ، أو لنفرك . يقال : ادعى حقاً أو باطلا .

قال امرؤ القيس :

لا وأبيك ابنة العامري لا يدعى التوم أنى أفر

الدعاوى على ثلاثة أضرب :

أحدها : لا يجوز أن يستمع أصلاً . وذلك أن يدعى رجل على آخر : أنه وعده بهبة ، أو صدقة ، أو يدعى عليه خراً ، أو خفازير . وما لا يحل .

والثانى : دعوى مضموعة ، كل واحد منهما إجمال واحتمال . فيطلب المدعى بيان ذلك . مثل أن يدعى ألف درهم ، أو مائة قفيز حنطة ، أو عشرة أثواب . فلا بد من نعت ذلك ، ووصفه .

والضرب الثالث : أن تخلو الدعاوى من الإجمال والاحتمال . فهذه دعوى مسموعة ، مسئول عنها المدعى عليه .

مسألة :

ومن ادعى على رجل ، كفالة عند الحاكم ، فإنه لا يكون له هذه الدعوى خصومة .

فإن قال : لى عليه كذا وكذا درهماً ، من أجل كفالة ، كفلى بها لى على فلان ، فإنها تكون خصومة .

الفرق بينهما : أن الأول ادعى نملا ، ولم يدع حقا . فالحاكم لا يثبت الخصومة إلا بدعوى الحقوق ، لا بدعوى الأعراض ، التي تجري بين الناس ، بلا تضمين مال . ولا يلزم الخصماء الأيمان لبعضهم بعضا ، على الأفعال .

مسألة :

وإذا ادعى أحد الخصمين : أن هذا المال له ، وادعى الآخر : أنه اشتراه والده ، أو أخوه . وهو وارثه . فإن ادعى ، أن أباه ، أو أخاه هلك . وصح ذلك ، فكلهما مدعيان .

وإن لم يصح ، أن والده هلك ، أو أخاه ، فلا خصومة له في ذلك .

مسألة :

ومن ادعى حقا على الأعمى ، فأنكر . فليس على الأعمى يمين .

مسألة :

إذا تداعى رجلان في مال ، لا في أيديهما ، ولا في يد أحدهما ، فالحاكم لا يجهل بينهما خصومة . والخصومة : أن يكون أحدهما مدعيا ، والآخر مدعى عليه . والخصومة توجب منعاً عن يد ، لعين قائمة .

مسألة :

ومن استمار شيئا ، أو استأجره ، أو القطعه ، أو كان معه مضاربة ، أو ودعة أو رهنا ، فسرقت منه ، فهو خصم فيه .



مسألة :

محمد بن أبي بكر - فيمن ادعى تهمة - ثم رجع، ادعى قطعا .  
قال : إذا كان بدعى على خصم حاضر . ثم رجع فاتهمه . وثبت على معنى  
التهمة . وترك الدعوى ، أوصل إلى ما يجب له ، في التهمة .  
وكذلك إن اتهم . ثم ادعى ، أوصل إلى ما يجب له ، في الدعوى . ولا يجب  
على الحاكم ، أن يقول له : قد تركت دعواك الأولى . وإن فعل ذلك احتياطا  
في التذكيرة ، وقطع الحجة ، كان ذلك إليه .

مسألة :

وإذا اخلف دعوى الخصم . مرة قال : لقطعة خلفها والده . ومرة بدعى ، أن  
أباه أخبره : أنه اشتراها ، فلا يقع - بقوله هذا - حكم ، حتى يقرر دعواه ، على أمر  
معروف . ثم يقطع الحكم على دعوى بينته .

• • •

## باب في المدعى والمدعى عليه والفرق بينهما

اختلف في أصل معرفة المدعى ، من المدعى عليه .

قال قوم : المدعى : من إذا ترك الخصومة ترك والمدعى عليه : من إذا تركها لم يترك .

وقيل : المدعى : طالب والمدعى عليه مطلوب .

ومنهم من قال : المدعى عليه : من ادعى الأصل . والمدعى : من ادعى أمرا حادثا . وهذا ليس بعام ؛ لأن من ادعى ولدا ، في يد الغير ، فليس يدعى أمر حادثا . ومع ذلك يسمى مدعيا .

وقيل : المدعى من حسن يطالب بالبينة ولا يحسن يطالب المدعى عليه بالبينة على الإنكار .

وقيل : المدعى : هو الذي يدعى ، ما هو خلاف الظاهر معه .

فإن قيل : فإن كان الظاهر ، مع المدعى عليه ، فلم يحلف اليمين .

قيل له : إن ظاهره محتمل . وليس بمقطوع بصحة إنكاره .

وإن لما ذلك الاحتمال بيمينه . ولم يتنع من المدعى إلا ببينة .

مسألة :

وقيل : الأصل : معرفة المدعى من المدعى عليه ، ما ينظر إلى النكر منهما .

وهو المدعى عليه . والآخر هو المدعى .

قال أصحاب أبي حنيفة : قولنا : مدع ، لا يقع على من يقع عليه قولنا : مدعى عليه .

والدليل على ما ذكرناه : قوله - عليه السلام - : البيعة على من ادعى ، واليمين على المدعى عليه .

ولو كان كل واحد منهما ، يوصف بكل واحدة ، من الصفتين ، لما وقع بذلك التمييز ، ولأن قولنا : مدع في اللغة ، عبارة عما ذكر أمراً ليس معه ظاهر ، يشهد له . ومتى كان معه ، ما يشهد له ، يوصف بأنه مدع .

وكذلك قيل لمسيمة : إنه مدع - لما لم يكن له شاهد ، يشهد له ، لم يوصف بما كان يدعيه ، من قوله . ولم نقل لنبيها عليه السلام : إنه مدع - لما كان معه شاهد ، يشهد له ، بما يقوله .

وكذلك لا يقال له : صاحب الحق .

فإذا ثبت أن كل واحد من اليمين ، لا يقع على ما يقع عليه الآخر .  
فن أصحابنا من قال : إن المدعى من إذا ترك الخصومة ، لم يجبر عليها .  
والمدعى عليه : هو من إذا ترك الخصومة ، أجبر عليها .

مسألة :

وإذا تقارر الخصمان : أن أحدهما ، جدد هذه الثمرة ، وجز هذا الزرع ، أو سكن هذا المنزل . وادعى الفاعل : أنه فعل ذلك بحق ، وأنه له .

وقال الآخر : إنه فعل ذلك ، متغلباً على حد النصب . فهذا قد أقر لخصمه باليد ،

في ذلك المال، إلا أن يصبح أنه مقتصب، لما أقر به خصمه، في المتنازعين، في فصل  
حكمة، وقصتها .

فإذا أقر القاعش للفسلة: أن الفسلة المدعى، كان فسلها، فهو المدعى في الفسلة.  
ويؤخذ بضمان ذلك . وأقول: إنه مدع الأرض أيضا؛ لأن النسل، مع الدعوى  
يد في الأرض .

ومن ادعى متاعا، على رجل، فأقر أنه في يده . وهو بحق له ، على صاحب  
المتاع، فالمتاع لصاحبه . وعلى المقر البيعة فيما يدعى .

مسألة :

فإن ادعى أنه له، وأقر خصمه: بأنه كان في يده هذا، وأنه كان له وذهب إلى  
أن ذا اليد، أولى به وعلى الآخر البيعة .

مسألة :

فإذا ادعت المرأة، أنها أرضعت ولد الرجل سنة .  
وقال الرجل: لم ترضع إلا شهرا ، فالبيعة عابها ؛ لأن المرضعة ، قد ترضع .  
ثم تذهب ، فترضع مرضعا آخر، فلا أراها إلا مدعية .

\* \* \*

### باب فى المتداعيين

ولو أن رجلا ، فى يده دار ، ادعى أنه باعها ، من رجل ، وأجرها . وجحد الرجل ، فإن رب الدار ، فى هذا ، هو المدعى . وعليه البينة . والآخر هو المدعى عليه . والقول قوله ، مع يمينه .

وإذا كانت الدار ، فى يد رجلين ، كل واحد منهما ، يدعيها أنها له . فكل واحد منهما مدع . وعليه البينة . وعلى كل واحد منهما البين لصاحبه . فأيهما نكل عن اليمين ، لزمه دعوى صاحبه .

مسألة :

وإذا كانت فى يد رجلين ، ادعى رجل : أنه اشتراها بألف درهم .

وقال الذى فى يده : بعتها منك بألفين .

فإن قامت لهما بينة ، أجزت بينة المدعى للفضل .

فإن حلفا جميعا ، تراددا البيع . فأيهما نكل ، لزمه دعوى صاحبه قبله .

والقياس : إذا حلفا أن يكون بيعا بألف . ولكن تركناه للأثر الذى جاء : كل واحد منهما مدع .

وإذا كان البيع ، فى موضع ، قد قبضه المشتري ، فاستهلكه . فالقول قول

المشتري مع يمينه . وعلى البائع البينة ، على المفصل .

وقيل : يحالغان ، ويتراددان النعمة .

مسألة :

فإن حلفا جميعا ، تراددا البيع . فأيهما نكل ، لزمه دعوى صاحبه .

مسألة :

وإذا كان عقد رجل قباه ، فادعى رجل : أنه اشتراه ، بدأجه هذه ، فادعى البائع : أنه باعه منه ، بأمة هذه . فكل واحد منهما يدعى بالبينة .  
فإن قامت لها بينة ، أجزت بينة البائع .

وإن لم تقم لها بينة ، تحالفا جميعا ، وتفاقضا . وأيهما نكل عن اليمين ، لزمه دعوى صاحبه .

مسألة :

وإذا ادعى رجل : أنه اشترى من رجل ، أمة وعبيدا ، بألف درهم ، وأنقذه الثمن . وهو في يد البائع . وقال البائع : إنما بعتك هذا العبد ، بألف وحده . فكل واحد منهما مدع . وعلى كل واحد منهما البينة ، في هذا الحال .

فإن أقاما البينة جميعا . قال بعض : أقضى بالبيع ، في العبد والأمة جميعا ، بألف درهم .

مسألة :

وإذا ادعت امرأة خلعها ، أو طلاقا . وأنكر الزوج ، فإن المرأة هي المدعية .  
وإن ادعى الزوج : أنه خالعها ، على عبد ، رجعت هي ، فإن أقر الزوج بالطلاق ، فذلك يلزمه .

مسألة :

وإذا ادعى عبد عتاقا ، على مولاه ، وجحد المولى ذلك ، فإن العبد - هاهنا - هو المدعى . وعلى المولى اليمين . أيضا : وإذا ادعى عبده عليه الكتابة ، فأنكره هو .

مسألة :

ولو أن المولى ، أقر أنه قد أعتق عبده هذا ، على ألف درهم . وقبل العبد بها ، وجحد العبد المال ، وادعى العتق ، كان العتق لازما للمولى . وعلى المولى البيعة ، فيما يدعى ، من المال . وعلى العبد اليمين . فإن نكل ، لزمه المال .

مسألة :

ولو أن العبد قال : أنا حر الأصل ، ولم يقر بالملك ، كان المدعى في هذا المولى . وعليه البيعة . وعلى العبد اليمين . فإن نكل ، قضيت عليه بالرق للمولى . وكذلك الأمة ، في قول بعضهم في الرق .

مسألة :

فإن تمازعا في عملين ، في يد أحدهما . نقال أحدهما : بعث له هذين العاقلين بدرهم . وقال الآخر : أرهنهما عندي بدرهم .

قال : للذملان في يد الذي يقول : إنها عندي برهن . والبيعة على الذي يقول : إنه باع .

مسألة :

محمد بن محبوب : رجلان تذازعا في أمة . فقال أحدهما : أعطني ثمن جاريتي :  
أربعمائة .

وقال الآخر : زوجتنيها ، وهي حامل .

وقال سيدها : لم أزوجكها . لكنني بعتهما . فقولنا : إن كل واحد منهما ، يدعى  
بالبيعة على ما يدعى . ولا أرى التزويج بثبت . ولا البيع إلا بالبيعة . فمن قامت له بيعة ،  
كان القول قوله . وأرى - إن كانت حاملا ، فهو من المقر به . وهو عبد لسيده .  
فإن أقام واحد منهما بيعة ، على ما قال . فإنني أرى البيع لازما للرجل . وعائيه  
الثنى ، على ما قامت البيعة .

وإن أقام الآخر بيعة : أنه تزوجها بإذن مولاها . والسيد ينكر ، فالتزويج  
ثابت .

وإن لم يقر أحدهما بيعة ، جبر المدعى للتزويج ، على نقض البيع ، لتحل لسيدها .  
ويستتاب مما صنع .

ومن طلب رجلا بألف درهم . فقال المطلوب : محلها إلى سنة أشهر .  
وقال الطالب : إن حقه هذا حال .

فأقول : قول الطالب . وعلى المطلوب البيعة ، بما ادعى من الأجل .

مسألة :

ومن أعطى رجلا ماله . فقال صاحب المال : أعطيقه إياه قرضا .  
وقال الذي قبض : قبضته منه مضاربة .



فإن قال : قبضت منه كذا . ثم قال : على أنه مضاربة ، فهو ضامن . وهو مدع في قوله : مضاربة .

وإن قال - بنسق واحد - : قبضت منه كذا وكذا مضاربة ، فالقول ماقال . وعلى صاحب المال البينة : بأنه قرض ؛ لأن الإفراز الأول ، يثبت عليه به الحق . ثم قال بعد ذلك : مضاربة ، فهو مدع . والثاني لم يقر له بشيء يجب به الضمان وإنما أقر بمضاربة ، قبضها . فلا يلزمه ضمانها .

وكذلك كل قول ، لا يقارنه الإفراز بالمقارنة ، فهو عندى مدع بعده .

مسألة :

فإن ادعى قَبَل رجل ، دراهم قرضا . وقال الآخر : ائتمنتنى ، ولم تقرضى . قال هو أملتنة ، إلا أن يقيم له بينة : أنه أقرضه .

قال أبو عبد الله : القول قول المدعى القرض ، مع يمينه ، إلا أن يقيم الآخر البينة .

قال غيره :

يدعى كل واحد منهما بالبينة ، على ما يدعى . فإن قامت لأحدهما بينة . وإلا حلف كل واحد . على ما يدعى .

وقيل للذى يدعى إياه الأمانة : سلم إليه أمانته . فإن ادعى ضياعها ، بعد أن أقر بها : أنها في يده أمانة ، لم يقبل قوله ، في ذلك .

مسألة :

وفي موضع . إن ادعى المسلم قرضا . وقال الآخر : كانت مضاربة ، أو ودیعة .

قال : ليس ذلك بشيء . هي قرض ، إلا أن تجيء ببیفة .

فإن قال صاحبها : مضاربة . وقال الآخر : هي قرض ، نهى قرض ، إلا أن

يجيء صاحبها ببیفة .

وقول : إن الأول ، القول قوله : إنها مرا بحة ، أو ودیعة ، على ما يقربه .

والآخر الذي يدعى القرض ، فليس ذلك إليه معفا . وهي ودیعة ، أو مرا بحة ؛ لأنه

مدع لنفسه ، مال صاحبه . ولعل في المال ربحا من المضاربة . وليس قوله : إنه أقرضه

ماله ، حجة عليه ؛ لأنه مدع لذلك ، إلا أن يصح ذلك .

\* \* \*

## باب في إقرار الخصوم

### وسقوط الدعوى

وإذا ادعى أحد الخصمين ، على صاحبه مالا ، في يده . فبرى<sup>١</sup> إليه منه ، سقطت الخصومة بينهما .

وكذلك إن ادعى عليه مالا ، بصفة ، فبرى<sup>٢</sup> المدعى عليه ، من ذلك المال ، الذي وصفه خصمه ، سقطت الخصومة عنه .

وإن وجد ما ادعى ، في يد رجل آخر ، عادت الخصومة إلى الثاني .  
فإن برى<sup>٣</sup> الثاني من الدعوى ، وبرى<sup>٤</sup> إليه ، من المدعى فيه . فإن منعه آخر ، كانت الخصومة أيضا ، بيّنه وبيّنه .

### مسألة :

فإن ادعى الخصم تمرا ، فأنكره ، وأقر له بالدينار . فقال : ليس لي عليه دينار . وإنما عليه تمر : فلما عجز عن البيّنة ، رجع بطالب الدينار ، فأنكره . فإن إنكاره بعد إقراره بالدينار ، لا يقبل . والله أعلم .

### مسألة :

ومن أقر أنه اشترى ، من فلان سلعة . ولم يقل : بكذا . ثم قال : ليس له عليّ شيء ، فإنه لا شيء له عليه ، حتى يحضر البائع بيّنه ، بأن له عليه كذا ، من الثمن ، أو يسمى ذلك . ثم قال : دفعته ، أو قال : ليس عليّ ، فإنه يلزمه الثمن ، إلا أن يحضر بيّنه بالدفع . والله أعلم .

مسألة :

فإن ادعى دارا ، في يد آخر ، فأقر المدعى عليه : أن هذه الدار ، دار جد هذا . وأقام عليه بيئته ، بإقراره بذلك . فوجبني للإمام أن يجيز ذلك ، ويجعلها لجد هذا المدعى .

فإن لم يكن له وارث ، غير هذا المدعى ، أعطاه إياها ؛ لأن إقراره ، في هذا ، ليس بمنزلة الشهادة ؛ لأن الذي في يده ، إذا أقر أنها لجد هذا ، فقد أخرجها من يديه ، إلا أن يجيء ببيئته ، فيستحقها به .

مسألة :

وإذا كان العبد في يد رجل ، فادعاه رجلان . كل واحد منهما ، يقيم البيئته : أنه له . والذي في يده العبد ، متر أنه وديمة لأحدهما ، لم يكن أقر بذلك ، حتى يسمع القاضي شهادة الشهود ، فتضى به بينهما نصفيين .

وكذلك إن كان أقر بذلك ، قبل أن يسمع القاضي البيئته ، وصدقه المستودع ، أو لم يصدقه ، فإنه يدفع ببيئته ، ويقبل بيئته الآخر . ويكون هو المدعى ، والمستودع هو المدعى عليه . وعليه الجمين .

مسألة :

فيمن ادعى على آخر : أنه دفن له مسقى ، فأقر أن هذا أخرج في ماله مسقى . وقد دفنه . فيعجبني أن يكون المقر بالمدفن ، مدعيا لإخراجه ، في ماله

وكذلك لو ادعى : أنه أخذ له عشرة دراهم . فقال المدعى عليه : غصبني

عشرة دراهم ، وقد أخذتها منه . يشبه عقدي ، أن يكون مقرا بالعشرة ، مدعيا  
للفصص . والله أعلم .

مسألة :

ومن أقر أنه اشترى من آخر متاعا . ولم يقل : بكذا الثمن . ثم قال : ليس  
له على شيء ؛ فإنه لا شيء عليه ، حتى يحضر البائع بينة : بأن له عليه كذا ، من  
الثمن . فإن قال : اشتريتها بكذا من الثمن . ثم قال دفعته . أو قال : ليس على شيء ،  
فإنه يلزمه الثمن .

مسألة :

ومن قال : إني بعت هذا المال لفلان ، إلا أني لم آخذ الثمن ، فإن هذا  
إقرار . وقد ثبت البيع عليه . ودعواه في الثمن ، غير مقبولة .

مسألة :

ومن قال : هذا المال اشتريته من فلان

وقال فلان : لم أبعه .

فالقول قوله ، حتى يصح أنه باعه له .

فإذا أقر أن المال له . فحتى يصح الشراء له ، إذا أنكر صاحب المال .

ولا أحب لأحد ، أن يتعرض بشيء من ذلك .

مسألة :

وإذا أقر رجل : أنه اشترى من رجل مقاعا . وأقر البائع : أنه باعه . ثم إن البائع ، طالب الثمن ، فإن على المشتري الثمن ، أو يحضر البيعة : أنه قد أوفاه إياه . وعلى البائع أن يحضر البيعة : أنه قد سلم ما باع ، إلى المشتري .

مسألة :

وإذا أقر بشيء بعينه ، ثم تلف ، لم يكن له فية عليه ضمان . وليس عليه أن يقبضه إياه ، ولا يحول يده ويده .

وكذلك يقبضه العطية ، إذا أعطاه . فليس على المقر والمعطي والوارث ، إلا أن يقرؤا بذلك ، ويحددوه . وليس عليهم تسليم . وأما البيع ، فعلى البائع تسليم ما باع ؛ لأنه لو لم يسلمه ، حتى عطب ، كان من ماله . ولا ضمان في الأول .

مسألة :

وإذا عرف الرجل شيئا له ، مع رجل . فقال : أعترته إياه . وقال الرجل الذي في يده : أعطاني . فعن موسى بن علي : أن الشيء لصاحبه الذي عرفه ، إلا أن يقيم المدعى للعطية ، بيعة بمطيقه ، أنه أعطاه .

مسألة :

ومن أقر ، أنه قبض من رجل ، عشرة مكاكيك بر ، بخمسة دراهم . فقال صاحب الحب : لم أقومه . وإلا فيحلف صاحب الحب : ما قومه عليه سوقا .

مسألة :

ومن أقر أنه اشترى من آخر سلعة ، ولم يقل : بكذا من الثمن . ثم قال :  
ليس له على شيء ، فإنه لا شيء عليه ، حتى يحضر البائع يدينه ، بأن له عليه كذا ،  
من الثمن .

وإن قال : اشتريتها بكذا ، من الثمن . ثم قال : دفعته . وقال : ليس على ،  
فإنه يلزمه الثمن ، حتى يصح الدفع .

\* \* \*

## باب فى لفظ إقرار المدعى عليه

وما يثبت من ذلك

ومن أهدى على رجل شيئا، فسأله القاضى فقال : نعم، أو صدق ، أو أجل ،  
أو لعمرى ، أو محق ، كان إقرارا .

فإن قال : عسى ذلك ، أو ذك ، أو لعله ، أو يجوز أن يكون كما قال . فليس  
هذا إقرارا .

مسألة :

فإن قال : عليك ألف درهم ، أقرضيكها . فقال : ما افترضت منك غيرها ،  
كان إقرارا منه .

وكذلك لو قال : فسكنتمنى على ، وتفتحمد ، كان إقرارا .  
قال المصنف : ها هنا نظر .

مسألة :

فإن قال : أقرضتك ألفا، فردها على فقال : إذا وسع الله ، أو إذا جادت الغلة ،  
فهو إقرار .

فإن قال : سبحان الله ، أو حسبنا الله ، أو ما أعجب هذا ! أو نقحاسب ،  
أو نحو ذلك . فليس هذا بإقرار .

فإن قال : خذها واتزنها ، أو تسلمها ، فهو إقرار .



مسألة :

فإن قال : عليك لى ألف درهم فقال : لا أنكره ، كان إقراراً .

فإن قال : لا أنكره ، فليس بإقرار ، فإنه يحتمل لا أنكره ، وإنما يدعى ما ليس هو له ، أو أنكر هذا . ومثله .

مسألة :

فإن قال : عنده لى ألف درهم . فقال : صدق . عندى له ألف درهم إلا خمسمائة ، أو قال : إلا ثلاثمائة درهم . فأرجو أن تثبت .

فإن قال : إني قد سلمت إليه ، هذه الألف درهم ، التي يدعيها قبلى ، فعليه البيعة .

مسألة :

فإن ادعى على رجل ، عشرة دراهم ، فقال الآخر : لى له درهم . فقال المدعى : قد استوفيت منه إلا درهمين .

فقال المدعى - عليه : قد أوفيته إلا درهما .

فالتقول قول المدعى عليه ، وإن قوله : قد أوفيته ، قد أعطيته إلا درهما ، ليس تلزمه العشرة ، حتى يقول : نعم قد كان له على هذه العشرة الدراهم ، أو الدرهمين فأوفيته ، أو أعطيته إلا درهما . فعند ذلك عليه البيعة : أنه أعطاه ، أو أوفاه ، ما أقر له به .

قال غيره : نعم .

وقول : إنه إذا قال : قد كان له على عشرة دراهم . فقال المدعى عليه : قد كان له على عشرة دراهم . وقد أوفيته إياها ، أو أعطيته إياها ، كلاما متصلا ، كان القول قوله في ذلك ؛ لأنه لم يقر له بشيء إلا وقد هدمه بالمطية ، كلام متصل .

وقال من قال : بهذا القول .

مسألة :

وفي موضع - فبين ادعى على رجل عشرة دراهم ، عند الحاكم . فسئل عن ذلك . فقال الخصم لخصمه : هو صادق .

قال : هذا لا يكون إقرارا ، بهذا القول . ولا يحكم عليه بشيء ؛ لأنه يمكن أنه صادق باللهجة . ولا يعلم هو بصحة دعواه .

مسألة :

ومن ادعى على رجل ، بيع جراب . فقال المدعى إليه : اشتريت أنا هذا الجراب وفلان ، وعلى نصفه . فإنما عليه نصف الحق .

وكذلك إن ادعى عليه مائة درهم فقال : على هذه المائة ، وعلى فلان ، فإنما عليه نصفها .

مسألة :

ومن ادعى على رجل آخر : أنه سرق له ثوبا ، فادعى المتهم بالثوب ، على المتهم له ، عشرة دراهم . فقال . إذا دفع إلى هذه الدراهم ، فله على هذا الثوب ، فإنهما

إن تقامما على ذلك، فذلك وإن رجعا، كان لهما الرجعة، حتى يترك كل واحد منهما على نفسه، بشيء معروف، إقرارا صحيحا، برأى نفسه للآخر .

مسألة :

فيمن ادعى إليه ودیعة ، سلمت إليه . فقال له الحاكم : أعفك لهذا ودیعة ؟ فقال : نعم . ليس قبلى له حق ، موصولا بكلامه .

قال: عفى أنه إقرار بالودیعة، ولو كان موصولا بقوله: نعم .

مسألة :

فإن قال: كانت أرضى هذه لفلان . فهذا إقرار منه: أن أرضه كانت لفلان فإن ادعاهما المان، فهي له .

مسألة :

فيمن ادعى عليه آخر: أنه باع من مائه أثرا من ماء . فسأله الحاكم . فقال : ليس قبلى له حق، مما يدعى إلى ، من بيع هذا الأثر هل يكون قد أحال بجوابه عن دعوى الآخر ؟

قال : هكذا عفى . وإنما يجرى الحكم ، في هذا واليمين، على أنه ما باع له أثرا من مائه . ولا يجتزىء بقوله : ما قبلى له حق مما يدعى إلى به .

## باب في الصلح بين الخصوم وكتاب الشرط في ذلك ولفظه

قال الله تعالى : « وَالصُّلْحُ خَيْرٌ » وقال عمر - رحمه الله - : الصلح جائز بين الناس ، إلا صلحا حرم حلالا ، أو أحل حراما . وكذلك نقول .  
وقيل : قال عمر : ردوا الخصوم ذوى الأرحام حتى يصطالحوا ؛ فإن فصل القضاء يحدث بين الناس الضغائن .

مسألة :

قيل : إن كعب بن مالك ، ألزم رجلا ، بحق له عليه ، فارتفعت أصواتهما ، حتى سمعها النبي ﷺ فخرج فقال : ما هذا ؟ فأخبروه .  
فقال ﷺ : يا كعب خذ منه الشطر ، ودع له الشطر .  
فقال كعب : قد فعلت يا رسول الله .  
قال : فقم فاقضه .

وفي بعض الأحاديث : أنه لازمة في المسجد .

مسألة :

عن علي : أنه أتاه رجلان ، يختصمان في بقل . فجاء أحدهما بخمسة رجال ، فشهدوا : أنه أتجه . وجاء الآخر بشاهدين ، فشهدا أنه أنتجه .  
فقال للقوم : ما ترون ؟  
فقالوا : أقض لأكثرهم شهودا .

فقال له على : لعل الشاهدين خير من الخمسة .

تقالوا : ما ترى ؟

فقال : قضاء وصلاح ، وسأنبئكم بذلك أما الصالح ، فإنه يقسم بينهما على عدد الشهود . وأما القضاء ، فيحلف أحدهما ، ويأخذ البقل . فإن تشاحا على اليمين ، أقرعت بينهما ، لهذا بخمسة أسهم ، ولهذا بسهمين . فأيهما خرج سهمه ، استحلفته ، وغلظت عليه في اليمين . ويأخذ البقل .

قيل : استعمل عمر رجلا ، على القضاء . فاختمهم إليه رجلان ، في دينار ، فأطلق من كم قيمه ديقارا ، فدفعه إليهما . فبلغ ذلك عمر . فكتب إليه : أن استزل قضاءنا . وهذا مما يقوى على إنفاذ الحق .

مسألة :

وعن ابن سيرين - قال : ما رأيت شريحا ، أصلح ما بين خصمين قط ، إلا امرأة ، استودعت وديعة ، فاحترق بيتها . فناواتها جارة لها ، فضاغت ، فأصلح بينهما على ثمانين درهما .

مسألة :

ولا يجوز لحاكم أن يصلح بين الخصمين . ولا يأمر من يصلح بينهما ، إلا أن يقول للثقة : توسط أمرهم بالحق . واحكم بينهم بالحق .

مسألة :

وفي حديث شريح : أنه قال للساب : وزع عني في الدرهم والدرهمين ، أى نح

الخصوم، في قدر الدرهم والدرهمين . أى ينظر في ذلك بينهم ، ويقضى فيه بينهم .  
وتنوب عنى . وكل من كلفته وزعته .

مسألة :

وإذا طمع القاضى أن يتصالح الخصمان ، فلا بأس عليه ، بترادفهما المرة والمرتين .  
وإن لم يطمع فى ذلك ، أنفذ القضاء ؛ لقوله تعالى : « وَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا  
بَيْنَهُمَا صُلْحًا » وقوله تعالى : « إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا » .

فإن رجا الصلح ، وأنفذ القضاء ، جازه ، كما روى عن النبى ﷺ فى قضايا  
كثيرة : أنه أمضى ، حين رفعت إليه ، ولم يؤخرها .

ومن ذلك : ما روى فى قصة الرجلين ، اللذين اختلفا فى موارد ، قد درست .  
فقضى لأحدهما على صاحبه .

وحدث الأشعث بن قيس - دين خاصم رجلا من حضر موت . فقال النبى ﷺ :  
القضاء بينهما . بعد أن قال : شاهدان ، أو يمينه .

مسألة :

يقال : صلح على دخن . أى على غدر . ويقال : صلح دماج<sup>(١)</sup> ، أى محكم .  
وفى الحديث : هدنة على دخن . أى صلح واستقرار على أمر مكروه .

قال لبيد :

وفتيان صدق قد عدوت عليهم بلا دخن فيه ولا رجع محبب

---

(١) صلح دماج كفراب وكتاب : خنى أو محكم .

مسألة :

والناس مختلفون في الصلح ، على المال ، على ثلاثة أقاويل :

قول : لا يجوز ، إلا على إقرار المدعى ، بما ادعى . وهذا قول الشافعي .

ولم يجزه أبو حنيفة وداود وبه يقول أصحابنا .

الحجة لهم : قوله : « والصلح خير » وقوله : « فاضاحوا بين أخويكم »

هو عموم ومن لم يجز ، احتج بالخبر : « إلا صلحا حلالا ، أو حراما ، أو حراما حلالا »

فإن التارك لبعض حقه بالصلح ، محرم ما هو له حلال .

وفي موضع : وقال أبو حنيفة ومالك والثوري : يجوز الصلح على الإنكار والإقرار والسكوت .

وقال أبو حنيفة : خاصة أجوز ما كان الصلح على الإنكار . والصلح الذي يحرم الحلال ، ويحلل الحرام ، لا يكون صلحا . وقد سماه بذلك ، على ما عقد المصالح ، من كونه صلحا . كما قال : لعن الله المحلل . فالحلل عقد نفسه ، لا في الحقيقة . ولو كان في الحقيقة ، لما كان لعينا .

مسألة :

وإذا قرب قطع الحكم بين الخصمين ، لم تأمر أن يأمرهما بالصلح في مجلسه ؛ لأن ذلك يقع موقع التوهين ، في إنفاذ الحق . ولكنه يجعل للصلح رجلا ، ممن يثق به ، يلي ذلك بين الخصمين ، حتى لا يتسكلم الحاكم ، في ذلك بشيء ؛ لأن ذلك أقوى للحق ، فيما يرجى أن يميز بذلك ، وإن كان عزيزا .

وعن النافعي أبي علي : أنه كان لا يرى الصلح للحاكم : ولا يجوز للحاكم :  
أن يأمر الخصمين بالصلح ، في مجلسه . ويقال : إنما يمضي الصلح بين الناس ،  
فيما يختلف فيه ، من الأمر ، أو أمر ملبس ، لا يعرف وجهه .

مسألة :

وإذا تداعى رجلان ، كل واحد منهما إلى صاحبه ، دراهم ، أو مالا . وأقاما  
على ذلك البينة . ثم اتفقا : على أن هدمادعواهما ، واصطالحا ، على إبطال حجتهما .  
ولم يقل كل واحد منهما : قد قبلت ما هدمت عني . ثم أراد الرجعة . فإن كانا  
عارفين ، بما هدمما ، جاز الصلح ، وبطلت دعوى كل واحد منهما .  
وإن لم يكونا عارفين ، فالصلح منقوض . وليس عليهما ، بعد المعرفة بالصلح  
وهدمه ، قبول . ولو فعلا ، كان أحسن .

مسألة :

ومن كان له على رجل ألف درهم ، فتاب المطلوب ، وصالحه عنه رجل ،  
على مائة درهم ، وقبضها . ثم رجع المصالح . فإذا قبضها منه ، فليس له أن يرجع .  
وما لم يقبضها ، فله الرجعة .

وإن طلب المصالح ، يمين الطالب : ما عليه حق بوجه من الوجوه ، فليحلف :  
ما له عليه حق . ولا بأس عليه .

مسألة :

وقالوا في الرجل ، يسكون عليه حق ، فيستقر حتى يصالح عنه : إن للذي له  
الحق ، أن يرجع عليه .



ومن طلب إلى رجل حقا ، أو مالا ، فصالح بينهما رجل بنخلات من هو ،  
ثم لم يحمل على المطلوب في ذلك غرما . ثم أدرك في نخلات الصلح رجل ،  
فأخذهن ، فرجع المصالح إلى القدي أعطاه النخلات . فقال له : أخذت الفضل من  
يدى . فأعطى شرواها ، فإنه يرجع على صاحبه الأول . وليس على المصالح شيء .

مسألة :

وإن شج رجل رجلا ، فاصطلحا بدراهم معلومة . ثم مات الجروح ، فليس  
لهم شيء بعد الصلح .

مسألة :

وإذا حكم للمتنازعين ، بحبس كل واحد منهما لصاحبه ، فاصطلحا في الحبس ،  
وأشهدا على أنفسهما : أن لا يرجعا . ولا يعود أحدهما ، يدعى على صاحبه دعوى ،  
وتباريا . فلما خرجا ، طلب أحدهما ، أو كلاهما ، نقض الصلح . فلمما ذلك ، ولمن  
طلب منهما ؛ لأن الصلح في الحبس ، لا يثبت ، ولا يلزم ؛ لأن المحبوس مقهور  
مذلول ، بمنزلة الممان . والصلح لا يكون إلا بطيب نفس ، ورضى صاحبه .

مسألة :

وإن كان لرجل على آخر ، ألف درهم ، فصالحه منها على خمسمائة ، على أن  
يدفعها إليه ، في يومه هذا . وعلى أنه ، إن لم يدفع إليه ، حتى يمضى يومه هذا ،  
عاد المال ، كما كان جائزا . وليس بين أصحاب أبي حنيفة - في هذا - اختلاف .

مسألة :

وقد قيل في الصلح : إنه من أمر أن يصلح عنه في شيء ، أو يصلح له على شيء . فإذا صلح له ، أو عليه ، ثبت عليه ، إلا أن يحد له حدا ، كما يلزم البيع والشراء والوكالة .

والأمر في الصلح جائز .

وقيل : إن الصلح يجري مجرى البيع .

\* \* \*

## باب فى الصلح على الإنكار بين الخصوم

ولا ينظر القاضى فى صلح الخصمين . فإن كان الصلح منهما ، على إنكار ، من أحدهما ، أو أحل حراما ، أو حرم حلالا ، فليبطل القاضى هذا الصلح . وإن لم يكن كذلك ، فهو جائز .

وقال أبو المؤثر : أما على الإنكار ، فالله أعلم .

مسألة :

والصلح على الاختلاف ، هم فيه بالخيار ، من شاء نقضه . وأظن ذلك قول الشافعى .

وفى قول أبى حنيفة - فيما أظن - أن الصلح على كل حال جائز .

مسألة :

ومن ادعى على قوم ، فلم يقرؤا بحقه ، الذى ادعاه وصالحوه على صلح ، مما يدعى . وأعطوه . ثم إنه أصاب بعد ذلك بيعة بحقه . ولم يكن يوم صالحهم ، وجد تلك البيعة ، فإن يأخذهم بحقه ، ويرد عليهم ما صالحوه عليه . ولهم أيضا مثل ذلك .

مسألة :

من حكم عليه حاكم ، من أهل العدل ، بحكم ، يرى غيره من المسلمين نقضه .

فلما حكم عليه ، وأمر بالعطية ، صاغ القوم على دراهم . ثم بداله ، من بعد الصلح ، أن ينفذ . وزعم أنه إنما صالح ، حين حكم عليه ، فأرى الصلح جائزا ، إلا أن يجتمع رأى المسلمين ، على أن تلك القضية خطأ .

فأما قول بعضهم : إن ذلك خطأ ، لا ينفذ ذلك الحكم ، ولا الصلح .

مسألة :

وإذا اصطليح رجلان على شيء ، ثم قاما من المجلس ، فلما وصل واحد منهما منزلة ، أشهد أنه قد نفذ ذلك الصلح . فبلغ الآخر من يومه . فقال : أنا قد نفذت ، فاشهدوا : أن بيني وبينه الحق .

فإن اجتمعا : أنهما قد نقضاه ، على رأيهما ، جاز النقض فيه .

وأما قول : كل واحد منهما على حدة . ثم كره أحدهما النقض ، فلا أقول فيه شيئا . والله أعلم .

مسألة :

فيمن ادعى على آخر مائة درهم ، فصالحه على خمسين درهما ، ثم رجع . فإذا صالحه على الإنكار ، لم يثبت ذلك ؛ لأنه ترك . والترك لا يقدر على قبضه ، لا يثبت عليه .

وأما إذا أقوله ، وكان على قدره ، من أخذ ماله ، لإنصاف خصمه ، ثبت ذلك عليهما .

مسألة :

وعن القاضي أبي علي - في ورثة ، ادعى أحدهم شيئا من المال ، فاصطلحوا ،  
أو تقاسموا . ثم مادوا عن الصلح ، ونقض القسمة : إن في ثبوت الصلح ، على غير  
الإقرار ، من المصوم ، لبعضهم بعضا ، اختلافا .

مسألة :

فالصلح على الإنكار ، على أربعة أضرب . وينظم ذلك كله قولهم : الصلح  
من غير المجهول جائز ، وعلى المجهول غير جائز . والصلح على النصف جائز وتقع  
به البراءة . وقد وردت به السنة ، في قصة كعب بن مالك ، حين لزم غريما له ،  
في المسجد . فقال له النبي ﷺ : خذ النصف . فرضى به ، فثبت به جواز الصلح ،  
على النصف ، ولو لم يقع ذلك ، على وجه البراءة .

• • •

### باب في الصلح على الجهالة

وعن صلح ، وقع على جهالة ، فرضوا به . ثم غيروا فإذا وقع الصلح ، على مجهول ، من أحد المصطلحين ، فإن للجاهل منهم - في ذلك - النقص .  
وقد قيل : للعالم ما للجاهل ، ما لم يعلم الجاهل .  
وقيل : إنما ذلك للجاهل ، دون العالم .  
فإن تنبأ على ذلك تم . وليس هو من ضروب الربا .  
وإن نقضوه ، انتقض بالجهالة ، ما لم يرضوا به ، بعد العلم .

مسألة :

والقسم والصلح ضربان ، من ضروب الحق ، جاريان مجرى القياض والبيوع .  
وإنما هو إزالة مال بمال ، أو شيء بشيء ، فيقع ذلك موقع البيع والقياض ، فيدخله من الجهالة ، ما يدخلهما .

## باب الدعاوى فى الجراحات وأرثنها

وإذا ادعى رجل قبل رجل جراحة ، عمداً ، أو خطأ ، أو دماً ووجد المدعى عليه قبله ذلك . فإن على المدعى - فى هذا الوجه - البينة . وعلى المنكر اليمين .  
فإن حلف برى ، وإن نكل عن اليمين ، لزمه القصاص ، فى قول بعضهم .  
وفى كل عمد ، دون النفس ، فيه القصاص ، ولزمه الأرض ، فيما كان من خطأ ، فى النفس ، أو دونها .

وأما العمد فى النفس ، فإن بمضا قال : أحبسه حتى يقر ، أو يحلف .

مسألة :

على العمد فى النفس ، وفيما دونها ، الدية . ولا قصاص عليه .  
ولو ادعى قبله الجراحة ، وادعى الصلح فيها والقضاء ، كان مدعياً .  
فإن لم تسكن له بينة ، فعلى الآخر اليمين .  
فإن حلف ، أخذ حقه .

وإن نكل ، لزمه ما ادعى الآخر ، من الصلح .

مسألة :

وإذا أقر الجراح ، بجراحة عمداً ، يجرح فيها القصاص ، وادعى المجروح الصلح ،  
فإن المجروح فى هذا ، هو المدعى ، وعليه البينة . وعلى الجراح اليمين .  
فإن حلف ، برى من المال . وإن نكل ، كان عليه القصاص ؛ لأن الآخر ،  
قد أبرأه منه . فإن نكل عن اليمين ، لزمه دعوى المال .

## باب في دعاوى السكل والبعض

### وصحة ذلك

وإن كانت الدار، في يد ثلاثة رهط، فادعاهما كل واحد منهم جميعا، وادعى الآخر نصفها، وادعى الآخر ثلثها. فإن كل واحد منهم مدع. وعلى كل واحد منهم البيعة.

فإن لم تكن بيعة، فعلى كل واحد منهم اليمين، على دعوى صاحبه.

فإن حلفوا جميعا، فالدار بينهم أثلاثا، لكل واحد ما في يده.

فإن قامت لهم بيعة جميعا، على ما ادعوا، كان لصاحب النصف الثمن. ولصاحب الثلثين الربع. وكان لصاحب الجميع مابقي. وهو خمسة عشر، من أربعة وعشرين مئلا؛ لأن صاحب النصف، يدعى فضل السدس، على مابقي في يديه. ونصف ذلك السدس، في يد صاحب الجميع. وأخذ نصف ذلك السدس صاحب الثلثين. وقد أقام عليه صاحب الجميع، البيعة على كله، فلصاحب النصف من ذلك السدس: نصفه. وذلك السدس وربع السدس. وصاحب الثلثين، قد ادعى فضل ثلث، على ما في يدي صاحب الجميع، من ذلك السدس تام، فبأخذه كله. وفي الذي ادعى النصف سدس، فأخذ نصفه وما بقي، فهو لصاحب الجميع.

ولو لم تقم لهم البيعة، فعليه اليمين جميعا، مع بعضهم البعض. كان القضاء فيه، على وصفت لك. وفيها نظر.



مسألة :

ولو كانت الدار ، في يد رجل غيرهم . والدعوى ، على ماسميت لك .  
والبيئة على ماسميت لك ، فإن ذلك - في قول بعضهم - لصاحب الجميع الثلث ،  
والسدس بين صاحب الجميع ، وصاحب الثلثين . والنصف الباقي بينهم أثلاثا .  
وفي قول بعضهم : الدار بينهم على ثلاثة عشر . لصاحب الجميع سعة . ولصاحب  
الثلثين أربعة . ولصاحب النصف ثلاثة .

مسألة :

وقال بعضهم : إذا كانت الدار ، في يد رجاين ، فادعى أحدهما نصفها ، والآخر  
جميعها . فإن الذى ادعى النصف مصدق ؛ لأن النصف في يديه ، ولم يدع فضلا .  
والذى ادعى الجميع مدع ، وعليه البيئة . فإن قامت لهما جميعا البيئة ، فإنه يقضى  
بالدار ، لصاحب الجميع .

مسألة :

ولو كانت هذه الدار ، في يد غيرهما ، والدعوى ما ذكرت لك . وقد قامت  
لهما جميعا البيئة ، فإن بعضهم قال - في ذلك - : لصاحب الجميع ثلاثة أرباعها ،  
ولصاحب النصف ربعها ، من قبل أن النصف لصاحب الجميع . ولا حق للآخر  
فيه . والنصف الباقي ، كل واحد منهما ، قد أقام البيئة عليه ، فهو بينهما نصفان .  
وقول : إن الدار بينهم على ثلاثة أسهم : لصاحب الجميع الثلثان ، ولصاحب  
النصف الثلث . يضرب لكل واحد منهما ، بما شهد به الشهود .

مسألة :

وإذا كانت الدار ، في يدي ثلاثة ، رهط . فادعى واحد منهم النصف ،  
وادعى واحد منهم السدس واحد منهم الثلث . وجحد بعضهم أيضا . فإن في يد كل  
واحد منهم الثلث . فالثلث الذي في يد صاحب السدس ، نصفه له ، ونصفه موقوف  
في يديه .

فإنه قامت البيعة ، لصاحب النصف ، على دعواه ، أخذ كل واحد من صاحبه ،  
نصف السدس .

مسألة :

فومن ادعى على رجل دعوى ، في مال ، هو في يده ، فأقر المدعى عليه ،  
للذي في يده المال . وليس في يده ؛ لأن خصمه في هذا حصته فيه . فالمدعى يدعيه  
كله .

وقيل : إنما يثبت المدعى ، بإقرار المدعى عليه ؛ بما أقر به . وهو المدعى ،  
فيما بقي . وبينهما الأيمان فيما لم يقر به ، المدعى عليه .

وقول : إذا أقر المدعى عليه ، بشيء ، فهو خصم المدعى ، فيما يدعيه . والمقر له ،  
أولى باليد . وهو ذو اليد . والمقر هو المدعى .

قال غيره : نعم . وقد قيل هذا .

وأما إذا ادعى أحدهما المال كله ، وأحدهما يدعى منه شيئا ، ولا يقر خصمه ؛  
بشيء ، فمما مدعيان جميعا .

وكذلك إن ادعى شيئا منه ، وأقر للباقي لغير خصمه ذلك ، فمما جميعا  
مدعيان .

مسألة :

فيمين أقر عند ولده : أن هذه الأرض ، التي في يده ، لفلان فيها سهم . وكان سلم إليه الآخر ، وإلى ورثته ، بعد موته ، بسنين ، ثم ادعوا كلاهما .

قال أبو الحسن : فيها اختلاف .

قول : عليهم البيعة ؛ لأنها في يد الآخرين ، يدعونها إلا السهم الذي أقروا به . فإن لم تسكن بيعة ، فيمين من هي في يده .

وقول : إنها لصاحب السهم ، إذا ادعاهما كلاهما ؛ لأنهم أبقوا اليد ، لمن أقروا له بالسهم .

قال أبو الحسن : الأول أحب إلى .

مسألة :

وقيل : في دار ، في يد رجل ، ادعاهما رجلان : أنها دار لهما ، تركها والدهما عليهما ميراثاً ، فأنكر ذلك الرجل . ثم أقر لأحدهما : أن الآخر شركه ، فبما أقر له به ، ويكونان شريكين ؛ لأنهما ادعيا الدار جميعاً ، وتقاررا به ضمهما اليه . فإن ادعى كل واحد منهما نصف هذه الدار ، فأقر لأحدهما بنصفها ، أن الآخر يشركه فيه .

## باب الدعوى فى الأموال

### وأحكام اليد فيها

القاضى أبو على - فى خصمين : أحدهما يدعى مالا ، من الأصول ، أنه له .  
والآخر يدعى الثلث . ولم يكن فى يد أحدهما ، ولا معه بيضة بذلك .  
قال : الحاكم لا يحكم فى هذا المال ، إلا ببيضة على الصفة .  
وإن اتفق الخصمان فيه ، على شيء . فذلك إليها . وإن طرح أحدهما يده  
فيه ، وطلب الخصم الآخر ، صرفه عنه ، صرفه الحاكم ، حتى يتفقا .

#### مسألة :

فيمن ادعى أرضا على آخر . وهى ليس فى يد أحدهما ، فأقر أحدهما للآخر  
بالزراعة ، التى فى الأرض ، فادعى الأرض ، أو صح لأحدهما الزراعة .  
فقول : إنه يكون ذا يد فى الأرض ، إذا صححت له الزراعة .  
وقول : تكون له الزراعة ، ويكون مدعىا فى الأرض .

#### مسألة :

فى قوم ، تنازعوا فى مال ، من ديرن . ثم إن أحدهما ، أخذ عدولا ، وحاز  
المال بمحضرتهم ، وشهدوا عنده بحوزة . فسأل واليهما محمد بن راشد ، والى القاضى  
محمد بن خالد الحسن بن سويد بن قریش ، فلم يجز قبول شهادتهم ، إذا كان حوز  
الرجل للمال ، بعد الدعوى والتنازع . ولم يكن صح معه ، من قبل ، فى يد من المال ؟

مسألة :

ومن بعض الجوابات : أما بعد - فإن الأمور ، إذا تقدمت ، فإنك تسأل المدعى عن الأصل : أنه كان له ، أو لأبيه ، أو لجدّه ؟

فإن أقام البينة بذلك ، فسله البينة ، أنه كان مظلوماً فيه ، أبوه ، أو أخوه ، أو من كان له ذلك المال .

فإن قامت البينة : أنهم جبروا عليه ، وظلموا فيه ، فادفع إليهم المال .

وإن لم تقم بينة ، فحلف الذى فى يده المال ، ما لم يكن له به علم ، لما يدعى هذا إليه . فإن حلف ، فأقر المال فى يده . وهذا إذا كان نسل ، يدعى إلى نسل . وإذا ادعى نسل إلى غير نسل ، فستل النسل البينة ، أن المسال الذى يدعى ماله . فإذا أقام البينة بذلك ، فاسأل المدعى إليه ، الذى يغير نسل : بم يأكل هذا المال ؟

فإن ادعى أكله ، بصدقة ، أو عطية ، أو نحس أو بيع ، من الذى كان له المال ، وصاحب المال محاضر لذلك ، لا يغير . فأقر المال فى يده ، فليس لصاحب الأصل شىء .

وإن ادعى مدع إلى غير نسل ، فستل المدعى البينة ، بما يدعى . فإن أقامها ، فسأل الذى فى يده ، بما هو فى يده . فإن ادعى دعوى ، يرى أنها واجبة ، فسأله على ذلك البينة .

مسألة :

وإذا أحدث محدث حدثاً ، فى مال ، فادعى مدع : أنه أحدث عليه حدثاً ،

دعاه بالبينة : أنه أحدث عليه ، في شيء له ، فيه حق ، في منزل ، أو مجرى ، أو طريق ، أو غيره . فإذا صح بهدلين ، فإن الولاة ترفع الأحداث ، إلى الحكام . فكل من أحدث حدثا ، على غيره . ثم ادعى أن ذلك الموضع ، الذي أحدث فيه لغيره ، أخذ المحدث ، برفع حدثه . وطلب الطالب ، إلى صاحب الأصل ، الذي يقوله به ، إذا صح ذلك .

وكذلك إن أحدث عليه بابا ، أو إجابة ، أو أملا ، أو ما كان من الأحداث .

\* \* \*

## باب الدعاوى فى الأرض والنخل

وإذا كانت أرض ، فى يد رجل ، يعمرها ، ويجوزها . وفيها نخل ، فادعى صاحب النخل : أن النخل بأصولها له .

وقال صاحب الأرض : ليس لك غيردها . فإن النخل بأرضها لصاحبها . والنخل شهادة بنفسها ، إلا أن تكون مع الآخر بيعة ، بأن هذه النخل وقائع ، لا أرض لها .

فإن لم تكن معه بيعة ، على ذلك ، فالنخل بأصولها وأرضها لصاحبها .  
مسألة :

وفى زارع الأرض ، بعمادة ، يدعى الأرض لنفسه ، فبينهما الأيمان ، إلا أن تكون بيعة . وذو اليد : من الأرض فى يده ، إلا أن يعلم بالشاهد والمعروف ، أنها فى يده ، بعمادة ، أو متعة ، أو عامل يعملها ، بما لا يجوز دعواه ، فى ذلك ، لم يلتفت إلى قوله ، فى دعواه ، فى الأصل ، إلا ببيعة عدل ، تشهد بما يجوز زوالها إليه بحق ، بعد أن يصح أنها لصاحب الأصل .

قال غيره :

الله أعلم . قد قيل - فبمن ادعى أرضا إلى آخر ، وليس هى فى يد أحدهما . فأقر أحدهما للآخر بالزراعة ، التى فى الأرض ، وادعى الأرض ، أو صح لأحدهما الزراعة . فقال من قال : تكون له الزراعة ، ويكون مدهيا فى الأرض .

### باب الدعاوى فى الدار وساكنها

إذا كانت الدار فى يد رجل ، منها منزل . وفى يد آخر منها منزل ، وادعى أحدهما أن الدار بينهما نصفان .

وقال الآخر : هى لى كلها . فإن الذى فى يديه له ، وما فى يد الآخر له نصفه . وإذا لم يكن فى أيديهما ، إلا على ما وصفت . ولكن كانت فى أيديهما ، لا يعرف بشيء منها فى أيديهما ، دون صاحبه . فإن بعضهم ، قال فى ذلك : هى بينهما نصفان .

وكذلك الأرض والتربة والعبد والآنية والحيوان .

مسألة :

وإذا كانت الدار أسفلها ، فى يد رجل ، وعلوها فى يد رجل آخر . وطريق الملو فى الساحة ، فادعى كل واحد منهما : أن الدار له . فإن بعضهم قال فى ذلك : أن الدار لصاحب الأسفل ، إلا العلو وطريقه ، فإنه لصاحب العلو .

فإن أقاما جميعا البينة ، على ما ادعيا : فلكل واحد منهما ما فى يده صاحبه

مسألة :

وإذا كانت الدار ، فيها منزل فى يد رجل ، وبقية الدار فى يد آخر ، فادعى الذى فى يده بقية الدار المنزل ، وجحد ذلك صاحب المنزل ، فإن على مدعى الدار البينة . فإن أقامها ، أخذ بذلك .

وإن أقام صاحب المنزل البينة ، لم تقبل بينة ، إلا على ما فى يده .



مسألة :

وإذا كانت شجرة قائمة ، في أرض ، فإنها تستحق من الأرض ، ما أناف  
عليه أغصانها ، ومسقط ثمرتها في الحكم ، إذا اختلفوا ، أو ادعاه صاحب  
الشجرة .

\* \* \*

### باب فى الدعوى فى الحائط

وإذا كان الحائط بين دارين، فادعى صاحب الدار الحائط، فإن بعضهم قال: إن كان لأحدهما عليه جذوع، وليس للآخر عليه جذوع، فليس لصاحب الجردى فيه حق؛ لأن الجردى ليس تحمل .

وكذلك البوارى على الحائط؛ لأن الجوارى والبوارى، لا تستحق بذلك، من الحائط شيئاً .

وقال بعضهم: إذا كان الحائط، متصلاً بينهما أحدهما. وللآخر عليه جذوع، فإن الحائط لصاحب الجذوع، إلا أن يكون أيضاً لا يرتفع .

فإذا كان يرتفع ثبت، فيكون الحائط لصاحب الاتصال. ولصاحب الجذوع موضع جذوعهم .

وقال بعضهم: إذا لم يكن متصلاً بينهما واحد منهم، ولم يكن لواحد عليه جذوع فهو بينهما نصفان .

وقال بعضهم: إذا كان لواحد عليه عشر خشبات، وكان للآخر عليه خشبة واحدة، فلكل واحد منهما، ما تحتم خشبه. ولا يكون بينهما نصفين .

وقال بعضهم: إذا كان لأحدهما عليه خشب، وللآخر عليه حائط سترة، فإن الحائط الأسفل، لصاحب الخشب منهما. ولصاحب السترة سترته، على حالها .

وإن لم يكن لواحد منهما، عليه خشب، ولا سترة. فإن لم يكن متصلاً بينهما عليه، ولأحدهما عليه جردى، وبوارى، فإن الحائط بينهما نصفان .

مسألة :

وقال بعضهم : إذا كان حصن بين رجلين ، فكل واحد منهما يدعيه ،  
والقمة إلى أحدهما ، فإن الحصن بينهما نصفان ولا عمل بالقمة . ولا بطن البناء  
ولا بظهره ، ولا يلتفت إلى شيء من ذلك .  
وقول : يقضى بالحصن ، لمن كان إليه القمة فتقضى البناء ، لمن كان إليه ظهر  
البناء ، وإن أصاب اللبن إليه .

مسألة :

وقال بعضهم : إذا كان أسفل الحائط لرجل ، وعلوه لرجل ، فأراد صاحب  
السفل ، أن يهدم السفل ، فليس له ذلك .  
وقال بعضهم : ليس له أن يفتح فيه كوى ، أو بابا ولا يدخل فيه جذعا ،  
لم يكن فيه قبل ، إلا برأى صاحب العلو .  
وقول : له أن يفتح كوة ، أو بابا . وله أن يدخل جذعا ، إذا لم يضر ذلك  
بالعلو .

وإذا كان شيء يحدثه ، يضر ذلك بالعلو ، لم يكن له أن يفعل ذلك .  
وقال بعضهم : ليس لصاحب العلو ، أن يحدث على علوه بناء ، ولا يضع عليه  
جذوعا ، ما لم يكن . ولا يشرع فيه كشيئا ، ما لم يكن .

مسألة :

وإذا كان الحائط بين دارين ، فأقام كل واحد منهما البينة أن الحائط له ، فإنه  
يقضى بالحائط بينهما نصفان .

وإذا أقام أحدهما البيعة : أنه له ، ولم يقيم الآخر البيعة ، فيقضى به لصاحب البيعة . فإن كان للآخر عليه جذوع ، نزع .

مسألة :

وإذا كان الحائط بين رجلين ، فادعى آخر : أن أحد الرجلين ، قد أفر أن الحائط له ، وأقام على ذلك البيعة ، فإنه يقضى له بمحضته منه ، فيكون بينه وبين الآخر .

مسألة :

وإذا كان الحائط ، في يد رجل . وله جذوع شاخصة ، على دار رجل ، فأراد رجل أن يحمل كنفها ، فلصاحب الدار أن يمنعه ، من ذلك وليس لصاحب الدار ، أن يقطع الجذوع . ولكن تترك على حالها ، إلا أن يكون شيء لا يحمل على مثلها شيء ، إنما هي أطراف جذوع خارجة ، من داره ، فتقطع ، في قول بعضهم .

مسألة :

في جدار بين منزلين ، ليس عليه غطاء ، ولا شيء يستحق ، إن حكم الجدار بينهما .

فإن حلف عليه أحدهما ، انقطعت حجة الآخر منه ، وتكون الأرض ، التي قائم عليها الجدار بينهما . والجدار للذي حلف عليه .

فإن ادعى الآخر الحد الذي عليه الجدار : أنه له ، دون للذي حلف عليه . وحلف عليه . هل (١) .

\*\*\*

---

(١) بياض في الأصل .

## باب الدعوى فى المجارى والطرق

### والحدث فيها

فيمى ادعى على آخر : أنه دفن له مسقى ، فأقر المدعى عليه : بأنه أخرج فى ماله ، يعنى المدعى مسقى ، ودفنه . هل يكون مقرا ؟  
قيل : يعجبى أن يكون المقر بالدفن ، مدعيا لإخراج هذا المسقى ، فى ماله ، وإذا أقر أنه دفن مسقى ، إلا أنه فى ماله .

### مسألة :

فى الطريق ، إذا وقع الدعاوى فيها ، أنها إن كانت آثارها قائمة كان حكمها طريقا ، على ما هى عليه . وعلى المدعى بما يثبتها البينة .  
فإن كانت غير قائمة العين ، كان على مدعيها البينة بدعواه . وسواء كانت جائزة ، أو غير جائزة ، أو طريق منازل ، أو غير ذلك ، من الطريق . فانظر فيه .

### مسألة :

وسألته عن رجل ، ادعى إلى رجل مسقى ، فى أرض قوه ، لمال المدعى . وأنكر ذلك المدعى إليه . وأقام المدعى شهودا : أن مسقى هذا المال يمر فى هذه الأرض ، يلا أن يحدوا هذا المسقى .

قال : إذا صح بالبينة العادلة : أن مسقى هذا المال ، يمر فى هذه الأرض ، كان

على صاحب الأرض ، أن يخرج لصاحب هذا المال مسقى ، حيث أراد من هذه الأرض ، ما لم ير المدول ، أن على صاحب المسقى مضرة ، في ذلك . والله أعلم بالحق .

سألة :

من الزيادة المضانة . من الأثر : وسأله عن رجل ، له أرض يسقيها من ساقية ، لها طريق . وليس يسقى من تلك الساقية ، إلا هو . اشتراها كذلك ، أو ورثها . ما يكون حكم تلك الساقية عنده ، والطريق ؟

قال : إذا كان يسقى وحده ، فهي له ، حتى يعلم أنها لغيره . وكذلك الطريق . قلت له : فإن ادعى رجل تلك الساقية ، أو الطريق . وهي حملان عليه ، لهذا لصاحب القطعة ؟

قال : هو مدع ، حتى يصبح ذلك عليه .

\*\*\*

## باب ما يثبت أحكام اليد

### والإقرار في الأموال

واليد : كل ما كان في يد من يدعى إليه ، وله فيه يد ، بحفر ، أو زرع .  
واليد كلها : ما كان له فيه عمل ، يعلم أنه في يده ، بذلك ، وأنه أثره . فذلك يد .  
وكذلك همارة الحوض .

وأما همارة الطين ، فأثبت عندنا ، كما أن الزرع ، لو نبت ورقه ، كان يدا .  
هكذا عن أبي الحسن . فصل عقه .

وقال في موضع آخر : إن الحضار بالخوص ، لا يثبت اليد ، إلا أن يقتنازع  
اثنان ، في أرض . ويختلفا ، وفيها زراعة لأحدهما . فإن الزراعة له يد ، وعلى  
الآخر البيئنة .

مسألة :

وإن كان أصل عنبية في أرض رجل ، ورشحها في منزل آخر ، فادعى كل  
واحد منهما : أنها له ، فإنه يحكم بها لصاحب الأرض .

مسألة :

وقيل : إذا صح لرجل أنه يأكل هذا المال ، ويثمره ، أو يفوسه ، أو يعمره ،  
إن ذلك يد له ، ولو لم يشهد له : أنه في يده .  
وأما إن صح ، أنه يعمله ، لم يكن ذلك يدا له .

مسألة :

واليد لا يثبت في الأنفاس ، في الملك . وتثبت في سائر الحيوان ، غير البشر .  
والله أعلم .

مسألة :

فيمن رضم أرضا ، وأراد زراعتها . وهو يدعيها ، أنها أرضه . وجاء آخر  
ومنعه . وقال : إنها أرضه . فإذا لم يصح لأحدهما بيعة ، ولا يد ، فعليهما جميعا  
البيعة .

مسألة :

واعلم أن اليد لا تكون ، إلا بالبناء والفرس والزراعة .  
وأما رضم الأرض ، وسقيها ، وهملها ، فلا يكون يدا ، إذا أقام البيعة :  
أننا رأيناها ، يرضم هذه الأرض ، أو يسقيها ، أو يعملها ، فلا يكون هذا يدا ، حتى  
تشهد البيعة : أننا رأيناها ، يزرع هذه الأرض ، أو يفرس هذه الشجرة ، أو يبني  
هذا الجدار . فهذا ذو يد ، إذا كان على ما وصفت لك .  
وفي موضع : إنه إذا صح ، أنه كان يأكل هذا المال ، وبشره ، أو يفرسه ،  
أو يعمره . فذلك بذله ، ولو لم يشهد : أنه كان في يده .  
وأما إذا صح ، أنه كان يعمل له ، لم يكن ذلك له . والله أعلم .

مسألة :

وإذا اختلف رجل وجمال ، قد نزلا في موضع ، في عمل . فإن كان الحمل ،



على ظهر البعير ، فصاحبه أولى به ، مع أنه له ، ولو كانا ممسكين بالحمل جميعا .  
وعلى الآخر البيئنة .

فإن كان الحمل محطوطا ، وليس هو بيده أحدهما ، فعلى كل واحد منهما  
البيئنة : أنه له .

مسألة :

قال أبو عبد الله - في قطار من الإبل ، لما قائد وسائق ، ادعى كل واحد منهما :  
أن القائد لها أولى بها . وهو ذو يد ، إلا أن يكون في يد السائق منها شيء ،  
فيكون ذلك ، فيما في يده .

مسألة :

ورجل راكب دابة ، يقودها به آخر ، وادعاهما كلاهما ، إن كليهما ذو يد  
فيها .

مسألة :

وإذا ادعى رجلان كيسا ، في أيديهما .

قال الربيع : إن كان أصل السكيس في يد رجل ، والمال في أصله . ورأس  
السكيس ، في يد الآخر ، فإن المال لصاحب ، الذي أصل المال في يده .  
وقال أبو عبد الله : فأخذ بالقول الآخر .

قال غيره :

وقيل : الذي في يده رأس السكيس أولى ؛ لأن رأسه موضع قبض صاحبه .

وقال حماد - وأظنه من قومنا - : هو بينهما نصفان .  
فإن قال أحدهما : لى نصفه . وقال الآخر : لى كله . فللذى ادعى النصف :  
الرابع . وللآخر : ثلاثة أرباع .  
قال أبو عبد الله : ويهذه القول نأخذ .  
مسألة :

فى رجلين ، تفازعا فى شىء . وهو فى يد أحدهما ، أنه يجوز أن يشتري من  
للال الذى فى يده ، وإن كان الآخر ينافزع فيه .

\*\*\*

## باب في الأموال والدعاوى فيها

قال الله عز وجل : « ولا تباكؤوا أموالكم بينكم بالباطل » أى بالحرام  
« إلا أن تكون تجارة عن تراضٍ منكم ولا تقتلوا أنفسكم » يقول : لا يقتل  
بعضكم بعضاً .

وقال النبي ﷺ : لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة قلبه .  
قيل : كان جابر - إذا تلا الآية - يقول : كبيرتان إلى النار : الدم والمال .  
مسألة :

والأموال على أصولها ، لا تزول بالدعاوى ، عن أصحابها ، إلا بحجة ومعرفة .  
قيل : كتوم ، ورثوا مالا . ثم كان في يد واحد منهم شيء ، أو في يد  
أحدهم الكل ، فأكله على الباقيين ، وهم حضور . ولم يفسروا . ثم طلب كل  
واحد منهم ميراثه ، بعد موت بعضهم . ولم يكن قسم ، أو قسم يخفى ذلك .  
قال عبد الله بن محمد بن محبوب : لهم حجبتهم . والمال على أصله . وللبينة أن  
أن تشهد ، بأصل المال ، إذا كانوا يعلمون ، أنه مشاع . وخالفه كثير .  
وقال أيضاً : إن سكوت الشركاء ، عن تغيير ، ما ادعى عليهم ، تعجب منهم  
ليفرى أولئك ، في ما لهم .

قال غيره :

بل السكوت بعد اليد ، والدعوى بحضور منهم ، أو حيث تنالهم الحجة ، قطع  
لحجبتهم . ولا حجة لورثتهم ، بعد موتهم .

مسألة :

ومن كان يعرف مالا لرجل ، ثم غاب عنه ، أو مات ، فنظروا إلى المال ، من بعد غيبته ، أو موته ، في يد رجل آخر . فتحكمه للأول ، حتى يصبح الآخر ، بأن المال له ، وشهد به ، لمن يعرف أنه له ، حتى يصبح أنه زال عنه ، بإقراره ، أو شهوده ، أو بيئته .

مسألة :

الشيخ أبو محمد : ومن كان في يده شيء ، فلا يقال : إن ذلك ملكه ، أو هذا ملك فلان ، إذا لم يعلم من أين صار إليه ذلك ، حتى يعلم أنه أقر له به ، واشتراه ، أو وهب له ، أو ورثه . فيثبت بسمي ملك فلان .

وأما ما لم يكن يعلم ذلك . فيقال : في يده . وفي يد فلان . وهكذا يقول . ويقول : هذا ملك فلان ، في حكم الظاهر .

وأما في الباطن والشهادة فلا .

أبو سعيد : هكذا يخرج في معنى الحكم . وأما في مجاز الكلام ، فمن كان في يده شيء ، فهو في ظاهر الحكم له ، ولو لم يعلم من أين صار إليه ، ولو مات ، كان لورثته ، في معنى الحكم . ولا يورث منه إلا ماله . وكذلك لو باعه ، اشتري منه . وفي التسمية لا يضيق .

وفي الشهادة لا يجوز أن يقال : ملكه ، ولا ماله ، ولو اشتراه ممن هو في يده ، أو ورثه ؛ لأنه قد يكون هذا حالاً ، وهو حرام ، في الأصل . والله أعلم .

مسألة :

وقيل : إذا عرفت أموالا ، في أيدي قوم ، وتنسب إليهم ، من أصول ،  
أو عروض ثم رأيتها ، في أيدي قوم آخرين ، يدعونها ملكا لهم ، فجائز أن تبتاع  
منهم ، تلك الأموال ، وأن تستوهب منهم ما أردت ، إلا أن يحىء من ادعى ،  
ويطلب . فينفذ الحق بينهم .

مسألة :

ومن كان يدعى مالا وهو في يده ، يشمره ويأكله . وأهل المال الذين كان  
لهم ، قد هلكوا . هل لي أن آكل منه ، أو أشهد به ؟  
قال : أما الأكل فممن . وأما الشهادة ، فإنما يشهد على دعواه .

\* \* \*

## باب فى حكم دعوى المال وبيعه وأكله على ربه

ومن ادعى على رجل مالا : أنه له ، والمدعى عليه يسمع ، فلم يغير ، ولم ينكر .  
فإن كان هذا المال ، فى يد المدعى له ، فإنه يثبت له على الآخر .

وإن كان هذا المال ، فى يد المدعى عليه ، لم تضره هذه الدعوى إلا أن  
يكون ادعى أن له ، وباعه لرجل آخر ، بحضور من صاحب هذا المال ، ومعرفة ،  
فلم يغير ، ولم ينكر . فقد وجب البيع ، وثبت هذا المال ، لمن اشتراه .

واختلفوا فى الصلعة تباع ، وصاحبها حاضر ، لم يتكلم .

الشافعى ونعمان : بزول ملكه عنها بسكوته .

ابن أبى ليلى : سكوته لإقرار بالبيع .

قال أبو سعيد : كلا القولين جائز .

وفيه قول آخر : لا يثبت عليه ، حتى يدعيه البائع ، أنه له ، أو يدعيه عليه ،  
بوجه من الوجوه ، أنه أزاله إليه . ثم يبيعه . فإذا كان كذلك ، ثبت . ولا نعلم  
فى ذلك اختلافًا ، إلا أن تكون ثم تقيمه .

وقول آخر : إنه لا يثبت عليه أبدا ، إلا بالدعوى .

وقول آخر : إذا مات البائع ، أو المشتري ، ثبت البيع .

وقول : إلا أن يموت رب المال ، ثم يثبت فى الحكم .

وقول : لا يثبت إلا بالدء-وى ، على ما وصفنا ، أو يصح رضى ، أو إقرار بذلك .

قال أبو المؤثر : نعم . إذا ادعى أنه اشتراه منه ، أو وهبه له ، أو قابضة به ، وهو يسمع ، فلم يفكر ، فلا يدخل عليه حجة .

وإن قال : هذه نخلتى . وهذا غلامى ، فقد يكون الرجل يخاطب الرجل ، ويعمل له ، أو استأجر المسلم منه . فيقول : غلامى ، أو نخلتى ، فنسب أنه لى . فعلى هذا يدخل فى الحجة ، إذا أحضر البينة : أنه كان . وأجره الغلام ، واستعمله فى النخل ، أو وكله فيها ، أو منحه .

وعلى قول من يثبت البيع ، فالثنى لرب المال . ولا خيار للمشتري ، فى دفع الثمن . ولا يبعد أن يكون له التخيير ، فى دفع الثمن إلى رب المال ، وإلى البائع . فإن ادعاه ، أنه له ، وباعه ، فالثنى له .

وإذا لم يكن فى يده ، لحقه الاختلاف ، فى دفع الثمن ، وفى ثبوت البيع . والله أعلم .

#### مسألة :

وأما إذا باع الرجل ، مال رجل ، ولم يدعه . وعلم صاحبه بالبيع ، فلم يغير ذلك ، فإن ذلك لا يجوز . وهو بيع باطل . قال المصنف - رحمه الله - : أرجو أن الأفاويل المتقدمة ، عن أبى سعيد هى هذه .

مسألة :

وإذا أنكر المدعى عليه المال ، في مجلس واحد ، أول مرة ، اكتفى بذلك ، وإن لم ينكر في بقية ، ما ادعى عليه ، في ذلك المجلس .

وأما بعد ذلك المجلس . فعليه أن ينكر ، في كل مجلس ، ادعى عليه . وإن لم ينكر في المجلس ، الذي ادعى عليه فيه ، ثم أنكر من بعد ، لم ينفعه إنكاره .

مسألة :

وعملا تكون لصاحبه حجة : الرجل يدعى مالا ، في يد رجل ، قد أكله عليه ، بادعاء منه ، أنه له . وهو يسمعه ، فلم ينكر . فإذا أنكر من بعد ، فطالب ، فلا دعوى له .

وكذلك في العبد ، والدابة ، وغير ذلك .

مسألة :

ومن أكل مالا لرجل ، حتى مات الآكل ، فعلى ورثته البينة بأكله ، حتى مات بعلم ، من المأكول عليه . وليس عليهم بينة بالادعاء .

وإن كانا خيين جهما ، فعلى الآكل البينة : أنه أكل عليه ، بعلم منه ، وادعى عليه ، فلم يغير .

وكذلك لو مات المأكول عليه ، والآكل حي ، فحتى تشهد مع الآكل ، بينة بالادعاء .



مسألة :

في مال لورثة ، كان أحدهم يحوزه وبمفعه ، وبأكله ، إلى أن مات شريكه .  
ثم مات الآخر ، ولم يعلم أنه قسم . ولا أنه اشترى من شريكه فإن الأكل حجة ،  
لورثة الآخر ، في بعض قول المسلمين ، إذا مات الآخر ، حتى يصح أنه أكله  
باطلا ، بغير حق .

وقال بعض : إن أكلة الوارث والشريك ، ليس كغيرهما . والمال بحاله على  
الورثة ، حتى يصح أنه أكله ، بوجه حق ، من بيع ، أو هبة ، أو وجه ، من  
الوجه .

مسألة :

فيمن أقر لرجل بمال ، ثم أكله المقر ، إلى أن مات ، إنه المقر له . ولا يضره  
ذلك الأكل ، إلا أن يكون المقر له بالمال ، حاز المال . ثم أكله عليه ، بعد ذلك  
المقر ، حتى مات بملءه ، فهو لورثة الآخر .

وقال من قال : أكل المال - إذا أكله - حجة لورثته .

مسألة :

فإن ادعى على رجل مالا ، في يد رجل ، فصدقه ، قبض المال ، أو لم يقبضه .  
ثم رجع . وقال : ظننت أنه حق ، فصدقته ، ونوزعت عنه . فإذا أقر له وصدقه ،  
فلا رجعة له ، قبضه الآخر ، أو لم يقبضه .

مسألة :

فيممّن كان في يده مال ، يحوزه ويأكله ، حتى مات ، فأحضرت زوجته البينة ، بعد موته : أن المال لها .

قال : يكون لها .

وإذا كان يأكل هذا المال ، يعلم من الزوجة . وهي لا تغير ، ولا تفكر . فليس لهم ذلك عندي . ويكون لها هي كله .

قال : ولو ادعى المال أخوالها ، لك الأكل ، أنه له ، وأصح البينة على ذلك . وصح أن هذا الأكل ، يأكله بملكه ، ويحوزه . وهو لا يغير ، ولا يفكر ، فلا حجة له ، بعد موت الآكل .

قلت : فما الفرق بين الأخ والزوجة ؟

قال : إذ ليس بين الزوجين إحراز في العطية ، فليس حوزة عليها ، ولا حوزها عليه بشيء ؛ لأنه يخرج معنى ما لهما ، بمعنى المال الذي اليد فيه واحدة منهما جميعا . وإنما الحجة ، في اليد والحوز .

مسألة :

في مال بين ثلاثة نفر ، مات أحدهم . وله زوجة . بهلا ، وم بنزوى . فقسم الورثة المال ، وأكلوه سفين كثيرة . ولا يعلم أن المرأة طلبت ميراثها . وهؤلاء يأكلونه ، حتى ماتت المرأة ، إلا أنه بلغك : أن المرأة كانت تحرم على الورثة ، ولم يصح ذلك عندهم . هل يجوز الشراء ، من الورثة شيئا ، مما في أيديهم منه ؟

نفقول : إذا قسم هذا المال ، والمرأة حية بعمان ، حيث يمكن وصول الخبر إليها . والمعرفة بتسعه ، فالقوم أولى بمسا في أيديهم ، فلا بأس بالشراء منه . ولا بأس بالأكل ، حتى تصح البيعة العادلة : أن المرأة كانت تطالب الورثة ، بميراثها ، من هذا المال .

وإن كان لأحد ، ولد ووالدة ، قد مات ، هل يسعه أن يأخذ ورثة من هذا المال ، ولم يصح معه ، أن المرأة كانت تطالب فيه ؟  
فمن بعض الفقهاء : أن من وجد في يد والده مالا ، فجاز له أكله ، ويأخذ لماله منه ، حتى يصح معه أنه حرام .

ونقول : ولو كان هذا الولد عارفا ، بصفة هذا المال ، فما وجد في يد والده ، جاز له أكله ، وأخذ ميراثه منه ، حتى يعلم ، أو تصح البيعة العادلة : أن لها حصّة في هذا المال ، وقد عني ذلك من عني ، فوصلنا إلى أبي المؤثر . وكان رجل في يده مال ، لقوم غائبين ، إلا أنه يدعيه . وإن كان ولده ، يتخرج عن ذلك المال ، الذي في يد والده ، والشاهر معه ، ومع الناس : أنه لقوم غائبين . فقال له أبو المؤثر : كل ما وجدت في يد والدك ، حتى تصح معك البيعة العادلة : أن هذا المال الذي في يد والدك حرام . وعلى هذا القول .

#### مسألة :

والوالد إذا كان في يده مال ، يحوزه ويأكله ، حتى مات ، يعلم من ولده . وهو لا ينكر ، فأحضر ولده البيعة ، بعد موته : أن المال له ، فإنه يكون للولد ، بصحة البيعة ؛ لأن الوالد ، قد يأكل مال ولده ، ويحوزه عليه ، وهو للولد .

مسألة :

في أكلة البائع للبيع ، حتى مات .

قيل : يكون حجة لورثته .

وقيل : إذا صح الملك بالعقد ، فلا يضر الأكل ، بعلم ربه ، حتى يدعيه عليه .

مسألة :

والوالد ، إذا كان في يده مال ، يحوزه ويأكله ، حتى مات ، بعلم من ولده ، وهو لا يفكر . فأحضر ولده البيعة ، بعد موته : أن المال له ، فإنه يكون للولد ، بصحة البيعة ؛ لأن الوالد ، قد يأكل مال ولده ، ويحوزه عليه ، وهو للولد .

مسألة :

فإذا كان الولد هو الآكل ، والحائز للمال ، بعلم من والده ، حتى مات ، والوالد لا يغير ذلك . ولا يفكر ، فأحضر الوالد البيعة ، بعد موت الولد : أن هذا المال له . فأما القياس ، فيوجب أن يكون لورثة الولد ؛ لأن عليه الإحراز ، من مال والده .

وأما الفطر ، فيرجب عندي اشتباهها ؛ لأن الوالد قد يحوز عليه أكل والده لماله ، وهو ماله ؛ لأن المال كله ، سواء في الأصل ؛ لقول النبي ﷺ : أنت ومالك لوالدك . فقد يأكل مال ولده ، وهو له ؛ لاشتباه المالين .

قلت : وكذلك الوالدة ، هل تكون مثل الوالد ، في مال ولدها ، وفي

المعطية ، من ولدها لها ؟

قال : أما في عامة قول أصحابنا : إن ذلك إنما هو للوالد ، دون الوالدة .  
وقد يشبهه في قول بعضهم : التساوى في ذلك .

مسألة :

ومنه : وإذا شرط رجل خوص نخلة ، وادعاهما بمحضرة شاهدين عدلين ،  
ورجل قائم ، إن القائم سكت ، فإنها تثبت للذى شرطها ؛ لأن الآخر لم يفسر  
دعوى المتصرف فيها .

مسألة :

وإذا سكن رجل دار رجل أياما ، ثم مات فيها ، وخلف بنيه فيها . فقالوا :  
دار أبينا تركها لنا .

وقال الرجل : دارى . وإنما أجزتها ، فإنها تثبت لبني المالك من بعده ، إلا  
أن يأتى الرجل ببينة : أنه أجزها للمالك .

مسألة :

أبو على - فيمن أشهد لأجنبي : أن كل مال له ، هو لفلان ، بحقه عليه . ثم أكله  
دهراً ، إلى أن مات . ثم طلب للشهود له .

قال أبو على : الأكلة المال ، لانقضره ، حتى يأتى ببينة : أنه كان عالماً بالتضاء ،  
والمشهد يأكل المال بعلمه . ثم لا شيء له . وليس عليهم ، أنه كان يأكله وبدعيه ،  
إنما الادعاء على الحى .

مسألة :

فيمن في يده مال، فأقر به لغيره ، بمحضرة وارثه . وكان المال في يده ، يحوزه ويمتعه ، ويأكله ، مثل ما كان أول ، إلى أن مات ، فأراد الوارث أخذه .  
قال : إذا لم يرجع يدعيه ، بعد إقراره ، فقد ثبت عليه إقراره .

مسألة :

في رجل ، في يده مال ، ادعاه آخر ، بمحضرة وارثه . وهو لا يغير ذلك ، ولا ينكر . ثم كان يأكله ويحوزه ، إلى أن مات . ثم إن المدعى ، أراد أخذ المال .  
هل للوارث منه ، وأخذ المال على ذلك ؟

قال : إذا كان المال ، في يد المدعى عليه ، فلا تضره الدعوى ، حتى يكون في يد المدعى .

مسألة :

أبو الحسن - فيمن قال عفا وصيته لزوجته - : ليس على أفلانة زوجتي هذه ، إلا أربعين نخلة ، و تراها بالحضرة . فإن كان لها مطلب ، تكلم به ، أو قال : ليس قبلي لزوجتي ، إلا أربعين نخلة ، فأكثبوا لها على أربعين نخلة ، وهي حاضرة تسمع ، ولا تفسير ، ولا تفكير . فذلك تلحقها فيه حجة ، بزوال ما بقي من حقها ، إذا رضيت ، ولم تغير .

وأما في الحكم - إذا أنكرت ذلك ، وصحت لها البينة ، بعد موته - كان لها حقها في الحكم ، مع يمينها .

قال غيره :

وقيل : إن ادعى الغريم البراءة ، مما عليه ، بحضرة غريمه ، أو ادعى التسليم إليه ، إن ذلك ليس بحجة ، ولو لم ينكر ما لم يقر بذلك . وليس هذا كندعوى المال ، يدعيه بعد إقراره ، فقد ثبت عليه إقراره .

مسألة :

الحسن بن أحمد - فيمن يعرف مالا لقوم ، باع منه أحدهم حصته ، على رجل ، ومات المشتري ، والمال في يد القوم ، لا يغير ورثة المشتري المالك فيه . ثم مات أحد القوم ، وأوصى بنخلة المسجد ، من المال . أيجوز للمقتسب ، أن يدخل في هذا المال ؟

في أكلة البائع والمقر اختلاف .

بعض يقول : ليس بحجة ، إلا أن يدعي المال ، مع الأكل .

وقول : إنه حجة لورثتها . ولا يضيق على المقتسب ذلك ، إلا أن يعلم أن البائع أطعمه ثمرة ما اشترى منه ، وأن الورثة لم يعلموا الشراء لصاحبهم ، فيطلبوه ، فملكه أولى به . فانظر فيه .

مسألة :

أبو عبد الله : إذا كان رجل يأكل مال رجل ، ويدعيه بدم منه ، ولم يغير ذلك ، ولم ينكره . ثم احتج أنه لم يكن عالما ، أن هذا المال له ، فله حقيقته . وعليه يمين بالله : ما كان يعلم أن هذا المال له .

فإن شهد شاهدا عدل : أن هذا المال له ، فله حقيقته عليه . وعليه يمين بالله :  
ما كان يعلم ، ويثبت المال للآكل عليه .  
وإن شهدا : أن هذا المال ، كان لأبيه ، أو لأخيه ، أو لمن هو وارثه ، أو أوصى  
له به فلان ، أو أقر له به . فإن هذا له حقيقته مع يمينه : أنه لم يكن عارفا بماله ،  
أنه له .

### مسألة :

في أخوين ، ترك أحدهما حصته له ، من مال ، بحصة ، أو بغير شيء . وكان  
محموزة ، ويعطيه مئة شيئا ، أو لا يعطيه ، إلى أن هلك الذي في يده المال . فإن صح  
أن رب المال ، ترك ماله ، في يد أخيه . وعلى ذلك حازه أخوه . فحجة التارك قائمة ؛  
لأن الناس يتركون أموالهم ، في أيدي الناس على وجوه ، بوكالة ، أو عمالة ،  
أو حفظ ، وإجارة ، ومثامرة ، وغير ذلك .

وإذا لم تصح الصفة ، وصحت الأكلة ، من المال ، لهذا المال ، والحرز له ،  
فورثته أولى به ، حتى يصح المدعى له ، بما يثبت حقيقته ، على الآكل الحائز المال ،  
في بعض القول .

وإذا ثبتت حجة المال ، بالحرز والأكل ، ولم يصح المدعى ، فكل من  
علم حجة المال ، وغابت عنه حجة المدعى ، من وارث ، أو غيره ، بذلك سواء .  
وكل من علم حجة المدعى ، كان علمه عليه حجة ، من وارث ، أو غيره .  
ومن علم تكافؤ الحجتين ، فالأولى منهما أولى ، حتى يعلم أن مدعيها مبطل ،  
من وارث أو غيره .



مسألة :

أبو علي - في الآكل - إن الآكل إذا مات ، وصح أنه كان يأكل - هذا المال ، بلمن من المأكل عليه ، وهو لا يغير ، فورثة الآكل أولى بالمال ، حتى يصح أنه كان يأكله بطعام ، أو هبة ، أو طعمة ، أو غير ذلك .

وإذا اختلفا ، وهما حيان ، فحتى يصح أنه كان يأكله ويستقله بملءه ، ويدعيه عليه ، أنه له . وهو يسمع ، فلا يغير ، فيكون أولى به . وهذا فرق بين الحى والميت .

مسألة :

أبو سعيد - في أخوين ، كان أحدهما ، يحوز ما ترك والدهما ، ويشمره دون أخيه ، إلى أن مات . هل يكون مسوته حجة لورثته على أخيه ، فيما ورث من أبيه ؟

قال : قد قيل في ذلك باختلاف .

قلت : فإن كان الذى فى يده المال ، يدعيه ، ويحوزه ، ويمتعه ، فى غيبة أخيه ، إلى أن مات الذى فى يده المال ؟

قال : هذه معى ، مثل الأولى .

قلت : فإن ادعاه بمحضرة أخيه ، فلم ينكر إلى أن ملك ؟

قال : إن حجة الذى لم يكن فى يده المال ، ولا أنكر دعوى أخيه عليه بمحضرة ، قد بطلت ، مع من علم ذلك منه ، فى الحكم بالظاهر .

مسألة :

فيمن أشهد أنه اشترى مالا ، من أيتام ، وحازه حتى مات . هل لأحد أن يشتريه من ورثته ، أو يزرعه لهم ؟

فإذا احتمل حلال ذلك البيع ، بوجه ، جاز في الاطمئنان ، إذا اطمان .  
وأما في الحكم ، فلا يثبت .

ومن بلغ منهم ، وعلم ببيع ماله ، بعد البلوغ ، ولم يغير ، ثبت عليه في الحكم .

وقيل : لا يثبت عليه ، إلا أن يدعى عليه ، بعد البلوغ ، فلا يغير ، أو يموت المشتري ، بعد بلوغه ، ويعلمه بالبيع ، ولم يغير ذلك .

مسألة :

وفيمن تركت ابنته لزوجها ، حقها ، بمحضرة ، فسكت ، والزوج يأكل المال ، حتى مات ، فقد ماتت حجة . والحاكم ، فلا يحكم للأب على اليتامى ، بشيء ، ولا على الورثة .

وأما فيما بينه وبين الله ، فإن أخذ ميراثه ، من حق ابنته ، إذا لم تكن تركت لزوجها حقها ، بحق ، يجب له به الترك . فذلك جائز . وما أخذ من مال اليتامى ، بلا رأى حاكم ، ولا جماعة ، من المسلمين ، فإن عليه في هذه الحجة ، أن احتسب عليه ، ما دام هذا الوالد في الحياة . فإذا مات ، ماتت حجة . ولم تكن على ورثته حجة ، لمحتسب اليتامى ، ولا لهم أيضا ، إلا أن يصبح أنه مقتصب لهذا المال ظلما .

مسألة :

ومن ملك عليه ماله ، وهو شاهد ينظره ، ولا يغير ، فقيه قولان : قول : يثبت عليه . ولا حجة له ، إذا لم تكن تقية .  
وقول : لا يثبت عليه ، ولا يقع عليه ملك . ولله كان ينظر ، ويتمجب ، من ظلم من تعدى عليه ، ومن ملك ماله دونه .

مسألة :

فيمن يأكل مالا ، ويدعيه إلى أن دخل في الآخرة ، غير أنه كان يعرف لغيره . واحتج المعروف به المال ، وهو حي ، ودعا نفسه ببيعة ، أن الآكل للمال ، المدعى له ، كان يقر له بالمال ، ويبرأ إليه منه ، في الصحة . وقامت بيعة ورثة الآكل المدعى : أنه كان يأكل المال ، ويدعيه على هذا الحق ، بحضوره . ولا يغير حتى مات . فأراه لورثة المالك ، وهم أحق به ، لأكل صاحبهم المال ، وادعائه على الآخر ، وهى حي ، حتى مات .

ومن الضياء : فيمن كان في يده مال ، أكله عشر سنين ، أو أقل ، أو أكثر . وأهل المال شهود ، لا يغيرون ، ولا يفكرون . فالمل الذى هو فى يده ، إلا أن يقيم أهله البيعة : أنهم قهرروا ، أو ظلموا ، أو خافوا .  
فإن قامت بذلك بيعة ، فالمل لهم .

مسألة :

ومنه : إذا شرط رجل خوص نخلة ، وادعاها ، بحضرة شاهدين عدلين ، ورجل قائم . ثم إن القائم سكنت ، فإنها تثبت للذى شرطها ؛ لأن الآخر ، لم يغير دعوى المتصرف فيها .

مسألة :

وإذا سكن رجل دار رجل أياما ، ثم مات فيها ، وخلف بنيه فيها . فقالوا :  
دار أئبنا ، تركها لنا .

وقال الرجل : هي داري ، وإنما أجرتها ، فإنها تثبت لبني الهالك ، من بعده ،  
إلا أن يأتي الرجل ببينة : أنه أجرها الهالك .

مسألة :

أبو علي - فيمن أشهد لأجنبي - : أن كل مال له ، فهو لفلان ، بحقه عليه .  
ثم أكله دهرأ ، إلى أن مات . ثم طلب المشهود له .

قال أبو علي : الأكلة للمال لا تضره ، حتى يأتي ببينة تشهد أنه كان عالما  
بالتضاء والمشهد ، يأكل المال بعلمه ، ثم لا شيء له . وليس عليهم أنه كان يأكله ،  
ويدعيه . إنما الادعاء على الحي .

\*\*\*

## باب في حكم ما يثبت من الإحداث في الأموال

بادعاء وغير ادعاء

مات أحدهم أم لم يموت

فيمن حشى كرمه ، على أرض غيره ، ولم يظهر من صاحب الأرض تفكر ، إلى أن مات صاحب الكرمه ، فأراد الوارث أن يحشى ، كما قد حشى الهالك من الكرمه ، في الأرض ، فلا يصرف عندى ، إلا بحجة لصاحب الأرض . ولا يريد الوارث أن يحشى في مال هذا ، إلا بحجة . ويثبت ما قد ثبت ، ويعرف عنه ما زاد من الكرمه .

مسألة :

فيمن أحدث على رجل ، مجرى في ماله . ومات صاحب المال ، فطلب ورثته إلى المحدث : أن يزيل حدته عنهم . واحتج بموت الهالك : أنه لم يفسر عليه . هل يكون موت صاحب الأرض ، يثبت المحدث حجة ؟ قال : لا يبين لي ذلك . وعليه أن يزيله . وإنما يثبت الحدث ، إذا مات المحدث له ، حتى يصبح باطلا .

مسألة :

قال ابن الأزهري : إن الفسل والبذاء على الرجل ، إذا فسل الرجل ، وبني على رجل ، فهو بمنزلة الادعاء على الرجل ، ويقوم مقام الادعاء . قال غيره : نعم .

وقول : إن البقاء والفصل ، ليس بمنزلة الادعاء ، إلا بموت المحدث  
أو المحدث عليه .

وقول : حتى يموت المحدث . وأما المحدث عليه ، فلورثته الحجة على المحدث .

مسألة :

أبو جابر - في رجل ، كان يسلك في أرض رجل ، إلى مال له ، حتى مات ،  
وأراد الورثة ، أن يسلكوا حيث كان ، يسلك أبوهم ، فنعمهم أصحاب الأرض .  
فإذا صح أن أباهم ، كان يسلك فيها ، حتى مات . وذلك بعلم صاحب الأرض ،  
وهو لا ينكر ، أن لم أن يسلكوا ، حيث سلك أبوهم ، إلا أن يصح ، أنه كان  
يسلك بعارية .

مسألة :

ومن أحدث على رجل حدثا ، ثم رفع عليه . وطلب المحدث : أن يرفع إلى  
القاضي .

وقال الآخر : أخرج المحدث ، ثم يرفمان ، فليس عليه أن يخرج حدثه هذا ،  
إذا ادعاه ، أنه إنما أحدث في ماله ، ولا يرفع بينهما إلى الحاكم . فإن أنكر صاحب  
المحدث ، فلا يقف معهم ، حتى يصح معه المحدث ، بشاهدي عدل ، ثم يأمره بذلك ،  
بعد أن يحتج عليه ، في ذلك ، فلا يكون معه حجة .

## باب فيما يجوز التصرف فيه والانتفاع فيه

ومنهم المدعى له

وما أشبه ذلك

الحسن بن أحمد - فيمن يقال له في موضع : إنه مما خلف والده ، ولم يدركه في يد والده ، ولا أحد يدعيه .

فإذا لم يكن في يد والده ، لم يحز له ، أن يعرض له ، إلا أن يخبر ثقة ، أو يكون في يد أحد ، ويقر له به ، أو شهرة قائمة ، لا يدنمها دافع ، ولا معارض . والله أعلم .

مسألة :

وقيل : من خلفه والده يتما ، ولم يكن يعرف ماله ، إلا أن تخبر والدته والقوام ، ولم تخبره الثقة : أنه له حلال . وكفى بشواهد الشهرة ، مع اطمئنان القلب إلى ذلك ، وارتفاع الريب منه ، حجة له وعليه ، فيما يعرض من مثل هذا . فإن عارضه معارض فيه ، لم ياتفت إلى ذلك ، بعد أخذه ، كل هذا . وهذا سبيل لا يطاق ، على كثير من الأموال ، إلا به .

مسألة :

وقيل - فيمن ورث مالا من أبيه ، أو غيره ، من الأصول والحيوان ، والعبيد ، فادعى رجل شيئا منه . هل له منعه ومجاهدته ، حتى يحتل أو يقتل ؟

قال : إذا استحق به هذا المال ، وأنه من الحق الذى لا يختلف فيه ، كان له أن يدفع عنه بحجة الحق ، ويجاهده عليه ، على وجه الحق بالظاهر ، حتى يعلم غير ذلك .

وكذلك إن اشتراه ، بوجه حق . والله أعلم .

مسألة :

فيمن ادعى مالا ، قد أكله عليه هالك . ولم تكن معه بيعة ، وأراد أخذه بلا بيعة . فأنعمه الوارث ، أو محاسب الأيتام . وأما الوارث ، فإذا قامت حجة الهالك بالحق فيها ، لا يختلف فيه . وغالت عنه حجة المدعى ، واحتمل كذبه وصدق ، فأرجو أن له أن يمنع ماله ، بحجة الحق . وليس للمحبجج أن يقاتل على غير حجة . ومن علم كمله ، وأعابه بالحق على إقامة حجته ، وإبطال حجة المدعى ، حتى يعلم غير ذلك .

وكذلك المحاسب الأيتام صفدى ، مثل ذلك . وعلم المرء حجة له وعليه . وقلت : لو كان لا يعلم ، أنه له ، إلا باطمئنان قلبه إليه ، ماذا كان معه ، قبل هذا ، وهو ثقة . هل له ذلك ؟

فمضى - أنه إذا لم تصح الحجة ، فى الحكم ، ببطلان حجة الهالك ، الأكل للمال ، الحائز له ، إلا بدعوى المدعى . وهو ثقة ، أو غير ثقة ، فالحكم أولى من تصديق المدعى ، فى الحكم .

وأما فى الاطمئنان ، فلا أحب لمسلم ، أن يدخل فى حال ، فيه شبهة ، بحكم الاطمئنان ، تعارضه فى ذلك ، إلا أن يلزمه ذلك ، بما لا بد له ، من وجوب



الدخول . وربما كان حكم الاطمئنانة ، في الواسع الجائز ، أطيب للمسلم ، وأشد عليه ، من حكم القضاء ، فيما يعارضه ، في أمر دينه .

وقلت : هل لأحد ، ممن لا يعلم أن له فيه شيئاً إلا بدعواه ، مع اطمئنانة قلبه ، وأن له فيه ، إلا أنه يعلم أنه كان في يد الآخر يحوزه ، ويمنعه ، إلى أن مات في الظاهر ، أن يدخل فيه معه ، يعمل ، أو أخذ شيء ، من غير أن يحضر بيعة ؟  
فمى : أنه إذا لم يشك في صدقه ، واحتمل صدقه عنده ، ولم تقم عليه حجة ، في حكم العدل ، فبردها ، أنه لا يضيق عليه ، في الاطمئنانة — على بعض ما قيل .  
مسألة :

ومن باع لرجل أرضاً ، وخلا له مقدار صفة . ثم جاء البائع إلى المشتري . فقال له : هذه الحفرة التي في هذه الأرض ، ليس هي لى .  
فإن كان اشترى منه أرضاً ، في يده يعلمها المشتري ، في يد البائع ، بمنعها ويدعيها ، ولا أحد يغير ذلك ، ولا يفكره . ولا يدعى فيه دعوى ، فقد ثبت البيع . ولا يقبل قول البائع ، بمد ذلك .

مسألة :

في امرأة ، لها مال ، كانت تباع منه . فلما هلك ، جاء من كان يشتري منها ، فادعى شيئاً ، لم يقل مى في حياتها : إنها باعته ، فجائز لورثتها مغازة ، بمد موتها ، ما لم يكن في يد المشتري . ولا صح البيع فيه ، بإقرار ، ولا بيعة . وعليهم اليمين . فإن ردوا إليه اليمين ، فجائز ، أن يحملوا . وكل ما صح ، أنه مما خلفته ، ولم يصح بيعه منها لأحد ، فلاورثة المغازة فيه . وما كان في يد الفاس ،

لا يصح أنه خلفته ، فليس لهم التعرض به . ولا لأحد يدعيه لنفسه ، حتى يصح أنه خلف عليه . ومتى طلب من الورثة ، ما هو معروف له ، مع الناس ، جاز ذلك ، ما لم يكن وهب ، أو ترك بطبيعة نفسه . والله أعلم .

من الضياع :

وإذا ورث الصبي أباه ، ثم بلغ ، فأخبره الناس بمال : أنه مما خلف أبوه ، فأكله . ثم نازعه فيه رجل ، وادعاه ولا بينة مع أحدهما . ولا كان المال ، قبل قبض الغلام له ، في يد أحد ، يقر له به . ولا حاكم في البلد ، يحكم بينهما . فلا أرى للغلام ، أن يمنع من هذا المال أحدا ، ولا يسلمه إلى أحد . ولا يأكله حتى يعلم ، أنه كان في يد أبيه ، أو يخبره ثقة أنه كان في يد أبيه ، أو يكون في يد أحد ، فيقر له به ، أو يدفعه إليه . وإلا فلا يتعرض له .

فإن مات أبوه ، وهو صبي ، لا يفعل ثم عقل ، وهو يأكله . ولا يعرف كيف أكله ، ولم يعارضه فيه أحد ، بعد أكله ، فهو أولى به . ولا أرى عليه بأسا ، في أكله .

فإن عارضه فيه معارض ، بعد أكله إياه ، على هذا الوجه . فما أرى عليه بأسا ، أن يمنع من عارضه ، حتى تصح له بينة ، بما ادعاه . فإن استحلفه ، فإنه يحلف : ما يعلم لهذا المدعى حقا ، في هذا المال .

مسألة :

ومن قال لعامله : أرض بني فلان التي هي قرب أرضي ، والمال الذي لبني فلان ، قرب مالي ، أخلطه بمالي ، فإنه لي ، أو قد اشتريته من عقدم ، أو قابضتهم

به ، فلا يجوز للمعامل ، أن يفعل ذلك ، إلا أن يكون قد علم ذلك ، أو يكون الذى قد قال له ثقة .

ومن سمع أن فلانا ، وقع له ، من مال أبيه موضع كذا . فإن كان فى يده ، وحازره ، فلا بأس بالشراء منه .

#### مسألة :

وإن قال ثقة : إنه قد صح معه : أن فلانا قايض فلانا بئاله ، أو اشتراه منه ، وإنى أستحل شراؤه من عنده . وصاحب المال الذى يقول هذا الولي : إنه قد باعه ، أو قايض به يقول : مالى أعطيته ، على غير حق فأما الولي ، فهو على ولايته . وأما المال ، فلا يجوز شراؤه منه .

#### مسألة :

ومن أقام وكيلًا ، يشتري له من القوى ، الأصول والحيوان . فقال له هذا الوكيل : إنى قد اشتريت لك مال فلان ، بكذا من الثمن . وأنكر صاحب المال أنه ما باع ماله ، فالقول قول صاحب المال . وعلى الوكيل البيينة العادلة ولا تقبل دعواه فى أموال الناس ، فى الحكم ، إلا بصحة ، أو يقر بذلك البائع .

وكذلك إن كان المدعى عليه الشراء ، قد مات ، فأنكر الورثة ، أن أباهم ، ما باع ماله ، ولا أزاله عن نفسه ، إلى أن مات . فعلى المدعى ، البيينة بالشراء بالحكم . والمال فى الأصل لربه ، ولورثته ، حتى يصح للشراء . وعلى الورثة البين ، لهذا الوكيل : أن هذا المال خافه عليهم والدم . ولا تثبت عليهم حجة بالدعوى ، إذا

كان المال يعرف لهم، أو لوالدهم، لم يعلم زواله، ببيع، ولا إقرار، إلا أن يصح أنه كان في يد المشتري، في حياة والدهم، يحوزه ويدعيه، لمن اشتراه له بحضرة صاحب المال وهو يقول ذلك. ولا ينكر. فمناك ثبتت عليهم الحجة. وأما بنير صحة، فلا نثبت عليهم حجة.

وإن كان هذا المال، في يد الوكيل، يحوزه ويشعره ورب المال حاضر، والورثة. وهو يدعى الشراء، ولا يغير عليه ذلك، ولم يجب عليه، ولا الموكل، رد غلة.

وإنما استحقوا المال، في الحكم، عند المغازاة، حين لم تقم حجة الشراء، فاستحقوه، في الوقت بالحجة، من يد الوكيل. فلم يكن رد غلة. وإنما يرد الغلة الفاص. وإذا لم يصح النصب، لم يكن رد غلة.

وإن صح للمشتري حجة، أو كان في يد المشتري، أو المشتري له، يدعيه لنفسه. فقال ورثة الهالك: إن أبانا خلف هذا المال، وما باعه.

قال الذي بيده المال: إن هذا مالي، وفي يدي. ولا أعلم لكم فيه حقاً، كان على الورثة البينة - ها هنا - أن المال لهم، خلفه عليهم والدهم، ما يطمون أنه زال إلى هذا الذي هو في يده. ويدعيه.

فإن سمحت بينة، حكم لهم به، وإلا فيمين الذي في يده: أنه له، ما يعلم لهم حقاً، من قبل ما يدعون، أن والدهم خلفه عليهم.

مسألة:

ومن اشترى مالا، في بلد. وهو غير ساكن له، فوصل إليه رجل، فمرض

عليه نخلة . وقال : النخلة لي ، فاشترها مني . وهو لا يعرف النخلة ، ولا يراه يحوزها إلا ما يقول أهل البلد : إن النخلة له . وليس فيهم ثقة ، فجأز ثراؤها منه ، على ما قيل عن بعض الفقهاء ؛ لأن الشهرة إذا لم يكن لها دافع ، صحت . فإن اشتراها وحازها ، ولم يعارضه فيها أحد ، فهي له . وعلى من ادعاها البيعة - على قول من أجاز شراءها .

قال - وأظنه الفضل بن الحواري - : فإن كان بآئها ، قدم مات ، وجاء أحد بعد موته يدعيها ، فعليه البيعة . وعلى المشتري اليمين : ما يعلم له فيها حقاً ، من قبل ما يدعى . وليس على المشتري أن يعلمها ، بغير صحة . والبيع مع الدعوى يد .

مسألة :

ومن ترك والده مالا . فقال الناس : إنه غصب . فليس عليه أن يسأل الناس ، عن هذا المال . كذلك من ترك والده له مالا ، فصاح معه ، أن ذلك المال كان غصباً ، في يد والده . وهو له حلال . لعله والده أخذه بخله ، سواء كان والده معه في اللولاية ، أو لم يكن .

مسألة :

أبو إبراهيم : ومن قال : أعطيت هذه النخلة ، من فلان . أو اشتريتها من فلان . ولا يصح ذلك عندك . فإن كانت هذه النخلة ، في يده ، يأكلها . ولا يذاعه أحد فيها ، ولم تمكن فيه ريبة ، فهو أولى بها ، حتى يقين غير ذلك .

وإن كان أمر فيه شبهة ، فالغزوة أحب إلينا .  
فإن قال : ماله هذا حرام ، أنه ليس بذلك بأس ، على من يسمعه ، حتى يبين  
الحرمة . ولمن سمعه بعد ذلك ، أن يشتريه منه ، وينتفع بما أعطاه منه .  
وكذلك لو ارثه أخذه ، حتى يتبين أمره .  
وكذلك لو قال : هذا المال ليس لي ، لم يضره ذلك ، إلا أن يسميه به ،  
لأحد من الناس بعينه .

\*\*\*

## باب الدعوى فى البيوع والتمن من الاثر

زعموا أن رسول الله ﷺ أتاه رجلان بينهما بيع سيف . فقال أحدهما :  
أخذته بكذا . وقال الآخر : بعته بكذا ؛ فأمر البائع أن يستحلف ، ثم يخير المبتاع .  
إن شاء أخذ ، وإن شاء ترك .

قال الربيع : الله ورسوله أعلم . إن كان النبي ﷺ قد قاله ، فهو كما قال .  
فأما الفقهاء ، ففوضوا على أن القول قول من كانت السلمة فى يده . وإن كانت  
فى يد المبتاع ، فالقول قوله ، إلا أن يحسب هذا بينة ، غير ذلك .  
قال غيره :

وقول : إن كانت السلمة التى تبايما عليها ، فى يد البائع ، لم يقبضها المشتري .  
فالقول قول البائع ، مع يمينه ، إلا أن يحسب المشتري بينة ، على ما يدعى .  
فإذا حلف على ذلك البائع ، جبر المشتري ، إن شاء أخذ وإن شاء ترك .  
وإن كانت السلمة ، فى يد المشتري ، فالقول قوله ، فيما يدعى مع يمينه .  
وإذا حلف ، قيل لا بسائق : إن كانت لك بينة ، على ما تدعى . وإلا ثبت  
البيع للمشتري . ولك الخيار بين أخذ التمن وتركه .  
وقول : يدعيان جميعا بالبينة ، على ما يدعيان .  
فإن جاء أحدهما ببينة ، فهو أولى . وكان القول قوله ، مع يمينه ، على  
ما يدعى .

وإن أتى كل واحد منهما ببينة فالبينة بينة المدعى الأكثر . وهو البائع .  
وإن لم يأت أحدهما البينة ، تحالفا على ذلك . وانتقض البيع ؛ لأن المشتري  
مدع على البائع . والبائع مدع على المشتري . وكلاهما مدع .

وكذلك إن ادعى أحدهما : أن ثمن السلعة ، كان دنانير ، والآخر يدعى :  
أنها دراهم ، أو ادعى أحدهما ، أنها دراهم . وادعى أحدهما : أنها عروض ،  
أو حب ، فالاختلاف واحد .

وكذلك إن ادعى أحدهما : أن الثمن كان دراهم من نوع . وقال الآخر :  
من نوع آخر .

وقول في هذا : إنهما متدعيان ، يتكذيب بعضهما بعضا . فيدعى كل واحد  
منهما بالبينة ، على ما يدعى .

فإن صح لأحدهما بينة ، وإلا تحالفا ، في هذا خاصة ، وانتقض البيع .

\* \* \*



## باب الدعوى فى الكفالة

وإذا ادعى رجل إلى رجل ، كفالة بنفس ، أو مال . وأنكر الآخر .  
فعلى مدعى الكفالة البيعة .

فإن لم تكن البيعة ، فعلى المنكر اليمين .  
فإن حلف برىء . وإن نكل عن اليمين ، لزمته الكفالة .

مسألة :

وإذا أقر الكفيل بالكفالة ، وادعى أنها وديعة ، وبرىء منه ، كان الكفيل  
هو المدعى ، والمكفول له ، هو المدعى عليه .

ومن قال لرجل : قد ضمنت لك ، على فلان ، على فلان ، بمائة درهم ،  
إلى شهر . وقال المضمون له : لا . ولكن هى حالة .

قال أبو محمد : فالقول قول الضامن .

قال غيره : نعم ؛ لأن الضمان قد يكون إلى أجل ، وإلى غير أجل . والبيع  
حالة ، حتى تعلم أنها إلى أجل .

• • •

### باب الدعوى فى الهبة والصدقة

فيعن تصدق بمال على رجل ، ثم رجع فيه . وقال : إنما فعلت ذلك ، فى حد غضب .

قال : ليس له ذلك . وعايه البينة : أنه إنما فعل ذلك ، فى حد غضب منه .

مسألة :

وفيمن أهدى إلى رجل هدية . ثم ادعى أنه إنما أهدى إليه ، ليكافئه . فقال من قال : القول قوله مع يمينه . وعلى المهدى إليه : أن يرد عليه هديته ، أو يعطيه قيمتها .

فإن كانت الهدية قائمة ، فعليه أن يرضيه . ولو شاء بأضفاف قيمتها ، فعليه أن يعطيه حتى يرضيه .

وإن كانت قد تلفت ، فإنما عليه قيمتها . وسواء ذلك ، كان المهدى غنيا ، أو فقيرا .

وقول : يعتبر ذلك . فإن كان مثل المهدى ، فى العرف ، إنما يهدى إلى المهدى إليه ليكافئ\* ، كان عليه فى الحكم ، أن يكافئه . وإن كان ليس بمثل ذلك يهدى ، ليكافئ فى التعارف . فليس له عليه حكم ، بمكافأته . ويستحب له أن يكافئه .

وقيل : لا يحكم بها ، على حال . بل يستحب .

مسألة :

فيمن دفع إلى رجل دراهم . وقال له : هذه هدية لك ، من عند فلان ، فأذهبها .  
ثم جاء فلان . فقال : أعطني دراهمي ، فإنه يأخذها من الذي أذهبها .

مسألة :

وإن دفع إليه دراهم ، يتصدق بها . ثم جاء يطلبها . فقال : أمرتني أن أتصدق  
بها ، فأناكر . فالقول قول صاحبها . وعلى المتصدق البيعة : أنه أمره أن يتصدق  
بها . وعلى صاحبها اليمين . ما أمره بذلك .  
وقيل : للقول قوله ؛ لأنه في الأصل أمين .

\*\*\*

## باب الدعوى فى القرض والأمانة

وإن ادعى قبل رجل دراهم قرضا . فقال الآخر : ائتمنتنى ، ولم تقرضنى .  
قال : هى أمانة ، إلا أن تكون له بيعة : أنه أقرضه .  
قال أبو عبد الله : القول قول مدعى القرض ، مع يمينه ، إلا أن يقيم الآخر  
بيعة .

وقيل : يدعى كل واحد منهما بالبيعة ، على ما يدعى .  
فإن قامت لأحدهما بيعة . وإلا حلف كل واحد منهما ، على ما يدعى .  
وقيل - للذى يدعى الأمانة - : سلم إليه أمانته .  
فإن ادعى ضياعها : بعد أن أقر : أنها فى يده أمانة ، لم يقبل قوله ، فى ذلك .  
مسألة :

اجتمع رجلان إلى أبى عبد الله : فقال أحدهما : هذا وضع لى فلان عنده  
جراها .

قال : ما تقول ؟

قال : نعم .

قال : ادفع إلى فلان هذا .

قال : أو قال لك : هذا الجراب ، لهذا الرجل ؟

قال : لا . إنما قال : سلمه إليه ، فلم ير له شيئا .

وإذا قال المسعودى : قد دفعت ، وأنكر الآخر .

فإن كان استودعه ببيعة ، فعلمية البيعة : وإن لم يكن أشهد عليه ، فيميّنه .  
والله أعلم .

والاختلاف في باب الحكم في الأمانة .

مسألة :

ابن جعفر : ومن ادعى أنه استودع رجلا ألف درهم ، فأنكر الرجل ، أقام  
عليه البيعة . فلما حكم عليه جاء بشاهدين : أن الاصوص أخذوها . فعلى الحاكم ،  
أن يسأل الشاهدين . فإن شهدا : أنها سرقت ، من قبل الوقت ، الذي أنكرها  
فيه ، مع الحاكم . فقد برىء ، ولم يكن معه له ، كما قال .  
وإن قال : إنها سرقت . من بعد الوقت الذي أنكرها فيه ، فهو لها ضامن ؛  
لأنه كان لها غاصبا - حين سرقت .

مسألة :

فإن دفع إلى رجل دراهم ، يشتري له بها شيئا ، ويأتيه به . فقال للوثمن :  
إنما دفعتها إلي . وأمرني أن أدفعها إلى فلان . وقد دفعتها إليه . فالتقول قوله ،  
لأنه أمين . وعلى صاحب الدراهم البيعة ، بما ادعى عليه : أنه خالفه ، فيما أمره .  
وإلا فإنما على الأمين يمين .

وكذلك إن قال : أمرني أن أشتري . وقد اشتريت ، ودفعته إليه . فالتقول  
قوله ؛ لأنه أمين . وعليه اليمين .

وإن قال صاحب الدراهم : ائتمنتك عليها .

وقال الأمين : أمرتني أن أشتري لك منها . وقد اشتريت ، وسلمته إليك ،  
فأنكر ، كان ضامنا .

مسألة :

فإن دفع الأمين الأمانة بكتاب ، فأنكره المؤمن . وقال : إنما كتبت كتابا  
ضعيفا . فإن لم يقل : إنه كتب ذلك الكتاب ، فالقول قوله : ويسلم إليه حقه .  
ويتبع هذا الذي جاء إليه بالكتاب ، بما دفع إليه .

وإن أقر أنه منه . وقال : كتبت إليك كتابا ، فيه ضعف ، لم يكن له على  
الدافع شيء . وقد برى من حقه . ولا ينظر إلى قوله : بضعف الكتاب .

• • •

## باب دعوى النسب

وما سمح من ذلك

وإذا ادعى الرجل على الرجل : أنه أخوه لأبيه وأمه ، فجدد ذلك ، فقدمه إلى القاضي ، فأراد أن يقسم عليه البيينة بذلك ، فإن القاضي يسأل المدعى : أله قبله ميراث يدعيه ، من قبل أبيه ، أو من قبل أمه ؟

فإن أنكر أنه قبله له ميراث ، قبل بيئته ، وجعل أخاه خصما . وقضى بأنه أخوه لأبيه وأمه عليه وعلى جميع الإخوة ، دون قرابته .

وإن قال : ليس لي قبله حق ، إلا أني أريد أن أثبت نسبي ، لم تكن بينها خصومة ؛ لأن الأخت المدعى عليه لو أقر أنه أخوه ، لم ينفعه ذلك . ولم يكن أخاه ، بإقراره ذلك .

مسألة :

ولو ادعى أنه ابن لرجل ، والأب يفكر ذلك . فأقام عليه البيينة ، قبلت بيئته ، وقضيت بأنه أبوه .

مسألة :

وكذلك لو ادعى رجل : أنه زوج امرأة ، فأنكرت ، أو ادعت أنه زوجها ، فأنكر ، قبلت بينهما .

مسألة :

وكذلك لو ادعى رجل : أنه كان عبداً لهذا الرجل العربي ، وأنه أعنته ،

فهم مولاه . فأنكر الرجل العربى ذلك . وقال : لم يكن لى عبدا قط ، ولم أعتقه .  
فأقام المولى البيدة ، على ما ادعى ، قبلت ذلك منه .

وكذلك لو أن الرجل العربى ، ادعى أن هذا كان عبدا له ، وأنه أعتقه .

وقال الآخر : لم أكن عبدا له ، ولم يعترفنى ، قبلت بيده الرجل ، على ذلك  
العبد ، وجعلته مولى له .

وإن لم يكن يدعى عليه مالا ، ولا يشبه هذا الأخ والعم والعمة والأخت والخالة  
وابنة الأخ وابنة الأخت وكل ما نسب ، ماعدا الولد والزوجة والزوج ومسولى  
المعاقبة ، فإنى أقبل بيده هؤلاء ، على ما يدعون ، وأثبت ذلك ، وإن لم يكونوا  
يدعون مالا .

#### مسألة :

ولو أن صبيا صغيرا ، فى يد رجل ، لا يغير من نفسه ، يزعم الرجل الذى  
هو فى يده : أنه القطة ، فادعته امرأة حرة الأصل ، وأقامت بيده : أنه أخوها ،  
جعلته أخاها ، وقضيت بينهما ، وذهبت إليها ، لأن هذا حق . ألا ترى أنى لا آخذه ،  
من يد الذى القطة ، حتى يثبت أنها أخته . فلذلك جعلتها ختما ، فى إثبات  
نسبه .

#### مسألة :

وكذلك لو ادعى الذى هو فى يده : أنه عبده ، فأقامت المرأة البيدة : أنه  
أخوها ، حر الأصل ، قضيت بأنه أخوها ، وقضيت بعقده .



مسألة :

ولو أن رجلا من العرب ، هلك وله ابن ، فادعى رجل أنه كان عبدا لأبيه وأنه أعقبه ، فأنكر ذلك الابن ، جعلته خصما ، وقضيت بإثبات الولاية ولا يشبه هذا النسب .

مسألة :

وكذلك لو أن المعتق مات وترك ابنا وابنة ، فادعى ابن العربي : أنه أعقب أباه هذا الابن ، وهذه الابنة ، وأنهما مولياه . فجدد ذلك الابن والابنة ، فإني أقبل البيينة ، في هذا ، وأجمله خصما ولا يشبه هذان الرجلان ما قبلهما ؛ لأن هذا لو تصادقا عليه ، ثبت الولاء في أحكام الولاء .

مسألة :

ولو أن امرأة ، ادعت أن رجلا ابنها ، وهو يجحد ذلك ، فأقامت عليه البيينة ، قبلت بيئتها ، وقضيت بأنها أمه ، وإن لم تدع قبله ميراثا ، ولا نفقة . وكذلك لو ادعى الرجل ابنها ، وهي تجحد ذلك ، فأقام البيينة ، قضيت بأنه ابنها ، وجعلتها أمه ، وإن لم يدع قبلها حقا ، من ميراث ولا غيره . ولا تشبه الأم في هذا ، الأخ والأخت والعم والعمة ؛ لأن الأم يثبت نسبها منها . وأما الأخ والأخت ، فلا يثبت يده ويده ، حتى يثبت من غيره .

مسألة :

ولو إن امرأة ادعت على رجل : أنه ابن ابنها ، والرجل يجحد ذلك ، فإني أسأل المرأة : هل تدعى قبله ميراثا ، أو نفقة لحاجة ؟

فإن ادعت ذلك ، فإنه خصم . وإن أقامت البينة : أنه ابن ابنها ، قضيت  
بأنه ابن ابنها ، وقضيت لها مال النفقة والميراث ، وإن كان أبوه ميتا .  
وإن جاء الأب من غيبته ، نأنكر ذلك ، لم يلتفت إلى إنكاره ، لأنى قد  
قضيت ببينة .

وإن قالت الجدة : مالى قبله ميراث ، ولا أطلب إليه نفقة . وإنما أريد إثبات  
النسب ، لم أقبل ببينتها . ولم أجمله خصما ، إن كان أبوه حيا ، إذا كانت تريد  
أن تثبت نسبه من أبيها . وليس يخضع فى ذلك إلا الحق ، يثبت ، إذا كان الذى  
يطلب إثبات النسب ، إنما يطلب إثباته فى نفسه . مكتوب فى المعبر كلهم  
خصماء .

\* \* \*

## باب الدعوى فى الولد

### والإقرار به

وإذا كان الولد صغيرا ، فى يد رجل ، يدعى أنه عبده ، فالتقول قوله .  
وإذا كان العبد صغيرا ، لا يتسكلم ، فهو بمنزلة الثوب .  
فإن ادعى آخر : أنه ابنه ، فهو مدع . وعليه البيعة .  
فإن أقام البيعة : أنه ابنه ، ولم يردوا على هذا ، فإنه يقضى به . ويأحق نسبه ،  
ويحمل حرا ، من قبل النسب ، القدى شهدوا به .  
وكذلك لو كان المدعى أباً من أهل الذمة ، إلا أن يقيم الذى فى يده البيعة ،  
أنه ابنه ، فإنه يقضى ببيعة الذى هو فى يده .

### مسألة :

وإذا كان الصبي ، فى يد رجل ، فادعاء آخر : أنه ابنه ، وأقام على ذلك البيعة :  
أنه ابنه ، من امرأته — هذه ، فإنه يقضى به له . ويكون ولد المرأة أيضا ، إن  
جحدت الأم .

وكذلك إن جحد الأب ، وادعته الأم .

### مسألة :

وإذا كان الصبي فى يد رجل ، فادعاء آخر ، أنه ابنه ، من امرأته ، وهما حران .  
وأقام الذى فى يده البيعة : أنه ابنه ، وهو حر ، ولم تنسبه البيعة إلى أمه ، فإنه يقضى به  
للصبي ؛ لأن نسبه قد ثبت من أمه .

مسألة :

وإذا كان الصبي لقيطاً، في يدرجل، ادعاه رجلان. وأقام واحد منهما البينة: أنه ابنه، ولد على فراشه، من امرأته هذه، فإنه يقضى به لهما جميعاً. ويجعل ابن الرجلين. ولو وقت كل واحد منهما وقتاً. وكان أحد الوقتين، قبل صاحبه، فإنه ينظر إلى الصبي، وإلى الوقتين. فإن كان مشكلاً، فإنه يقضى به لهما جميعاً. وإن كان مشكلاً، في أحد الوقتين، وهو أكبر من الآخر، أو أصغر. وذلك بين واضح، فإنه يقضى به للمشكّل، وتبطل بينة الآخر.

مسألة :

ولو أن رجلاً وامرأته، في أيديهما صبي. فقال الرجل: هو ابني من فلانة، لغير امرأته.

وقالت المرأة: هو ابني من زوجي فلان، لرجل آخر، وهو غائب. وأقام كل واحد منهما البينة على ذلك، فإنه يجعل ابن الرجل من المرأة، وابن المرأة من الرجل.

مسألة :

وإذا كان الصبي، في يدرجل، لا يدعيه. وأقامت المرأة البينة: أنه ابنها، ولدت له. وأقام الرجل البينة: أنه ابنه، ولد على فراشه. ولم يسموا أمه، فإنه يجعل ابن الرجل، وابن المرأة.

وكذلك لو كان في يد المرأة، أو كان في يد الرجل، فإنه يجعل ابنهما جميعاً.

مسألة :

ولو أن ذميا، في يده عبد، فادعاه مسلم: أنه عبده، ولد في ملكه، وأقام على ذلك البيعة، من أهل الذمة. وأقام الذمي، الذي العبد في يديه بيعة، من أهل الإسلام: أنه عبده، ولد في ملكه، فإنه يقضى به للذمي. ولو كانت بيعة الذمي، من أهل الذمة، فإنه يقضى به للمسلم.

مسألة :

ولو كان في يد رجل، فأقام المسلم البيعة من المسلمين: أنه عبده، ولد في ملكه، فإنه يقضى به بينهما نصفين.

مسألة :

ومن تداعيا في طفل، في أيديهما. أحدهما يدعيه ولدا، والآخر يدعيه عبدا. فأقام كل واحد منهما البيعة، فالبيعة بيعة الحرية، في قول أصحابنا، مع من وافقهم من مخالفين.

فإن عدمت البيعة، وإلحفل في أيديهما جميعا. فمن حكم أصحابنا، في ذلك الرد، فيما يحول إلى الأصل. وهو الحرية، والمبودية تحدث. وقد يجوز أنه ولد للمدعي أنه ولده. وهو ولد أمة المدعي المبودية، إلا أن الأصل والأغلب الحرية. فإن تكافأت البيعات، كان الرجوع إلى الأصل، فيما يحول. وهو الحرية.

مسألة :

في صبي، في يد رجلين، يدعيانه جميعا. ولا يصح أحدهما على ذلك بيعة، أن

يكون أمره موقوفاً، ويؤخذان بنفقة وكسوته إلى بلوغه . فإذا بلغ فأيهما أقر :  
أنه أبوه، كان القول قوله، إذا لم يكن ذلك من وطء امرأة واحدة . فإنما هما يدعيانه  
فيما بينهما . كل واحد منهما ، من امرأته ، أو من امرأة واحدة . ولا يصح لهما  
في ذلك، ما يكون فيما بينهما، يدخل لهما ذلك، في نسب يحتمل أن يكونا أبويه جميعاً،  
إذا لم يصح ذلك لهما ، ولم يقداعيا . فقد صرح أنه ابن أحدهما ، أو ابن غيرها ،  
لأنه لا يمكن أن يكون ابنهما جميعاً، من امرأتين .

فإن مات الولد، لم يحكم لهما، ولا أحدهما منه بميراث، إذا مات، قبل أن يبلغ،  
ويقر بأحدهما .

فإن مات أحد الرجلين، أوقف للصبي ميراثه إلى بلوغه . ويكون وارثاً مع  
الورثة ؛ لأنه أقر : أنه ابنه خالص .

وكذلك إن مات الرجلان جميعاً . فإذا بلغ، فبأى الأبوين أقر : أنه أبوه ،  
حاز الميراث منه .

قال غيره :

يخرج في معنى هذا القول : أن الصبي إن مات، قبل بلوغه، بعد موت الرجلين،  
لم يكن له ميراث من أحدهما ؛ لأنه لا يرث معه، إلا بإقرار بعد البلوغ .

وإذا لم يثبت له ميراث، رجع المال إلى ورثة الرجلين ، أو أحدهما ، إذا مات  
قبله، ومات الصبي قبل بلوغه .

قال : ويخرج هندی ، على معانى بعض القول : إن إقرارهما به جائز عليهما له ،  
إذا احتتمل أن يكون ابنا لهما ، بمعنى من المعانى ، ما لم يقر به ، من وجه لا يجوز  
أن لا يحتتمل أن بدرك ذلك . ولا يجوز عليه هودعواهما ، إلا أن يقر بذلك ،  
بعد البلوغ .

\*\*\*

## باب فى دعوى المرأة لولدها

### النسب إلى أبيه

فى امرأة معها طفل ، ادعت على رجل : أنه والده ، وأنكر ، دعت بالبينة .  
فإن عجزت البينة ، فلا يمين عليه ، فى النسب ، ولا يمين عليها ؛ لأن النسب  
لا يمين فيه . والولد يلزمها هى ، حتى يصح على غير هذا .

\* \* \*



### بَابُ فِي دَعْوَى مِيرَاثٍ وَاَرِثَ قَدَمَاتٍ

والرجل يدمى مالا ، أنه كان لجدّه ، فيدعى ميراث أبيه . ولم يكن أبوه يدعيه ، من قبله .

فَقِيلَ : لَا دَعْوَى لَهُ ، وَلَا يَدْمَى عَلَيْهِ بِالْبَيِّنَةِ .

وكذلك إذا ادعى ميراث وارث ، قدم مات . ولم يكن ذلك الميت ، يطلب ذلك المطلب ، حتى مات . إلا أن يكون موتهم متتابعاً .

وكذلك جاء في الأثر - عن موسى بن أبي جابر ، وغيره من المسلمين . وبه يقول أبو المؤثر . وأنا أحب : أن تكون له حجته ، إلا أن يكون الميت ، قد قامت عليه بيّنة ، بما يبطل ميراثه ، من ذلك المال .

قال أبو المؤثر : الذي حفظناه : قول موسى بن أبي جابر . وهو قولي : إلا أن تقوم بيّنة عدل : أن مال الأب مشاع إلى يومه هذا ، لا يعلم الشاهدان أنه جرى فيه قسم إلى اليوم . فإذا صح ، قسم المال على المواريث ، الأول فالأول . وإذا علم أن المال ، قد قسم ، وادعى بعض الورثة شيئاً منه ، في يد غيره ، فعليه البيّنة : أنه لم يقسم .

قال أبو المؤثر : لا يقبل قول البيّنة : أنه لم يقسم ، حتى يشهدوا : أن هذا الموضع مشاع بين ورثة فلان ، لا يعلمون أنه جرى فيه قسم إلى اليوم .

مسألة :

محمد بن الحسن : ومن ادعى ميراث وارث قدم مات . ولم يكن ذلك الميت

يطلب ذلك المطلب . فليس للوارث مطلب ، إلا أن يكون موت الأول وموت الآخر متتابعاً ، إلا أن يكون مع هذا الطالب للتحصة ، بينة عدل ، تشهد: أن مال الموت مشاع ، إلى موت هذا : لا يملسون أنه جرى فيه قسم ، إلى اليوم .  
قال غيره : قد قيل هذا .

وقيل : ليس للثاني أن يطلب ما لم يطلب الأول ، من الورثة .  
ولو لم يصح القسم ، إلا أن يصح ، أنه لم يقسم بالقطع ، فإنه مال بحاله بين الورثة .

وقول : للثاني أن يطلب . ولكن ليس للثالث أن يطلب ، ما لم يطلب الأول والثاني .

وقول : ما كانوا قتلوا أو كثروا ، فلهم حجتهم ، ما لم يصح قسم المال ، إلا أن يصح ، إلا أن هذا المال بيمينه ، له فيه حق ، من قبل ميراثه ، أو بوجه من الوجوه .

وقول : إن كان الموت متتابعاً ، كانت لحسم حجتهم ، ما لم يصح القسم .  
وإن كان الموت متفاوتاً . فليس للثاني أن يطلب ، ما لم يطلب الأول ، على قول من يقول بذلك .

وكذلك على قول من يقول بالثالث .

وقول : ولو كثروا ، ولو تفاوتوا ، ما لم يصح القسم والدعوى ، فلا يزيل ذلك حجة للوارث . والله أعلم .

مسألة :

فهمن له منهم معلوم شائع ، في مال قوم ، فلم يطلبه إلى الذي في يده المال ،  
حتى مات أو انتقل ، إلى وارث آخر ثم طلبه إلى الثالث . هل يدركه ؟  
قال : نعم . ما لم يكن هذا الهالك ، يدعى هذا السهم لنفسه دونه . وهو  
يعلم ، ولا يغير . فما لم يكن كذلك ، فهو يلحق سهمه ، حيث وجد .  
قال المصنف : وجدت الاختلاف المتقدم ، عن أبي سعيد ، ردا في هذه المسألة .  
وهي عن الشيخ أبي محمد - رحمه الله - .

\* \* \*

### باب الدعوى بين الزوجين

وإذا ادعت امرأة على رجل : أنه زوجها ، وأنكر ذلك . فإن الحاكم يجبره على طلاقها ، أو يقر ، فيأخذها بحتمها .

الحسن بن أحمد : لا يجبر على طلاقها ، حتى تطلب هي ذلك . وأما التي أنكرت أنها لم ترض بالذي يدعى أنه زوجها ، فهي أملك بنفسها . وليس عليه أن يطلقها .

وفي موضع : أنها إذا ادعت عليه : أنه زوجها ، لزمه اليمين لها ، فيما تدعى عليه ، من نفقة ، أو حق .

مسألة :

ولو قال : تزوجها ، ولا صداق لها على ، فلا صداق لها عليه . وعليها البينة .

ولو قال : تزوجتها بصداق ، ولم يسم : كم هو ؟ فلا شيء عليه ، إذا قال : ليس لها على شيء .

وإن قال : على كذا ، فهو عليه ، إلا أن يحضر بينة بالدفع .

مسألة :

وإذا قال الرجل لامرأة : هذه امرأتى .

وقالت هي : هذا رجلى ، فالحكم عندنا بالزوجة .

قال : أما هو ، فمقر بقوله : إنها امرأتى .

وأما قولها هي : هذا رجل ، فليس هو إقرارا منها بالزوجية . ويكون حكمها :  
أنه يثبت عليه ، إقراره بها ، إن صدقته . ولا يثبت عليها بهذا القول ، إقراره  
بالزوجية .

مسألة :

فإن ادعت امرأة على رجل : أنه تزوجها ، فأنكر . فعلى المرأة البينة  
بالزوجية .

فإن أعجزت ، فلا يمين ، على المدعى عليه ؛ لأنه لا يمين في الفكاح ، إلا  
المدعى للزوجية . ولا عليه ، ولا المدعى عليه الزوجية ، ولا عليه . ويلزمه إما أن  
يقر ، وإما أن يطلقها .

فإن امتنع حبس ، إذا طلبت المرأة ذلك . ولا غاية لحبسه ، إلا أن يطلقها ،  
أو يقر بها .

وفي موضع - قال بعض : يستحلف على الفكاح . فإن أبى أن يحلف ، ألزمناه  
الفكاح .

مسألة :

فإن كان هو المدعى أنها زوجته . وهي منكرة ، فعليه البينة .  
فإن أعجزها ، فالفكاح لا أيمان فيه .

مسألة :

فيمن تزوج امرأة ، فأظهرت الرضى . ثم قال : إنها قد كرهت في السريرة ،  
وطلب تجديد الفكاح .

فقال الولي : لا أجدد لك ملكا ، غير الأول ؛ لأنها بك راضية .  
قال : يحكمم عليه بالصداق ، ولا يحكمم له بالنكاح ؛ لأنه مقر : أنها كارهة .  
فإن هو دخل بها ، فرق بينهما ، وأخذت منه صداقها .  
قال غيره :

وذلك على قول من يقول : إن الرضا هو أول كلمة ، تقول بها المرأة . وهو  
كذلك في الرضا . ولا نعلم في ذلك اختلافا . والكراهة من أول كلمة .  
وقول : ما لم تقم من مجلسها .  
وقول : ما لم ينفو الزوج فسخ النكاح ، عقد نفسه ، ما لم يدخل بها ، هل  
غير رضى .

فإن لم يصح له تزويج بالنكاح الأول ، فطالب أن يجدد له ، لم يكن له ذلك  
عليها ؛ لأنه إن شا طلق ، وبرى . من حكم التزويج . وله عليها يمين ، على ما يدمى  
عليها ، من الكراهية قبل الرضى ، لأنها لو أقرت بذلك ، برى . منها ، من أحكام  
تزويجها .

فإن حلفت ، وطالبته بما يجب لها ، من الكسوة والنفقة ، وحق عاجل ، أخذ  
لها بذلك .

ويقال له : إن شئت تطلقها ، وعليك نصف الصداق . وإن شئت ، أد العاجل ،  
واكس ، وأنفق عليها . ولا سبيل لك عليها ، في المعاشرة لإقراره .

فإن طلبت هي الدخول منه بها . قيل لها : لا سبيل عليك . فإن شئت أخذناه  
بالحق ، بلا دخول . وإن شئت أخذناه لك بالطلاق . ولك نصف الصداق .

مسألة :

جواب أبي الحسن - فيمن تزوج امرأة ، وجازبها ، أو لم يجز . ثم اعتزلت عنه . وادعت أنها صبية ، لم تبلغ . وقال الزوج : إنها بلغت ، وطلب يمينها . فإذا علم الزوج ببلوغها ، وعلى ذلك تزوجها . وكانت معه على حد البالغات . وهي في حد ، يحكم فيه بالبلوغ . فعليها اليمين ، إذا لم تكن بيعة بذلك . وإن كانت في حد ، من لا يرى في الظاهر ، من لا يقبل إقراره بالبلوغ ، لم يكن عليها يمين .

فإن كان الزوج يعلم ، أنها ليست ببالغة ، فلا يحلفها . ولا يكلف ، ما هو موضوع عنها ، حتى يصير في حد يقبل منها قولها ، في الإقرار بالبلوغ .

مسألة :

في امرأة ، ادعت أن زوجها ، تولى بحقها ومؤنتها . وهرب لما حاكمته ، وجعل ماله في يد رجل . فإن الحاكم لا يقبل دعواها ، في ذلك ، يسألها البيعة على غيبة زوجها .

فإن صحت غيبته ، حيث لا نقاله الحجة ، أو حيث لا يعرف أين هو ، أنصفها ، وأجرى عليها ما تستحقه ، بعد ما يدعوها بالبيعة : أن زوجها غاب هذه الغيبة . ولا يعلنان ، أنه ترك في يدها كسوة ، ولا نفقة ، مما يزول بذلك عنه ، حكم ما يجب عليه ، أو شيء منه .

وإن لم يصح ذلك . وإنما صحت غيبته ، وطلبت أن يكتب عليه مطلبها ، من

يوم أن ادعت ذلك . وطلبت الإنصاف ، فلا يحكم لها بذلك عليه ، ولو صحت غيبته ، حتى تكون غيبته ، على حد ما وصفت لك .

ولكن إذا صحت غيبته ، وطلبت ذلك منه ، أثبتته عليه لها . فتى قدر على الحجة عليه ، أخذه لها بذلك ، مذهب ذلك اليوم إلا أن يصبح ما بزيل عنه ذلك . وكذلك إن صحت غيبته ، بأحد ما وصفت لك ، بعد أن كتب لها ذلك عليه لها ، أبلغها من ماله إلى ذلك واستثنى له حجة ، في جميع ذلك ، في هذا . وفي الأول ؛ لأن الغائب لا بد من إقامة الحجة عليه ، في الأحكام ، إذا كان بذلك الحد ، واستثنى له حجة ، إذا كان بمحد ، من لا تفاله الحجة ، حكم عليه .

#### مسألة :

محمد بن الحسن - فيمن يزوج رجلا ، بابنة عم له ، وأقر - إذا ملكها - :  
أنها بالغ ، أو لم يقر . ثم ماتت الجارية . وجاء المالك ، يطلب الميراث . فاحتج ابن عمها : أنها ماتت ، وهي صبية ، لم تبلغ . ولم يعلم أنها بلغت .

قلت : على من البينة ؟

فأما إذا أقر الوارث : أنها قد بلغت امرأة ، وحاضت قبل موتها ، فليس له إنكار ، بعد الإقرار . والزوج للميراث .

وإن لم يكن الوارث ، قد أقر ، قبل موتها ، ببلوغها .

وقال الوارث : إنها ماتت ، وهي صغيرة .

وقال الزوج : قد ماتت . وهي امرأة . فإذا صح النكاح ، والرضا منها ،



بشاهدى عدل، فقد ثبت العقد . وعلى من يريد فسخه ، بما يحتج به ، من صغرها ،  
البينة . والله أعلم .

مسألة :

وإذا ادعت امرأة ، على رجل كسوة ، أو نفقة ، نخصمها الحاكم ، من قبل ،  
ما تدعى ذلك ، من قبل زوجية ، أو بوجه من الوجوه .  
فإن لم تبين ، من قبل ما تدعى ، وقف الحاكم الدعوى . ولا يحلف لها على  
غير شيء ، يثبت عليه به حق . والله أعلم .

\* \* \*

## باب دعوى الأختين تزويج رجل

ودعوى الرجلين تزويج امرأة

وما أشبه ذلك من المتغافى

قال أبو عبد الله - في الأختين، يدعيان أن رجلا تزوجهما جميعا. وكل واحدة منهما تقيم البينة .

قال : فإن قالت البينة : إنه تزوجهما في عقدة واحدة ، فليس هذا بفكاح ، ويفرق بينه وبينهما .

وإن قالت البينة : إنه تزوج إحداها ، قبل الأخرى . ولا يدري أيهما قبل . وجحد هو فكاحهما جميعا ، فرق بينه وبينهما ، ويلزمه لكل واحدة نصف صداقها ، إن كان لم يدخل بهما .

وإن كان دخل بهما جميعا ، لزمه صداقهما كاملا .

وإن أقر أن فكاح إحداها قبل الأخرى ، ثبتت عقدة فكاح التي أقر بها ، ويلزمه للأخرى نصف صداقها . ويجبر على طلاقها .

قال غيره :

قول أبي عبد الله صحيح . غير أنه معنى فيه سقط . ومعنى أنه إذا أقر : أن إحداها قبل الأخرى ، ولم يصح ذلك ، جبر على طلاق الأولى منهما في الأصل ؛ لأن الآخرة منهما لا تحتاج إلا طلاق . ويلزمه في الحكم نصف صداق لهما جميعا لأن الآخرة منهما ، لا محالة ، لا فكاح لها .

وإنما يثبت عليه - إذا لم يدخل بهما - نصف صداق واحدة بينهما .  
فإن اختلف صداقهما ، كان لهما ربع صداق . كل واحدة منهما يتقسم بينهما .  
فإن دخل بواحدة منهما ، كان لها صداق المثل ، ما لم يكن صداق المثل ،  
أقل من ربع صداقهما جميعا .

فإن كان صداق المثل ، أقل من ذلك ، كان لهما ربع صداقهما جميعا .  
ولو أنه دخل بهما جميعا ، لكان لكل واحدة منهما صداق مثلها ، ما لم يكن  
صداق مثلها ، أقل من ربع صداقهما جميعا .  
وإن مات ، قبل أن يطلق زوجته منها ، كان لهما الميراث جميعين ، ويحطان  
بعده الوفاة .

#### مسألة :

ولو أن رجلين ، تنازعا في امرأة ، فادعى كل واحد منهما : أنها امرأته .  
ويقيم على ذلك للبيدة . فإن كانت في بيت أحدهما ، فهمى امرأته ، إلا أن يقيم  
الآخر البيعة .

فإن لم تسكن في بيت واحد منهما ، فأيهما أقام أولا ، فهو أحق بها .

#### قال غيره :

إذا صح نكاحهما بها ، في عقد واحدة ، أو ادعى ذلك ، فذلك باطل .  
وإن كان نكاحهما واحدا ، بعد واحد ، ورضيت بهما جميعا ، ولم تعرف أيهما  
زوجها ، ولم تقر بشيء ، حتى ماتا جوعا .

قال : لها من كل واحد نصف صداقتها ، الذى سمي لها وتوثر منه نصف الثمن ،  
أو نصف الربع ، على ما يجب . ويكون لها ، من كل واحد ، نصف ميراث زوجة .  
وعليها عدة الوفاة منهما ، على الاحتياط .

وإن ماتت هى ، ورثاها جميعا ، بأحكام الزوجية . ولكل واحد منهما  
نصف النصف ، أو نصف الربع . ويكون على كل واحد منهما ، نصف صداقتها ،  
للذى فرض لها . وهذا إذا ثبت حكمها لأحدهما . وعليهما اليمين ليمضهما البعض :  
ما يعلم أن صاحبه هو الأول منهما .

وكذلك عليها هى ليمين بالله : ما تعلم أيهما الأول ، فى التزويج ، ولا أيهما  
زوجها ، دون صاحبه .

ومن غير الكتاب :

وإذا ادعى رجل ، تزويج امرأة ، أو رضاها ، ليمضها من التزويج ، أجل بقدر  
ما تجب . بيعة ، من موضعها .

وإن كانت مع زوج غيره . واحتج واحد ، فى تزويجها ، وتأجل . ثم يوقف  
المرأة عن زوجها . ولا يوقف زوجها عنها ، إلا أن تصح العقدة ، بشاهدى عدل ،  
فيمضهما الرجلان جميعا عنها . ويؤجل ، بقدر ما يحضر البيعة . وإن أحضر ،  
ولم يخل بين الرجل وزوجته .

وإن صححت العقدة للطالب ، قبل تزويجها . وطلب رضاها ، وطلب يمينها ،  
وليس لها زوج ، كان له عليها يمين .

فإن حلفت ، برئت منه . وإن ردت اليمين إليه ، وحلف كانت . . . (١)  
زوج ، قد رضيت به ، لم يكن للأطالب عليهم ما يمين ؛ لأن زكاح الأخ ، قد ثبت عليها .  
ولو أقرت وقد رضيت بالآخر ، أنها كانت رضيت بالأول ، من قبل ، لم يقبل  
قولها ، إلا بشاهدي عدل .

\* \* \*

---

(١) بيان في الأصل .

## باب الدعاوى بين الزوجات

### في الطلاق

فإذا ادعت المرأة على زوجها : أنه طلقها ، فأنكر . ولم تكن مع المرأة بيينة ، وطلبت يمينه ، فعليه اليمين .

وإن نزل إلى يمينها ، حلفت على ما يدعى . وقد بينا كيف اليمين بينهما ، في كتاب الأيمان .

فإن كان الرجل ، قد توفى ، فلا أرى لها ميراثا ؛ لأنها زعمت ، أنه طلقها ثلاثا .

وقال آخرون : ترثه ، إن هي أكذبت نفسها .

### مسألة :

ومن ادعت عليه زوجته الطلاق . فقال : إني قلت : أنت طالق - إن حدثت بقولى ثلاثا - فأنت طالق فالقول قولها . والبينة عليه ، بما ادعى ، لأنه قد أقر بالطلاق .

### مسألة :

ومن ادعت عليه امرأته : أنه طلقها ثلاثا ، فأنكر ذلك . فاختمت إليه ، من صدقها . وخالفها ، على أن يتراجعا . فجائز إذا كانت في العدة وتكون معه على تطليقتين .

فإن كانت قد انقضت عدتها تزوجها . وتسكون معه ، على ما بقى من الطلاق .  
وليس على الحاكم ، ولا له ، أن يدخل بينهما بمنع ؛ لأنه لم يصدقها ، على ما ادعت  
من طلاقه إياها . ولم تقم عليه بينة ، بمصديقه إياها .

مسألة :

ومن ادعت عليه زوجته الطلاق ، فأنكر ، فباراه والدها ، بوكالة ، أو غير  
وكالة . فلما أن انقضت عدتها ، رجعت تطلب يمينه ما طلقها .  
وإن ادعت ، أنه طلقها واحدة ، أو اثنتين ، وأنكر هو ذلك ، فإن البر :  
أن يأتي على جميع ما كان من الطلاق .  
وإن أقر أنه طلقها واحدة ، أو اثنتين ، وادعت هي أنه أبرأها ، من بعد  
ما حلت ، للعدة من الطلاق ، فعليها البينة بذلك .

وإن أعجزت البينة ، فعليه يمين بالله : لقد أبرأها ، وأبرأته .  
فإن لم يحلف ، حلفت هي - إذا رد اليمين عليها - أنه أبرأها ، وأبرأته ، بعد  
انقضاء عدتها ، من طلاقه إياها . ولها صداقها .

وإن كانت ادعت : أنه طلقها ثلاث تطليقات ، قبل البرآن . فإن لم يحلف  
هو ، ورد اليمين . فعليها أن تحلف يميناً بالله : لقد طلقها ثلاثاً ، قبل البرآن . فإذا  
حلفت ، فلها صداقها .

مسألة :

وإذا وقع بين الزوجين ، ما لا يجوز لها المتام معه ، وأراد الحاكم أن يفرق  
بينهما ، فإنه يقول : قد حكمت بينكما بالبينونة . ويشهد على من حضر ، ويكتب به .

مسألة :

ومن ادعت عليه زوجته الطلاق . يقال : هي صادقة ، أو مصدقة ، فلا يقع بذلك طلاق .

وإن قال : صدقت ، فيما تقول ، لزمه الطلاق .

وإن لم يقل : فيما تقول . وقال : صدقت ، لزمه الطلاق .

والفرق بينهما : أن قوله : هي مصدقة ، أو صادقة ، لا يقع إلا عن إخبار مصدق ، متقدم لها من قبل ، ولا في المستقبل . وقوله : صدقت يقتضى جواب ما تقول .

مسألة :

والمرأة إذا ادعت على زوجها حرمة .

فقيل : إن الحاكم يسألها : ماهذه الحرمة ؟ لأنها العلم توهمتها حرمة ، وليست بحرمة . ولا يبين أن يسعه ، أن يحلفه على دعواها ولا يفضحها ، لأنه لو أقر أنه وقع بينهما حرمة ، لم يقرب إلى ذلك ، حتى تبين الحرمة .

وإن ادعت أنه كان معه إليها شيء ، لا تحل له بعده أبدا . فليس للحاكم أن يحلفه على ذلك ، ولا يفضحه ، أن ذلك يقع موقع الكذب ، إذا كان على الأصل .

ولو ادعت أنه وطئها في الدبر همدا . يقال : هو خطأ ، فهي مدعية والقول قوله .



مسألة :

حضر أبو المؤثر رجل وامرأة . فقال الرجل : قلت لها : استترى ، فليسك امرأتى .

فقال لها أبو المؤثر : اسمى ما يقول . فقالت : هو كما يقول .

فقال للرجل : إن كنت نويت طلاقا ، فهو كما نويت . وإن لم تنو طلاقها ، فلا بأس عليك .

فقال الرجل : لم أنو طلاقها . وإنما أردت أن أعلمها .

فقال أبو المؤثر لها : إن صدقتك ، وإلا فاستحلفي . فطلبت يمينه .

قال : فأمرنى أن أستحلفه بالله : ما عني بقوله : استترى ، فليست امرأتى - طلاقا . فحلف كذلك .

فقالت له المرأة : أرجع إليّ ؟

قال : ارجعى إليّ ، فهو زوجك .

مسألة :

ومن صح تزويجه بامرأة . ثم ماتت ، قبل دخوله بها . ثم اخلف الزوج والورثة ، أنها راضية ، أو لم ترض .

قال : هى غير راضية ، حتى يصح أنها راضية . فالمدعى من ادعى رضاها ، كان هو ، أو الورثة .

فإن مات هو ، وادعت هى أنها كانت راضية ، فالتقول قولها مع يمينها .

وإن طلب الورثة يمينها . فإن حلفت ، وإلا لم يكن لها شيء من الميراث .  
فإن قالت : إنها لم تكن راضية ، ولا كارهة ، في حياته . والآن فقد كرهت  
بعد موته . فرضاها رضى ، إذا لم تكن قد غيرت في حياته ، فلها الصداق والميراث .

مسألة :

أبو سعيد : إذا ادعت المرأة على زوجها : أنه طلقها ثلاثا . وهو ينكر ذلك ،  
إلى أن مات على إنكاره . فرجعت عن دعوى الطلاق . ففيه اختلاف .  
ف قيل : ذلك دعوى منها . ولا يقبل على الزوج . ولها الميراث ، إذا رجعت  
عن دعواها .

وقول : إن كانت في حال ادعائها الطلاق ثلاثا ، معتزلة عن الزوج ، ليس  
مساكنة له ، إلى أن مات . ثم رجعت عن دعواها إلى قوله ، لم يثبت على الورثة  
رجوعها . ولم يكن لها ميراث .

وقول : إن كانت في حال دعواها ، تساكفه وتعاشره ، وتدعى عليه ذلك .  
وهو ينكر إلى أن مات . ثم رجعت ، إن لها ميراثا .

وقول : هي مدعية ، كانت معتزلة عن الزوج ، أو غير معتزلة . ولا يقبل  
قولها . ولها الميراث ، إذا رجعت بعد الموت . وكما لم تكن دعواها ثابتة على  
غيرها .

وكذلك لا يثبت ، إذا رجعت . والله أعلم .

## باب الدعاوى

### فى الصداق والوطء والعقر

وإذا ادعت امرأة : أن رجلاً اقتصرها ، حتى وطئها فإنها تدعى ، أن هذا الرجل ، كابرني على نفسى ، وغلبني على نفسى ، حتى وجب عليه عقرى .  
فإن أنكر ، ولم يهبح ، حلف ما عليه لها حق ، ولا صداق ، من قبل هذه الدعوى ، التى تدعيها إليه .

فإن رد اليمين إليها ، حلفت : لقد غلبها على نفسها . وكان منه إليها ما وجب عليه صداقها .

#### مسألة :

ومن رأى رجلاً ، يطأ دابة له . ورفع عليه ، فإنه يقول لأجل الحد : إن هذا فعل بدائى فعلاً ، حرمت على به . فإن أنكر الآخر ، فاليمين عليه : ما عليه له حق ، من قبل ما يدعى ، أنه فعل بدائى فعلاً ، حرمت من أجله عليه ، ولزمه له ضمانها .

فإن رد اليمين إليه ، حلف : لقد فعل هذا بدائى فعلاً ، حرمتها على بذلك ، ووجب عليه ثمنها .

#### مسألة :

وإذا فقدت المرأة ، وطلقها زوجها ، قبل انقضاء الفقد ، وصداقها آجل .  
فحل صداقها ، فصار ديناً على زوجها . فطلب ورثتها : أن يتقضوه .

قال : ليس لورثتها ذلك . ولكن إذا كان لها وكيل ، في تقاضى ديونها .  
وقبض مالها ، اقتضى صداقها . وقبضه مع مالها  
وإن لم يكن لها وكيل ، أقام الحاكم لها وكيلًا ، يقبض صداقها منه . ويكون  
في يديه ، إذا طلب ذلك ورثتها إلى الحاكم .  
فإذا طلقها ثلاثًا ، فلو كيلها أن يقبض صداقها منه ، من حين ما طلقها .  
وإن طلقها واحدة ، أو اثنتين ، فلا أرى أو كيلها ، أن يقبض ، حتى تمغى  
ثلاثة أشهر ، مذ طلقها .



باب فى دعوى المتساكنين والشريكين  
بعد موت أحدهما  
كالزوجين وغيرهما

هاشم بن غيلان - فى أخوين أو شريكين ، كانا ينزلان دارا ، أو يستفلان  
دابة أو عبدا ، أو يأكلان أرضا . ثم توفى أحدهما فقال الباقي : العبد والدابة لى  
والدار والأرض .

قال : سمعنا أن الزوجين ، إذا مات أحدهما ، وادعى الحى أن الذى الدار له ،  
وطالب ذلك ورثة الميت . فقول : إن على ورثة الميت البينة ، على ما كان له ، إذا  
كانت هى الحية .

وكذلك الرجل ، إن كان هو البساق . وهو رأى موسى بن أبى جابر .  
وهكذا سمعنا .

وأما الشريكان فى العبد والدار والأرض ، فإن قامت بيعة : أنه بينهما ، فهو  
بينهما .

وإن لم تقم بيعة ، وهو فى يد البساق فعلى ورثة الميت البينة . وعلى الباقي  
الذى فى يده الشئ الممين .

قال غيره :

وقول : إذا صح أنه فى أيديهما جميعا ، أو لهما جميعا ، فهو بينهما نصفان ،  
إلا أن تقوم البينة لأحدهما .

وقول : يوقف حتى يصح لأحدهما ، وإلا فهو موقوف .

مسألة :

عن الشيخ أبي محمد : وإذا مات أحد الزوجين ، فادعى الحى ما فى المنزل الذى يسكنانه ، أيام اجتماعهما فيه . فإن القول - فى ذلك - قول الحى فنهما ، من حيوان ، أو رقيق ، وأثاث وغير ذلك ، فى أكثر قول أصحابنا .  
وقال بعضهم : تصدق المرأة ، فيما يكون من آلة النساء ، فى البيوت ، نحو الطبله ، وما تحويه .

ويصدق الرجل ، فى السيف والحجفة والقوس ، وما يصلح للرجل . ولا يصدق كل واحد منهما ، فيما ليس من شأنه ، اتخاذه لنفسه .

واحتج من قال بتصدق الحى منهما : أن المرأة قد ترث عن أبيها وأخيها ، ما يكون للرجل . وتشترى لمعونة المحاربين . وقد تكون فى يدها أمانة لغيرها . ومثل هذا يحوز ، والآخر على العادة والعرف بين الناس .

والنظر يوجب عندى : أنهما مدعيان ، فى سبيل ما يدعيانه ، سبيل ما يبتدعاه الناس فى الأملاك . فن كان فى يده ، منهما شئ ، ودخل فى حوزة ، فالقوله قوله فيه . ومن ادعى عليه فعليه البينة .

وقال قائلون : إن كان المنزل للرجل ، وهى الداخلة عليه . فكل ما فيه ، فهو للرجل ، إلا ما كان من متاع المرأة .

مسألة :

وإذا فارق الرجل زوجته ، فتدعيا متاع البيت ؛ فما كان من متاع يعرف أنه للنساء ، فهو لها . وما كان من سوى ذلك ، فهو له ، إلا أن تقيم هى البينة .

قال سفيان : بلغنى أن الحسن كان يقول : ما حلفتُ عليه ، فهو لها .

وكان غيره يقول : هو بينهما نصفان .

قال : والأول أحب إلى .

مسألة :

قال الشافعى : إذا اختلف الزوجان ، فى متاع البيت ، ولا يئنه مع أحدهما ،

فهو بينهما نصفان .

قال أبو حنيفة : ما يصح للرجل ، أهلها جميعا . فالقول فيه قوله . وما يصح

للنساء ، فالقول فيه قولها .

مسألة :

أبو عبد الله - فىمن ذلك ، وله زوجة ، وبيوت فى داره ، وزوجته فى بعض

بيوته ، التى فى داره . وخلف فى بيوته أمتعة وآنية ، فادعت جميع المتاع . فإذا

ادعت جميع الدار ، التى هى وهو فيها ، يسكنان فى بيوت هذه الدار كلها . فالقول

فيها قولها ، مع يمينها بالله ، حتى يشهد عدلان : أن هذا المتاع لزوجها .

مسألة :

فى رجل - فى داره رقيق . فقالت امرأته : هم لى .

وقال الرجل : لى . فأنهم للرجل ، إلا أن تجيء المرأة ببينة : أنهم لها ؛ لأنهم

فى داره ومنزله .

فإن جاءت ببينة : أنها اشترت ، فلا يجوز ، إلا أن يشهدوا : أنه هو هذا  
فلان ، الذى اشترت ؛ لأن الأسماء تتفق .

فإن كانت هى أسامت بعضهم إلى معلم ، وهو عند معلية ، فليس ذلك بشئ ،  
قد تسلم المرأة عبد زوجها .

مسألة :

وإذا كان لامرأة منزل معروف ، فسكن معها ربيب ، وزوجة له ، فى المنزل .  
وعاشا على ذلك ، ثم ماتت . واحتج ورثتها ، بما فى البيت كله ، من حلى ومقاع .  
وقالت المرأة وزوجها الجبان : المقاع لنا ، ونحن فى المنزل وقامت البينة : أنهم  
كانوا فى المنزل جميعا ، فالقول قول الزوجين ، مع يمينها وعلى ورثة المالك البينة ،  
إلا أن يكون كل معتزلا عن صاحبه ، فى بيت الزوجين وحدهما . والعجوز  
وحدها .

مسألة :

وفى موضع - فى الزوجين ، يموت أحدهما ، ينزلان فى منزل جميعا - إن الحى  
منهما هو ذر اليد فى المنزل ، وما فيه ، إلا أن يصح من ورثة المالك البينة ، على  
ما يدعون من ذلك .

وقول : إذا صح السكن من الميت ، فى البيت ، فالسكن يد . وهو بينهما  
الحى والميت - إذا صح ذلك .

وقول : ما كان يصلح لكل واحد منهما ، فهو له . والله أعلم .



مسألة :

من الأثر - من كتب منشورة - : وسألته عن المرأة ، المتوفى عنها زوجها ،  
إذا ادعت آنية البيت . أيحكم لها بذلك ؟

قال : نعم .

قلت : أرأيت إن ادعت الحب والتمر والدرهم والثياب . أيحكم لها بذلك ؟

قال : نعم .

قلت : أرأيت إن ادعت السلاح ، مثل السيف والمذبة والدرع ، وجميع السلاح .

أيحكم لها بذلك ؟

قال : نعم .

وكل ما ادعت ، حكم لها به ، إلا أن يصح أنه كان للهالك دونها .

قلت : فالأمة لها من الدعاوى والحجة ، ما للحرة ؟

قال : نعم .

قلت : وكذلك إذا توفيت المرأة ، وادعى الزوج الحلى والثياب والغزل ،

وجميع آنية النساء ؟

قال : نعم ، يحكم له بما ادعاه ، حتى يصح ، أنه كان لها . والله أعلم .

## باب الحكم بين الزوجين وغيرهما فيما اشترى أحدهما

أبو سبيد - في الزوجين المتفاوضين ، في مالهما - إذا اشترى الزوج مالا ،  
ثم ماتت المرأة .

فإذا كان الشراء في عقدة ، فذلك له جائز . ولا غرم عليه ، والمال له .  
وإن كان الشراء له ، ويأخذ الثمن من مالها ، على غير طيبة ، فهو ضامن ،  
لما أخذ من مالها لورثتها .

مسألة :

وإن كان عنده حب ، قد خلط من أرضه وأرضها ، بما زرع هو ، وماتت .  
وكانت مفوضة إليه مالها ، أو مجيزة له ما يجوز لها . فللورثة حصتهم .

مسألة :

وقيل - في جملة ما بين الزوجين - : إنه إذا عمر الزوج ، في مال زوجته ،  
وزرع ، ولم يصح له فيه بسبب ، إنه لاحق له في تلك الزراعة والعمارة ، إذا اختصما  
في ذلك ؛ لأن الزوج يعمل في التعارف ، في مالها ، وينفعها .

وأحسب أن بعضا يقول : إذا صح همله ، في المال ، بسبب منها ، بمفاوضة ،  
أو بأمر ، أو بإطلاق ، كان له ما لأصحاب السبب ، من العمل والعناء والغرم .  
وهو كمن عمل بسبب - إذا صح .

ومن كتاب الضياء :

ومن أمرته امرأته: أن يزرع لها أرضا، فزرعها وعملها. وأعطى مؤنة الزراعة من عقده . ثم مات ، قبل حصاد الزرع ، فليس لورثة الهالك ، من تلك الزراعة شيء - إذا كان - إنما أمر من يزرع لها ، فالزرع لها . ولا حجة لهم عليها .  
وأما إعطاؤها في حياته ، من مؤنة الزراعة ، لم يلحقها شيء . والله أعلم .  
انقضت الزيادة .

\* \* \*

### باب الدعوى من أحد الشركاء

وعن قوم ، ادعوا مآلاً إلى رجل ، وأنكرهم . فطلب أحدهم في ذلك ، ونازع وقال : إنما طلبت حصتي وحدي ، فحكم له بالمال ، أو بشيء منه ، أو صالحه المدعى عليه . هل يدركه الشركاء ؟

قال : هم شركاؤه ، فيما أخذ يتبعونه بحصصهم ، إلا أن يكون نازع في حصته ، وحكم له بحصته ، وقبضها . فليس عليه تبعه . وهو أولى بما أخذه ، ويتبعون صاحبهم بحقوقهم .

قيل : فإن كانت هذه الشركة ، في أرض ونخل ، فباع أحدهم ، أو صالح على صالح ، أو حكم له بشيء من المال .

قال : ما حكم له بشيء من الأرض ، والنخل ، فهم شركاؤه فيه . وما صالح عليه ، فلا يجوز الصلح على شركائه .

وإن هو باع حصته منها ، أو قايضه ، فليس لشركائه عليه تبعه . ويطلبون صاحبهم .

قال المحقق :

تم . وبالخير والبركات عم .

وكان تمام عرضه ، على نسخة ، قام على تصحيحها القاضي سفيان بن محمد بن عبد الله الراشدي - رحمه الله ، ورضي عنه - .

في عام ألف وثلاثمائة وواحد وسعين هجرية ، بقلمة نزوى .

في عصر الإمام العادل محمد عبد الله بن سعيد بن خلفان الخليلي ، المتوفى عام ١٣٧٢ هجرية في شهر شعبان .

وتلك النسخة : بخط سليمان بن ماجد بن ناصر بن سالم الحضرمي ، من أهالي فرق ، من أعمال نزوى .

غرة محرم الحرام سنة ١٤٠٣ هـ      سالم بن حمد بن سليمان بن حميد الحارثي

## فهرس الجزء الرابع عشر

من المصنف

الصفحة	الموضوع
٥	باب في الأحكام وما يحل أخذه بحكم الحاكم وما لا يحل أخذه
٩	« في الأحكام وما ينبغي للحاكم
١٢	« في إحضار الخصم للحاكم وغيره
١٦	« في إحضار الخصم بالمدة
١٨	« في عصيان الخصم لمدة الحاكم وحجسه
٢٠	« في حبس الخصم لانتطاع الحكم
٢٢	« في دعوى عصيان المدة وصحة ذلك
٢٣	« آداب الحاكم والقسوية بين المصوم وسماع الشكوى والإنصاف بينهم
٢٩	« في تعليم المصوم والحجيج وتبليغ الحاكم في الأحكام
٣١	« في الخيل في الأحكام على المصوم
٣٢	« في الحجيج في الأحكام
٣٨	« في الحكم إذا صبح من حاكمين أيهما أولى
٣٩	« في حكم الحاكم بعلمه في معصية وغير معصية
٤٣	« في معاودة الحاكم والظفر في حكمه أو حكم غيره وإتمامه
٤٥	« في صفة الحكم بين المصوم وما ينبغي في ذلك
٥٢	« في الحكم بالبينة واليد وما أشبه ذلك

الموضوع	الصفحة
باب في الأحكام في الأصول واليد والبيئة	٥٦
» الأحكام في الأموال واليد فيها	٦٠
» » في العروض	٦٢
» الحكم في الشيء يدخل في شيء آخر لغير رأيه	٦٤
» الحكم فيما استهلك في غيره كالصبغ والثوب وما أشبه ذلك	٦٦
» في حكم الحاكم فيما كان في غير بلده وما لا يقدر عليه	٦٨
» الحكم بتوقيف المال وفي إزالته	٦٩
» في الحكم بالبيئات واختلاف أوقاتها وأصنافها	٧٣
» من ذلك	٨٠
» في الحكم بين الخصمين فيما ليس في أيديهما لما أو لغيرهما	٨١
» في البيعتين إذا اختلفا الخصمان يتكافيان أو يحتملان	٨٥
» في حكم الدعوى على من في يده شيء لغيره	٨٨
» الحكم في دعوى اليد واختلاف صحتها	٩٠
» في أحكام دعاوى والإيجارات	٩٢
» في الحكم بالبيئة على التار يخ	٩٥
» في أحكام ما يصح بالبيئات واختلافها في الأصل والوقت	٩٨
» في البيئة على النجاج والولادة وما يتولد من غيره	١٠٧
في حكم الدعوى في الميراث والنسب	١١٢

الموضوع	الصفحة
باب في اختلاف دعوى الطالب والمطلوب وبينته	١٢٠
» فيمن يتنازع في شيء فيتبر به لغيره	١٢٥
» في الأمانة	١٣٦
» حكم الحاكم لنفسه ولأقاربه وغيرهم	١٣٨
» في الحكم على المريض	١٣٩
» في الحكم على الأعمى والأعرج	١٤٠
» » » للصبي واليتيم وعليهما	١٤٢
» » » بين الوالدين والولد	١٤٤
» » » بين أهل الذمة والمشركون والمسلمين	١٤٥
» » » على الهالك وورثته	١٤٧
» » » على الغائب	١٥١
» » » للغائب والاحقصاب له	١٥٦
» » » على المقولي والمستتر عن الحاكم	١٦٠
» » » على المالك والدعوى فيهم	١٦٥
في الدعوى والحكم على العبيد	١٦٩
في الحكم على المالك ولهم	١٧١
في الحكم على الأعمى وله	١٧٤
في دعوى الحكم وتوقيف الحاكم وقضاة في المال .	١٧٦



الموضوع	الصفحة
باب فى الدعاوى وأحكامها	١٧٩
» فى المدعى والمدعى عليه والفرق بينهما	١٨٢
» فى المتداعين	١٨٥
» فى إقرار الخصوم وسقوط الدعاوى	١٩١
» فى لفظ إقرار المدعى وما يثبت من ذلك	١٩٦
» فى الصلح بين الخصوم وكتاب الشرط فى ذلك ولفظه	٢٠٠
» فى الصلح على الإنكار بين الخصوم	٢٠٧
» فى الصلح على الجهالة	٢١٠
» فى الدعاوى فى الجراحات وأرشها	٢١١
» فى دعاوى السكل والبعض وصحة ذلك	٢١٢
» الدعاوى فى الأموال وأحكام اليد منها	٢١٦
» الدعاوى فى الأرض والنخل	٢١٩
» الدعاوى فى الدار وساكنها	٢٢٠
» فى الحائط	٢٢٢
» الدعاوى فى المجارى والطرق والحدث فيها	٢٢٥
» ما يثبت أحكام اليد والإقرار فى الأموال	٢٢٧
» فى الأموال والدعاوى فيها	٢٣١
» فى حكم دعوى المال وبئمه وأكله على ربه	٢٣٤

الموضوع	الصفحة
باب في حكم ما يثبت من الأحداث في الأموال بادعاء مات أحدهم أم لم يمت	٢٤٩
» ما يجوز فيه التصرف من الأموال والانتفاع فيه ومنع المدعي له وما أشبه ذلك	٢٥١
» الدعوى في البيوع والتمن	٢٥٩
» في الكفالة	٢٦١
» في الهبة والصدقة	٢٦٢
» في القرض والأمانة	٢٦٤
» في دعوى النسب إلى أبيه وما سمع من ذلك	٢٦٧
» في الدعوى في الولد والإقرار به	٢٧١
» في دعوى المرأة لولدها النسب إلى أبيه	٢٧٦
» في دعوى ميراث وارث قد مات	٢٧٧
» الدعوى بين الزوجين	٢٨٠
» دعوى الأختين تزوج رجل ودعوى الرجلين بتزويج امرأة	٢٨٦
» الدعاوى بين الزوجات في الطلاق	٢٩٠
» الدعاوى والصدقات والعقر	٢٩٥
» دعوى المقتسامين والشرعيين بعد موت أحدهما كالزوجين وغيرهما	٢٩٧
» الحكم بين الزوجين فيما اشترى أحدهما أو غيرها	٣٠٢
» الدعوى بين الشركاء وأحكام ذلك	٣٠٤

حقوق الطبع والنشر محفوظة لوزارة التراث القومي والثقافة

- سلطنة عمان -



٩ شارع البرامكة - عابدين - القاهرة ت : ٩١٤٨٨١







